



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مخبر الاقتصاد، المالية وإدارة الأعمال (ECOFIMA)



أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث

نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية
الاجتماعية وأثره على الأداء المالي للمؤسسات
الاقتصادية الجزائرية

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة

للطالبة: هلة ليليا

مدير الأطروحة: شلابي عمار أستاذ تعليم عالي جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
المشرف المساعد: بوسنة حمزة أستاذ محاضر "أ" جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
أمام أعضاء اللجنة:

بلال كيموش	أستاذ	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
عمار شلابي	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
حمزة بوسنة	أستاذ محاضر أ	مشرفا مساعدا	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
عبيد لخشين	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أحلام بلقاسم كحلولي	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
محمد الشريف بن زوي	أستاذ	مناقشا	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
إلياس شرشافة	أستاذ محاضر أ	مناقشا	جامعة فرحات عباس سطيف 1

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة
مخبر الانتماء: ECOFIMA

إقرار خاص بأطروحة الدكتوراه

أنا الممضي أسفله الطالبة هلة ليليا أقر بأن هذه الأطروحة الموسومة ب:
نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على
الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية
هي عمل أكاديمي خاص بي، وأنه لم يتم تقديم أي جزء منه أو كله في أي
مكان آخر لنيل درجة علمية.

الإمضاء

إهداء

الحمد لله الذي بارك المسعى بالقبول وختم لي بالوصول

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى:

نفسي.....إلى كل تعثراتي.....إلى شخصيتي المحاربة والصبورة.....

إلى محاولاتي المتكررة.... إلى أمنياتي ودعواتي المستمرة...

زرعت وحق لي الحصاد

كما أهدي هذا التخرج إلى اليد الخفية والقلب الحنون وصاحبة الدعاء الصادق

أمي الغالية

إلى ضلعي الثابت وإلى من شددت عضدي بهم

أبي وإخوتي... عائلتي دتم لي سندا لا يميل

إلى كل من ساندني طيلة فترة بحثي العلمي

شكر وتقدير

أولا وخير كلمة تقال الحمد لله رب العالمين إله الأولين والآخرين الذي أمدني بالقوة والعافية،

ووهبني التوفيق والسداد لإعداد هذا العمل.

اللهم علمنا ما ينفعنا وأنفعنا بما علمتنا

وأنر دروبنا بالعلم أبدا ما أحييتنا

من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا

العمل وعلى تذليل ما واجهني من صعوبات.

أتوجه بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان للأستاذ المشرف الرئيسي الأستاذ الدكتور

شلابي عمار

ثم واعترافا بالجميل لا يسعني إلا أن أقر بالمعروف، أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف

المساعد الدكتور بوسنة حمزة على تفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة وعلى

إرشاداته ونصائحه القيمة طوال فترة إعدادها، كما أشكره على التوجيه والتصويب وما علمني

من فيض إنسانيته وخلقه الرفيع.. جزاك الله خيرا أستاذي

رفع الله مقامك ونفع بك وفتح عليك فتوح العارفين

كما لا يفوتني أن أشكر السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على قبولهم مناقشة

أطروحتي، لهم مني جميعا كل الاحترام والتقدير.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح نموذج للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية موجه للشركات الاقتصادية الجزائرية، وتقييم أثر تبني هذا النموذج على الأداء المالي للشركات في المدى القصير (سنة 2021). تم بناء هذا النموذج من خلال مراجعة واستعراض الأدبيات ذات الصلة، إلى جانب تقييم وتحليل نماذج الإفصاح الاجتماعي السابقة. وقد تم قياس الأداء المالي للشركات باستخدام مؤشري العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

ولتحديد طبيعة العلاقة التآثرية بين تبني الشركات للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها والأداء المالي تم استخدام نموذج الانحدار التجميعي وتحليل جميع المتغيرات والبيانات باستخدام برمجية إحصائية (STATA 17). وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج تتمثل أهمها في وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتبني الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية وفقا للنموذج المقترح على الأداء المالي في المدى القصير.

كما أظهرت النتائج أن متغير نمو الشركات يؤثر على طبيعة العلاقة بين تبني الشركات لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي. ففي حين أن الشركات ذات فرص النمو المرتفعة تشهد تراجعاً في الأداء المالي عند تبني مبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، فإن الشركات ذات فرص النمو المنخفضة تستفيد بشكل أكبر من مثل هذه المبادرات في تحسين وتعزيز أدائها المالي. ومن التوصيات الأساسية لهذه الدراسة وضع إطار رسمي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية يشمل جميع الجوانب المحاسبية والقانونية والإفصاح عنها في تقارير وقوائم مالية منفصلة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الأداء المالي، الإفصاح المحاسبي، نموذج مقترح، الإفصاح المحاسبي الاجتماعي.

Abstract:

This study aims to propose a model for accounting disclosure of social responsibility directed at Algerian economic companies, and to evaluate the impact of adopting this model on the financial performance of companies in the short term (year 2021). This model was built by reviewing and reviewing the relevant literature, in addition to evaluating and analyzing previous social disclosure models. The financial performance of companies was measured using the return on assets (ROA) and return on equity (ROE) indicators.

To determine the nature of the influential relationship between companies' adoption of social responsibility and its disclosure and financial performance, the cumulative regression model was used and all variables and data were analyzed using the statistical software (STATA 17). The study reached many results, the most important of which is the presence of a positive and significant impact of the adoption of social responsibility initiatives by Algerian economic companies under study according to the proposed model on financial performance in the short term.

The results also showed that the variable of corporate growth affects the nature of the relationship between companies' adoption of social responsibility initiatives and financial performance. While companies with high growth opportunities experience a decline in financial performance when adopting and disclosing social responsibility initiatives, companies with low growth opportunities benefit more from such initiatives in improving and enhancing their financial performance. One of the main recommendations of this study is to develop a formal framework for the dimensions of social responsibility that includes all accounting and legal aspects and to disclose them in separate reports and financial statements.

Keywords: Social responsibility, financial performance, accounting disclosure, proposed model, social accounting disclosure.

Résumé :

Cette étude vise à proposer un modèle de divulgation comptable de la responsabilité sociale destiné aux entreprises économiques algériennes et à évaluer l'impact de l'adoption de ce modèle sur la performance financière des entreprises en 2021. Ce modèle a été élaboré à partir d'une revue de la littérature pertinente et d'une analyse des modèles antérieurs de divulgation sociale. La performance financière des entreprises a été mesurée à l'aide des indicateurs de retour sur actifs (ROA) et de retour sur fonds propres (ROE).

Pour déterminer la nature de la relation entre l'adoption des initiatives de responsabilité sociale par les entreprises et leur performance financière, un modèle de régression en panel a été utilisé, et toutes les variables et données ont été analysées à l'aide du logiciel statistique STATA 17. L'étude a révélé plusieurs résultats importants, notamment l'existence d'un effet positif et significatif de l'adoption des initiatives de responsabilité sociale par les entreprises économiques algériennes sur leur performance financière à court terme.

Les résultats ont également montré que la variable de la croissance des entreprises influence la nature de la relation entre l'adoption des initiatives de responsabilité sociale et la performance financière. Alors que les entreprises ayant de fortes opportunités de croissance voient leur performance financière diminuer lorsqu'elles adoptent des initiatives de responsabilité sociale, les entreprises ayant de faibles opportunités de croissance en bénéficient davantage pour améliorer et renforcer leur performance financière. Parmi les recommandations essentielles de cette étude, il est suggéré de mettre en place un cadre formel pour les dimensions de la responsabilité sociale, englobant tous les aspects comptables et juridiques, et de les divulguer dans des rapports et états financiers distincts.

Mots-clés : Responsabilité sociale, performance financière, divulgation comptable, modèle proposé, divulgation comptable sociale.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	البسمة
ب	إقرار وتعهد
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الملخص باللغة العربية
و	الملخص باللغة الإنجليزية
ز	الملخص باللغة الفرنسية
ح - م	قائمة المحتويات
ن - ف	قائمة الجداول
ص	قائمة الأشكال
ق - ر	قائمة المختصرات والرموز
ش	قائمة الملاحق
8-2	المقدمة
60-10	الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية
10	تمهيد الفصل
11	1- الإفصاح المحاسبي
11	1-1 التأسيس العلمي للإفصاح المحاسبي
11	1-1-1 تعريف الإفصاح المحاسبي وأهميته
15	1-1-2 أهداف الإفصاح المحاسبي
16	1-1-3 أنواع الإفصاح المحاسبي
19	1-1-4 العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي
21	2-1 أساليب ومقومات الإفصاح المحاسبي
21	1-2-1 أساليب الإفصاح المحاسبي

23	1-2-2 المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي
24	1-3 الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح المحاسبي
26	2- المسؤولية الاجتماعية
26	1-2-1 الجذور التاريخية للمسؤولية الاجتماعية وأسباب ظهورها
26	1-1-2 نشأة المسؤولية الاجتماعية
27	2-1-2 أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية
29	2-2 ماهية المسؤولية الاجتماعية
29	1-2-2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية وخصائصها
32	2-2-2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية
36	3-2-2 أنشطة المسؤولية الاجتماعية
38	4-2-2 مبادئ المسؤولية الاجتماعية
40	5-2-2 دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية
41	3-2 الاتجاهات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية
41	1-3-2 الآراء المؤيدة للمسؤولية الاجتماعية
42	2-3-2 الآراء المعارضة للمسؤولية الاجتماعية
44	3-3-2 المزايا المترتبة على الشركات عند تبنيها للمسؤولية الاجتماعية
48	3- الأداء المالي ومؤشرات قياسه
48	1-3-1 ماهية الأداء المالي
48	1-1-3 تعريف الأداء المالي
49	2-1-3 العوامل المؤثرة في الأداء المالي
51	3-1-3 أهمية وأهداف الأداء المالي
53	2-3 مؤشرات قياس الأداء المالي
53	1-2-3 تعريف مؤشرات الأداء المالي
54	2-2-3 مؤشرات القياس المالي
54	1-2-2-3 المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي

57	3-2-2-2 المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي
60	خلاصة الفصل
116-63	الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
63	تمهيد الفصل
64	1- محاسبة المسؤولية الاجتماعية
64	1-1 ماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية
64	1-1-1 نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية
64	1-1-2 تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية وعوامل ظهورها
67	1-1-3 أسباب زيادة الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية
67	1-1-4 أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية
68	1-1-5 المداخل الرئيسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية
69	1-1-6 الفروض العامة لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية
69	1-2 المقومات العلمية للقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية
70	1-2-1 تعريف القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
71	1-2-2 خطوات القياس المحاسبي الاجتماعي
71	1-2-3 مؤشرات القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية
74	1-2-4 مشاكل القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية
76	1-3 الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
76	1-3-1 تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأهميته
78	1-3-2 أساليب الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
78	1-3-3 محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
80	1-3-4 الهيئات والمنظمات المحاسبية المختصة بتنظيم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية
82	2- نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
82	2-1 عرض أهم نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

82	1-1-2 مدخل القياس الوصفي
84	2-1-2 نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وفق مدخل التكلفة
88	3-1-2 نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وفق مدخل التكلفة والعائد
92	2-2 أسس تقييم نماذج القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
93	3-2 تقييم نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية
97	4-2 أهمية تقييم نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في بناء النموذج المقترح للدراسة
100	3- علاقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالأداء المالي للشركات
101	4- الأدبيات السابقة (ملخص لأهم الدراسات الميدانية حول موضوع الدراسة)
101	1-4 الدراسات العربية
107	2-4 الدراسات الأجنبية
115	3-4 ما يميز الدراسة الحالية
116	خلاصة الفصل
132-118	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
118	تمهيد الفصل
119	1- عينة الدراسة وطرق جمع البيانات
124	2- نماذج الدراسة
126	3- قياس متغيرات الدراسة
126	1-3 قياس المتغير التابع
126	1-1-3 معدل العائد على حقوق الملكية (Return On Equity- ROE)
126	2-1-3 معدل العائد على الأصول (Return On Assets- ROA)
126	2-3 قياس المتغير المستقل

130	3-3 قياس المتغير المعدل
131	4-3 قياس المتغيرات الضابطة
132	خلاصة الفصل
191-134	الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها
134	تمهيد الفصل
135	1-الإحصاء الوصفي
139	2-الارتباط بين متغيرات الدراسة
154	3- نتائج النماذج ومناقشتها
154	3-1 شروط تطبيق المربعات الصغرى
155	3-2 تطبيق شروط طريقة المربعات الصغرى في الدراسة
157	3-3 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الأول لمعدل العائد على الأصول (ROA)
161	3-4 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الثاني لمعدل العائد على الأصول (ROA)
164	3-5 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الثالث لمعدل العائد على الأصول (ROA)
169	3-6 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الرابع لمعدل العائد على الأصول (ROA)
174	3-7 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الأول لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)
177	3-8 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الثاني لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)
179	3-9 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الثالث لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)
184	3-10 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الرابع لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)
189	3-11 النتائج واختبار صحة الفرضيات الدراسية

191	خلاصة الفصل
198-193	الخاتمة
211-200	قائمة المراجع
228-213	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
14	دراسات أثبتت أهمية الإفصاح المحاسبي	1
35	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	2
37	أنشطة المسؤولية الاجتماعية	3
55	أهم نسب السيولة	4
56	أهم نسب الربحية	5
73	مؤشرات قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	6
83	نموذج العمل الاجتماعي لشركة (SMC)	7
85	نموذج (Linowes) تقرير النشاط الاقتصادي - الاجتماعي	8
89	نموذج (Estes) قائمة التأثير الاجتماعي عن السنة المنتهية	9
91	النموذج الأول ل (Seidler) للشركات الغير هادفة للربح	10
92	النموذج الثاني ل (Seidler) تقرير الدخل الاجتماعي للشركات الهادفة للربح	11
101	الأدبيات السابقة العربية	12
107	الأدبيات السابقة الأجنبية	13
120	توزيع شركات العينة حسب القطاعات	14
121	توزيع شركات العينة حسب الولايات	15
122	توزيع شركات العينة حسب نوع الملكية	16
127	النموذج المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية	17
135	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	18
140	مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط معدل العائد على الأصول (ROA) بمتغيرات النماذج	19
142	مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط معدل العائد على الأصول	20

	(ROE) بمتغيرات النماذج	
144	مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط المؤشر الاجتماعي (SI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى	21
146	مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس مدى ارتباط المؤشر الخاص بالعمال (WI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى	22
147	مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط المؤشر البيئي (ENVI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى	23
149	مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط المؤشر الخاص بالمستهلك (CI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى	24
150	مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط المؤشر القانوني وحوكمة الشركات (GVLI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى	25
151	مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط مؤشر المديونية (LEV) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى	26
152	مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط مؤشر عمر الشركات (AGE) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى	27
152	مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط مؤشر نمو الشركات (GROW) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى	28
153	مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية (CSR) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى	29
156	معاملات تضخم التباين لمتغيرات النماذج	30
157	نتائج نموذج الانحدار الأول لمعدل العائد على الأصول	31
159	نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على الأصول للنموذج الأول	32
160	نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على الأصول للنموذج الأول	33
161	نتائج نموذج الانحدار الثاني لمعدل العائد على الأصول	34
162	نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على الأصول للنموذج الثاني	35
163	نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على الأصول للنموذج الثاني	36

164	نتائج نموذج الانحدار الثالث لمعدل العائد على الأصول	37
166	تأثير تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة (المنخفضة) لبعد المستهلك على معدل العائد على الأصول (ROA)	38
168	نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على الأصول للنموذج الثالث	39
168	نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على الأصول للنموذج الثالث	40
169	نتائج نموذج الانحدار الرابع لمعدل العائد على الأصول	41
172	تأثير تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة (المنخفضة) لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها على معدل العائد على الأصول (ROA)	42
173	نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على الأصول للنموذج الرابع	43
173	نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على الأصول للنموذج الرابع	44
174	نتائج نموذج الانحدار الأول لمعدل العائد على حقوق الملكية	45
176	نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الأول	46
176	نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الأول	47
177	نتائج نموذج الانحدار الثاني لمعدل العائد على حقوق الملكية	48
178	نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الثاني	49
179	نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الثاني	50
179	نتائج نموذج الانحدار الثالث لمعدل العائد على حقوق الملكية	51
182	تأثير تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة (المنخفضة) للمؤشر الاجتماعي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	52
183	نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الثالث	53
183	نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الثالث	54

184	نتائج نموذج الانحدار الرابع لمعدل العائد على حقوق الملكية	55
187	تأثير تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة (المنخفضة) لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	56
188	نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الرابع	57
188	نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الرابع	58

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
31	خصائص المسؤولية الاجتماعية	1
34	هرم (Carroll) للمسؤولية الاجتماعية للشركات	2
44	ملخص للآراء المؤيدة والمعارضة للمسؤولية الاجتماعية	3
99	سلسلة مسؤوليات الشركة	4
120	توزيع شركات العينة حسب قطاع الشركة	5
122	توزيع شركات العينة حسب الولايات	6
123	توزيع شركات العينة حسب طبيعة الملكية	7

المختصر	معنى المختصر
AICPA	American Institute Of Certified Public Accountants (المعهد الأمريكي للمحاسبين القانوني)
OECD	Organization for Economic Co-Operation Development (منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي)
SEC	Securities and Exchange Commission (هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية)
EVA	Economic Valeur Added (مقياس القيمة الاقتصادية المضافة)
ROA	Return On Assets (العائد على الأصول)
ROS	Return On Sales (العائد على المبيعات)
ROE	Return On Equity (العائد على حقوق الملكية)
UN	United Nations (منظمة الأمم المتحدة)
EEA	European Economic Area (الجمعية الاقتصادية الأوروبية)
IASB	International Accounting Standard Board (مجلس المعايير المحاسبية الدولية)
ISO	International Organization For Standardization (المنظمة الدولية للتوحيد القياسي)
MVA	Market Valeur Added (القيمة السوقية المضافة)
AAA	American Accounting Association (الجمعية الأمريكية للمحاسبين القانونيين)
SRA	Social Responsibility Accounting (محاسبة المسؤولية الاجتماعية)
GRI	Global Reporting Initiative (معايير المبادرة العالمية للتقارير)
CRSD	Corporate Responsibility Social Disclosure

(الإفصاح الاجتماعي عن المسؤولية الاجتماعية)	
Environmental Index (المؤشر البيئي)	EnvI
Workers' Index (المؤشر الخاص بالعمال)	WI
Consumer Index (المؤشر الخاص بالمستهلك)	CI
Leveraged (مديونية الشركة)	Lev
Growth (معدل نمو الشركة)	Grow
Profit Margin Ratio (نسبة هامش الربح)	PM
Governance Index and Legal Index (المؤشر القانوني وحوكمة الشركات)	GvLI
Variance Inflation Factor (معامل تضخم التباين)	VIF

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
213	قائمة الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة	01
216	نتائج نماذج الانحدار لمعدل العائد على الأصول (ROA)	02
216	نتائج نماذج الانحدار لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)	03
218	نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون	04
219	نتائج المؤشرات الفرعية للنموذج المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية	05
222	نتائج المؤشر الكلي (CRSD) للنموذج المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية	06
225	التباين في القطاعات الاقتصادية وهياكل الملكية للمؤسسات المدروسة	07
228	توضيح معنى الرموز	08

مقدمة

أ. خلفية الدراسة:

في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة على الصعيد العالمي، برزت المسؤولية الاجتماعية للشركات كموضوع محوري في مجال الأعمال المعاصرة والبحوث الاقتصادية والاجتماعية. فقد يشير هذا المفهوم إلى التزام المؤسسات بتحقيق توازن دقيق بين أهدافها الاقتصادية المتمثلة في تعظيم الأرباح، ومسئولياتها اتجاه المجتمع والبيئة المحيطة بها.

إن تحقيق هذا التوازن يتطلب من الشركات تفاعلاً إيجابياً ومستداماً مع القضايا المجتمعية الملحة، بحيث يعود هذا التفاعل بالنفع العام على المجتمع الذي تنشط فيه، كما يتطلب منها اهتماماً جاداً بالآثار الجانبية والتحديات الناجمة عن أنشطتها التجارية. وفي هذا السياق يصبح من الضروري أن تتبنى المؤسسات فلسفة الإصلاح الاجتماعي وأن تسعى بشكل جدي للمساهمة في تحقيق رفاهية المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بها.

لقد جاء تبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وحرصها على تحقيق الرفاهية المجتمعية نتيجة لضغوط متزايدة من قبل العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وتشمل هذه الجهات على سبيل المثال لا الحصر، النقابات العمالية، ومنظمات حماية البيئة وجمعيات حماية المستهلك، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من جماعات الضغط الأخرى. وقد سعت هذه الجهات بشكل فعال لدفع الشركات نحو الاهتمام بالجانب الاجتماعي، وحثها على الإفصاح عن كافة مبادراتها الاجتماعية لأصحاب المصلحة. بهدف تمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة ومسؤولة.

في خضم هذه التطورات برز الجانب المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية كمجال بحثي استقطب اهتمام العديد من المنظمات والباحثين والمهنيين على حد سواء. وقد تجلّى هذا الاهتمام في محاولات متعددة ومتنوعة لتطوير آليات لقياس الأنشطة الاجتماعية، وابتكار نماذج متقدمة للإفصاح المحاسبي عنها بشفافية وموضوعية. وفي هذا الصدد أظهرت الدراسات المحاسبية المعاصرة أن الإفصاح المحاسبي عن مبادرات المسؤولية الاجتماعية له تأثير جوهري على المركز المالي للشركات وأدائها المستقبلي، فضلاً عن تأثيره الملموس على جودة وكفاءة قراراتها الاستثمارية.

انطلاقاً من هذه الخلفية النظرية والعملية، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إسهام علمي من خلال اقتراح نموذج مبتكر للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يتلاءم بشكل خاص مع البيئة الاقتصادية الجزائرية، ويهدف هذا النموذج إلى توفير أداة فعالة لتقييم الأداء الاجتماعي للشركات، ودراسة تأثيره على الأداء المالي بشكل شامل. ومن خلال ذلك تسعى الدراسة إلى سد فجوة معرفية هامة في الأدبيات الحالية، وتقديم روى عملية للممارسين والمهتمين بهذا المجال.

ب. إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق ذكره، يمكن صياغة إشكالية الدراسة كالتالي:

ما مدى تأثير النموذج المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك تأثير للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وفقاً للنموذج المقترح على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل هناك تأثير للإفصاح المحاسبي عن كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفقاً للنموذج المقترح؟
- هل يعد متغير نمو الشركات عامل محدد لطبيعة العلاقة بين تبني وإفصاح المؤسسات الاقتصادية الجزائرية عن مبادرات المسؤولية الاجتماعية وأدائها المالي؟
- هل هناك تأثير معنوي لتبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل هناك تأثير معنوي لتبني الشركات ذات فرص النمو المنخفضة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؟
- هل هناك تأثير لاختلاف قطاعات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفقاً للنموذج المقترح على أدائها المالي؟

- هل هناك تأثير لاختلاف نوع ملكية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفقا للنموذج المقترح على أدائها المالي؟

- هل توجد علاقة بين تبني الشركات لمبادرات المسؤولية الاجتماعية وتوجهها للاستدانة؟

ج. فرضيات الدراسة:

1- يوجد تأثير معنوي إيجابي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وفقا للنموذج المقترح على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

2- يوجد تأثير معنوي إيجابي للإفصاح المحاسبي عن كل بعد من أبعاد المسؤولية الاجتماعية بشكل فردي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

3- معدل نمو الشركات يعتبر من العوامل التي تحدد طبيعة العلاقة بين تبني الشركات لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها وأدائها المالي.

4- الشركات ذات فرص النمو المرتفعة تبنيها لأبعاد المسؤولية الاجتماعية يرفع من أدائها المالي.

5- الشركات ذات فرص النمو المنخفضة تبنيها لأبعاد المسؤولية الاجتماعية يخفض من أدائها المالي.

6- يوجد تأثير معنوي لاختلاف قطاعات الشركات الاقتصادية الجزائرية وفقا للنموذج المقترح على أدائها المالي.

7- يوجد تأثير معنوي لاختلاف نوع ملكية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وفقا للنموذج المقترح على أدائها المالي.

8- لا توجد علاقة بين تبني الشركات الاقتصادية الجزائرية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية وتوجهها للاستدانة.

د. أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:
- محاولة إلقاء الضوء على نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، مما يساهم في تطوير الممارسات المحاسبية الحالية؛
- الاطلاع على أهم الأدبيات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- التعرف على مختلف المجالات والنشاطات الاجتماعية التي يمكن أن تندرج ضمن المسؤولية الاجتماعية؛
- الاطلاع على مختلف النماذج السابقة المتعلقة بالإفصاح المحاسبي الاجتماعي؛
- توضيح الأهمية الاستراتيجية لتبني الشركات لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في تلبية احتياجات أصحاب المصلحة وتعزيز القيمة المضافة.

هـ. أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- تطوير نموذج متكامل للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية يتلاءم مع خصوصيات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- تحليل وتقييم تأثير النموذج المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على ربحية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- تقييم مدى تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لمفاهيم وممارسات للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز تبني مبادرات المسؤولية الاجتماعية في القطاع الاقتصادي الجزائري.

و. منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات سيتم الاعتماد على منهجين: المنهج الوصفي التحليلي عند مراجعة الأدبيات من خلال التطرق لعرض ودراسة وتحليل العناصر الأساسية لمتغيرات الدراسة (الإفصاح المحاسبي، المسؤولية الاجتماعية، الأداء المالي) وكيفية قياسهم، في حين سيتم الاستعانة بالمنهج التجريبي في الجانب التطبيقي من خلال استعمال طريقة المربعات الصغرى في بناء نماذج انحدار لقياس تأثير النموذج المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الاقتصادية الجزائرية.

ز. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الموضوعية: تتمحور الدراسة حول الجوانب المحاسبية للمسؤولية الاجتماعية، مع التركيز على تطوير نموذج شامل للإفصاح المحاسبي عن المبادرات الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومحاولة تقييم الممارسات الحالية للإفصاح المحاسبي ودراسة تأثيرها على الأداء المالي للشركات.

الحدود البشرية: اقتصرَت الدراسة على إجراء مقابلات مع محاسبي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية المحددة في العينة.

الحدود المكانية: شملت الدراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية الواقعة في المناطق الصناعية لـ 13 ولاية من التراب الوطني الجزائري تتمثل هذه الولايات في: ولاية أم البواقي، قسنطينة، سكيكدة، الجزائر، سطيف، قالمة، بلدية، بجاية، عنابة، وهران، تبسة، تيزي وزو، مستغانم.

الحدود الزمنية: امتدت عملية جمع البيانات وضبطها مدة سنة.

ح. مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها:

تتمثل أهم مفاهيم الدراسة فيما يلي:

الإفصاح المحاسبي: هو الإبلاغ عن كل العمليات والمعلومات المالية وغير المالية للشركة بدقة وملاءمة وفي التوقيت المناسب بغية مساعدة أصحاب المصلحة في اتخاذ قراراتهم.

المسؤولية الاجتماعية: هي الالتزام الأخلاقي والخيري والاقتصادي للشركات اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه من خلال دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية، وذلك بهدف تحقيق رفاهية المجتمع وتحسين نوعية الحياة مع تحقيق أهداف الشركة المسطرة في الوقت ذاته.

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية: هي عملية القياس والإفصاح المحاسبي لكافة الأنشطة الاجتماعية التي تتبناها المؤسسة بهدف حصر وضبط كل التكاليف والعوائد الاجتماعية وإيصالها للأطراف المعنية لدعم عملية اتخاذ القرارات.

قياس المسؤولية الاجتماعية: التعبير الكمي والنقدي عن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة، بهدف تحديد قيمة التكاليف والمنافع الاجتماعية من الناحية الاقتصادية وإيصالها للأطراف المعنية لاتخاذ القرارات.

الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية: عملية الإبلاغ عن كافة التأثيرات والنشاطات الاجتماعية والبيئية التي تتبناها المؤسسة في تقاريرها السنوية، بهدف تحقيق أهدافها وأهداف أصحاب المصلحة وإعلام المجتمع بها.

الأداء المالي: هو مؤشر لتقييم كفاءة الشركات ومستوى أنشطتها ومدى تحقيقها للأهداف المنشودة.

ط. هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى الفصول الرئيسية التالية:

مقدمة: تقدم عرض شامل لموضوع الدراسة وتتضمن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها، كما توضح أهمية الدراسة وأهدافها المحددة مع تحديد نطاقها الزمني والمكاني والموضوعي. وأخيرا تقدم تعريفا للمصطلحات والمفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية؛ يهدف هذا الفصل لعرض الإطار المفاهيمي والتأصيل العلمي والنظريات المفسرة لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الإفصاح المحاسبي، المسؤولية الاجتماعية، والأداء المالي للفهم الجيد ولإلمام بالموضوع بشكل واضح.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية: يستعرض هذا الفصل الجوانب المحاسبية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية بما في ذلك طرق القياس والإفصاح. كما يقدم تحليلاً وتقييماً للنماذج السابقة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية مع تلخيص لأهم الدراسات الميدانية حول موضوع الدراسة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة: يتم في هذا الفصل توضيح المنهجية المتبعة في الدراسة من خلال تحديد عينة البحث وطرق جمع البيانات المستخدمة. كما يتضمن عرض النماذج وكيفية قياس المتغيرات (التفسيرية والتابعة والضابطة).

الفصل الرابع: دراسة النتائج ومناقشتها: سيقدم الفصل نتائج نماذج الدراسة مع تحليل معمق ومناقشة واختبار الفرضيات.

خاتمة: تتضمن ملخصاً شاملاً للدراسة ونتائجها الرئيسية، بالإضافة إلى تقديم توصيات واقتراحات للدراسات المستقبلية في هذا المجال.

الفصل الأول:

الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

تمهيد الفصل:

في السنوات الأخيرة، برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات كموضوع محوري في الأوساط الأكاديمية والمهنية. هذا الاهتمام المتزايد يأتي استجابة لمطالب المجتمع المتنامية بأن تعمل الشركات بطريقة مسؤولة اجتماعياً، إضافة إلى إدراك الشركات للمنافع والمزايا التنافسية التي يمكن أن تكسبها من تبنيها لمبادرات المسؤولية الاجتماعية.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار مفاهيمي شامل وتأسيس علمي ونظريات مفسرة للمتغيرات الرئيسية للدراسة والمتمثلة في الإفصاح المحاسبي، المسؤولية الاجتماعية، والأداء المالي، وذلك للفهم الجيد وللإلمام بالموضوع بشكل واضح.

1- الإفصاح المحاسبي

يعد الإفصاح المحاسبي أحد الركائز الأساسية في تعزيز الشفافية والمصداقية داخل الشركات. إذ يؤدي دورا حيويا في تمكين أصحاب المصلحة من تقييم الأداء المالي واتخاذ قرارات استراتيجية بناء على معلومات موثوقة.

1-1 التأسيس العلمي للإفصاح المحاسبي

سيتم فيما يلي عرض أهم عناصر الإفصاح المحاسبي.

1-1-1 تعريف الإفصاح المحاسبي وأهميته

تعددت تعريف الإفصاح المحاسبي في الأدبيات المحاسبية والمالية، وفيما يلي عرض لأبرزها:

يعرف الإفصاح بأنه عملية الإعلان أو النشر أو الإبلاغ عن معلومات محددة، قد تكون موجّهة إلى فئة معينة في المجتمع. كما يمكن أن يكون هذا الإفصاح تثقيفيا أو توجيهيا أو إلزاميا، وذلك وفقا لطبيعته والجهة المصدرة له (حابية، 2020، صفحة 41).

يرى المحاسبون أن مصطلح الإفصاح المحاسبي (Accounting Disclosure) يشير إلى "الإبلاغ الدوري عن جميع المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة من خلال التقارير المالية " (Hendrickson & Bread, 1922, p. 884).

كما يعرفه بعض الكتاب بأنه نشر المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، إجبارية أو طوعية، عبر قنوات رسمية أو غير رسمية (عبد الرحيم، 2019، صفحة 95).

وقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الإفصاح المحاسبي بأنه ضرورة احتواء التقارير المحاسبية على جميع المعلومات الضرورية لضمان عدم تضليل مستخدمي هذه التقارير (صديق وصديقي، 2016، صفحة 76).

لقد تطور مفهوم الإفصاح المحاسبي وتوسع نطاقه ليوكب التطورات في الأنظمة الاقتصادية. ففي ظل هيمنة نموذج الشركات الفردية لم تكن هناك حاجة ملحة للإفصاح المحاسبي، حيث كان بإمكان المالك الاطلاع المباشر على السجلات والدفاتر والحسابات المختلفة للشركة. ومع تطور الأنظمة

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

الاقتصادية وتوسع الشركات وتحويلها إلى نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة المحيطة، برزت الحاجة إلى تطوير الإفصاح المحاسبي وتوسيع مفهومه ليشمل كافة المعلومات الكمية والوصفية، والإبلاغ عنها لمختلف الأطراف ذات الصلة بالشركة بغية ترشيد قراراتهم.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه الإبلاغ عن جميع العمليات والمعلومات المالية وغير المالية للشركة بشكل دقيق وملائم وفي الوقت المناسب لصالح أصحاب المصلحة بغية مساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

تتجلى أهمية الإفصاح المحاسبي في عدة جوانب رئيسية، كما أشارت إليه الدراسات (قرادي، 2019؛ كانم وعيادي، 2022). يمكن تلخيص هذه الأهمية في النقاط التالية:

- يساهم الإفصاح المنتظم عن المعلومات في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، مما يقلل من فرص استغلال الأطراف الداخلية للشركة لتحقيق مكاسب غير متوقعة.
- يوفر الإفصاح المحاسبي معلومات ضرورية تسمح باستمرار العلاقة التعاقدية بين الإدارة والمساهمين مما يساعد ذلك في التحفيز من حدة مشكلة الوكالة.
- يساعد الإفصاح في تحديد السعر العادل والمناسب للأسهم في الأسواق المالية، حيث يقلل من حالة عدم اليقين المرتبطة بالاستثمارات. هذا يؤدي إلى زيادة استعداد المدخرين لتوفير أموالهم للمستثمرين، نظرا لتوافر المعلومات بشكل شفاف وغير متحيز للمجتمع.
- تمكن القوائم المالية المفصّل عنها للمساهمين من تقييم مدى نجاح الإدارة في تسير الأموال وتطوير حقوقهم.
- يساعد الإفصاح المحاسبي مستخدمي المعلومات المحاسبية على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ قرارات مدروسة ومناسبة.
- تتيح المعلومات المنبثقة من التقارير المالية رؤية واضحة حول مدى كفاءة الإدارة في إدارة عمليات الاستثمار المختلفة للمؤسسة الاقتصادية.
- يعد توفير معلومات شفافة ومفيدة عن متعاملين في سوق المال (البورصة) ومعاملاتهم أمر جوهري لتحقيق سوق منتظمة وفعالة، كما يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد الشروط الأساسية اللازمة لانضباط سوق رأس المال.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

- تعتمد الشركات الاقتصادية على القوائم المفصح عنها في وضع الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة.

من خلال هذه النقاط يتضح أن الإفصاح المحاسبي يؤدي دورا محوريا في تعزيز الشفافية، وتحسين كفاءة الأسواق المالية، ودعم عملية صنع القرار الاقتصادي على مستوى المؤسسات والمستثمرين على حد سواء.

من منظور متخذي القرار ومستخدمى القوائم المالية، تتجلى أهمية الإفصاح في تحقيق هدفين أساسيين هما: (بوعزيز وبن موسى، 2022، صفحة 103).

- **الهدف الوقائي:** يتمثل هذا الهدف في ضمان أن تكون القوائم المالية غير مضللة وذات مصداقية وتساعد أصحاب المصلحة في تعزيز قدرتهم على اتخاذ قرارات رشيدة ومدروسة. هذا الجانب الوقائي يحمي المستثمرين وأصحاب المصلحة من التضليل المالي ويدعم نزاهة الأسواق المالية.

- **الهدف الإعلامي:** تطور مفهوم الإفصاح المحاسبي ليتجاوز مجرد عرض نتائج القياس المحاسبي أو الإبلاغ عنها، وقد اتسع نطاقه ليشمل معالجة القصور في المعلومات التاريخية، كما تجاوز هذا المصطلح أيضا إرشادات الاتصال المحاسبي ولم يعد يقتصر على مجرد تفسير وتوضيح المعلومات المحاسبية، لكنه امتد إلى إضافة المزيد من المعلومات سواء كانت كمية أو وصفية، وسواء كانت فعلية أم تقديرية.

ومن وجهة نظر أخرى يرى الباحثين (Farvaque, Refait-Alexandre, & Saïdane, 2011) أن الإفصاح المحاسبي سواء اختياريا أو مطلوبا بموجب القوانين التنظيمية واللوائح فهو يجلب الفوائد والقيمة المضافة للمساهمين من خلال الآليات التالية:

- **تحسين المعلومات التي يحتفظ بها المساهمون:** من خصائص المعلومات الجيدة أنها تحسن التوقعات المستقبلية وتقلص الفجوة في المعلومات المتداولة في السوق المالية، وهذه الفجوة تتيح للمساهمين الحصول على أرباح على حساب الآخرين لتحقيق ما يعرف باسم علم التداول.

- **التأثير على سلوك المستثمرين ورفع نسبة السيولة:** الإفصاح المحاسبي يقلل من تباين المعلومات ويخفض من مظاهر الغش والاحتيال، ويستحدث أساسا للمنافسة المنظمة، ويدعم موثوقية البيانات

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

المالية التي تجذب عددا كبيرا من المستثمرين إلى السوق وبالتالي زيادة السيولة وتقليل تكلفة رأس المال.

- **تغيير في السلوك الإداري:** تحسين إدارة الشركة والتركيز على القرارات الإدارية مع مراعاة تأثير تكلفة رأس المال، فغالبا ما يكون لدى أقسام المؤسسة معلومات حول المؤسسة تفوق ما لدى المستثمرين، لذلك يمكن أن يساهم الإفصاح المحاسبي في تحسين سلوك الإدارة وتنشيط السوق المالي.

وقد اعتمد الباحثين (Farvaque et al, 2011) في تحديد الآليات السابقة الذكر على نتائج مجموعة من الدراسات، والتي يمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): دراسات أثبتت أهمية الإفصاح المحاسبي

أهم النتائج	الدراسة
- أثبت الباحثون نظريا أن الارتفاع في درجة الإفصاح المحاسبي يقلل من تباين المعلومات وحجم التداول.	دراسة (DOUGLAS & VERRECCHIA, 1991) بعنوان "الإفصاح، السيولة وتكلفة رأس المال"
- يزيد إفصاح المؤسسات (مقاس بالمعايير والشفافية) من سعر الاكتتاب بنسبة 10%.	دراسة (Patel & Dallas, 2002) بعنوان "الشفافية والإفصاح: نظرة منهجية مع دراسة النتائج"
- الشفافية في التقارير المالية السنوية تخفض من تكلفة رأس المال.	دراسة (Botosan & Plumlee, 2001) بعنوان "إعادة النظر في مستوى الإفصاح والتكلفة المتوقعة لرأس المال"
- كلما ارتفع مستوى إفصاح المؤسسة ارتفعت السيولة الإجمالية للسهم.	دراسة (Heflin, Shaw, & Wild, 2005) بعنوان "جودة الإفصاح وسيولة الأسواق"
- تضمن الشفافية من ارتفاع حصة التمويل الخارجي للمؤسسة؛ - المؤسسة الأكثر شفافية تخفض من تكاليف الوكالة.	دراسة (Khurana, Pereira, & Xiumin, 2009) بعنوان "تطور المؤسسة والإفصاح: دراسة ميدانية"
- إن وجود إفصاح تنظيمي محكم يؤدي إلى تقليل مستويات الديون وذلك برفع رأس مال المؤسسة بسهولة.	دراسة (Weil, Fung, Graham, & Fagotto, 2006) بعنوان "فعالية سياسات الإفصاح التنظيمية"
- اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (las/lfrs) يساعد على زيادة حجم المعاملات.	دراسة (Leuz & Wysocki, 2006) بعنوان " الآثار الاقتصادية لاعتماد التقارير المالية والتنظيم المحاسبي: عرض ومناقشة النتائج المستقبلية"
- يخفض الإفصاح من تقلب العوائد.	دراسة (FERRELL, 2007) بعنوان "الإفصاح الاختياري وعوائد الأوراق المالية"

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Farvaque et al, 2011).

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

1-1-2 أهداف الإفصاح المحاسبي:

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تسهم في تعزيز شفافية المعلومات المالية وتدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية، يمكن تلخيص هذه الأهداف كما يلي: (بن يوسف وبن مسعود، 2021).

- تقييم المخاطر والاحتمالات: توفير المعلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين على تقييم مخاطر واحتمالات البنود المعترف بها وغير المعترف بها في القوائم المالية، هذا يمكن أصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات استثمارية وائتمانية مدروسة.
- إتاحة المقارنات الزمنية: توفير المعلومات الأساسية التي تمكن مستخدمي القوائم المالية من إجراء مقارنات دقيقة بين الفترات المالية المختلفة، مما يسهل تحليل الأداء المالي للشركة عبر الزمن.
- تقييم عوائد الاستثمار: مساعدة المستثمرين على تقييم العائد على استثماراتهم بدقة، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة وتقييم أداء إدارة الشركة.

في سياق تطور الإفصاح المحاسبي، يمكن تمييز اتجاهين رئيسيين لأهدافه، كما أشار إليهما هذا الصدد يوجد اتجاهين لأهداف الإفصاح المحاسبي نذكرها كما يلي: (عطا العلول، 2008)

✓ الاتجاه التقليدي في الإفصاح:

يركز هذا الاتجاه على تلبية احتياجات المستثمر ذي المعرفة والخبرة المحدودة في استخدام البيانات المالية، فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المفصّل عنها لتسهيل فهمها من قبل المستثمر العادي مع التركيز على المعلومات ذات الطابع الموضوعي، وتجنب تقديم معلومات تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين، كل ذلك بغية حماية المستثمر من المعاملات غير العادلة أو غير الملائمة في سوق المال.

✓ الاتجاه المعاصر في الإفصاح:

يهدف هذا الاتجاه إلى توفير معلومات شاملة وملائمة لدعم عملية اتخاذ القرارات، ولهذا الغرض لم يعد نطاق الإفصاح المحاسبي يقتصر على تقديم المعلومات المالية ذات الموضوعية العالية والمتاحة لقدرات المستثمر العادي فقط، بل اتسع النطاق ليشمل المعلومات الملائمة التي قد تتطلب مستوى عال

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

من المعرفة والخبرة لفهمها واستخدامها، والتي يعتمد عليها المستثمرين والمحللين الماليين المطلعين الذين يعتمدون على مثل هذه المعلومات في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية لاتخاذ القرارات.

استنادا لما سبق يتضح أن هذا التطور في أهداف الإفصاح المحاسبي يعكس التغيرات في بيئة الأعمال والأسواق المالية، حيث أصبحت هناك حاجة متزايدة لمعلومات أكثر تفصيلا وشمولية لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة بدءا من المستثمر العادي وصولا إلى المحلل المالي المتخصص.

1-1-3 أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن تصنيف الإفصاح المحاسبي إلى عدة أنواع، فيما يلي سيتم عرض أهم هذه الأنواع:

أ- التصنيف حسب حجم المعلومات:

- الإفصاح الكافي:

يشير هذا النوع من الإفصاح إلى تحديد الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية الواجب توفيرها في القوائم المالية، وقد لوحظ أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بدقة إذ أنه يتباين وفقا لاحتياجات ومصالح المستخدمين، فقد يتوجب أن يشمل القوائم المالية الأساسية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بها. ويعد الإفصاح الكافي من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية (عبد الرحيم، 2019، صفحة 99).

- الإفصاح الكامل:

يهدف هذا النوع إلى توفير شمولية في المعلومات المالية المفصح عنها، فيسعى لتغطية كافة المعلومات ذات الأثر الجوهري على مستخدمي القوائم المالية، ويعتبر هذا المستوى من الإفصاح المستوى المثالي والذي لا يمكن توفيره من الناحية العملية ويواجه عدة تحديات في التطبيق منها صعوبة الإلمام الكامل بطبيعة نماذج القرارات المختلفة التي تستخدم المعلومات المحاسبية كمدخلات، أيضا ارتفاع تكاليف الإفصاح في بعض الحالات وصعوبة تحديد المنافع والعوائد المترتبة عن الإفصاح الكامل بدقة (عمامرة وبلحياي، 2018، صفحة 6).

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

- الإفصاح العادل:

يركز هذا النوع على تحقيق التوازن في تلبية احتياجات جميع الأطراف المعنية بالمعلومات المالية، إذ يهدف إلى نشر القوائم المالية والتقارير بشكل يضمن عدم تفضيل مصالح فئة معينة على حساب الفئات الأخرى. كما يسعى لمراعاة مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بشكل متكافئ، على أن يتم الإفصاح عن المعلومات بطريقة عادلة تضمن وصولها بنفس القدر ودون تحيز إلى كافة المستفيدين (عبد الرحيم، 2019، صفحة 99).

ب- التصنيف حسب درجة الإلزامية: وينقسم إلى:

- الإفصاح الاختياري (الطوعي):

يشمل هذا النوع المعلومات المالية وغير المالية التي تفصح عنها المؤسسات طواعية، خارج نطاق المتطلبات التنظيمية، وكما يهدف هذا النوع من الإفصاح لتكملة الإفصاحات الإلزامية وتقديم صورة أشمل عن أداء المؤسسة (Eachempati, Srivastava, khumar, Tan, & Gupta, 2021).

- الإفصاح الإلزامي:

يتضمن المعلومات التي يتعين على الشركات الإفصاح عنها وفقا للقوانين واللوائح التنظيمية وقوانين الشركات، لوائح أسواق رأس المال، ومعايير المحاسبة المعمول بها. وترجع أهمية هذا النوع من الإفصاح إلى إلزامية الشركات بالإفصاح عن المعلومات التي قد ترغب في إخفائها مما يعزز الشفافية والمساءلة (الشوارة والدحيات، 2008).

ج- التصنيف حسب نوع المستثمر:

يرتبط الإفصاح المحاسبي ارتباطا وثيقا بأنواع المستثمرين أو مستخدمي القوائم المالية، حيث أن مهنة المحاسبة افترضت نوعين رئيسيين من المستثمرين، المستثمر الأول هو المستثمر العادي (مستثمر متوسط الفطنة) "An average prudent investor"، حيث ساد هذا المفهوم خلال الفترة (1933-1973) فاعتمدت هيئة تبادل الأوراق (SEC) على هذا الافتراض في تبرير تطبيقها لمفهوم الإفصاح، بحيث يجب الإفصاح عن المعلومات الكافية لجعل القوائم المالية مفيدة وغير مضللة، ويسمى الإفصاح الذي يستند إلى هذا النوع من المستثمرين بالإفصاح الوقائي أو الإفصاح التقليدي (نقموش، 2018، صفحة 110).

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

- الإفصاح الوقائي:

يهدف هذا النوع من الإفصاح إلى تقديم تقارير مالية غير مضللة، ذلك أنه يركز على حماية المستثمر العادي ذي القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، لذا يتطلب أن تكون المعلومات ذات درجة عالية من الموضوعية. فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل في أنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين (شاهد ودفور، 2016، صفحة 154).

أما النوع الثاني من المستثمرين هو المستثمر المتمهن أي مستثمر واعي " An informed prudent investor " ذو دراية وإطلاع ومتخصص في قراءة وتحليل القوائم المالية والتقارير المالية، ومحترفا لتقديم الاستشارات المالية والمفاضلة بين الاستثمارات، فإن الافتراض السائد حاليا هو افتراض لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) منذ تكوينها عام 1973، ولا زال هذا الافتراض سائد حتى وقتنا الحاضر بمفهوم الإفصاح الإعلامي أو التثقيفي.

- الإفصاح الإعلامي:

يفترض هذا الإفصاح مستثمرا واعيا ذو إطلاع ودراية واسعين، ويمتلك القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية، ويتسم هذا الإفصاح عموما باتجاه متزايد نحو التوسع والتعدد في مجالاته وبالتركيز ليس فقط على المعلومات المحاسبية والمالية وإنما يشمل أيضا معلومات غير مالية كمية ووصفية، مثل معلومات كمية عن الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية وعن كفاءة ومؤهلات العاملين وتطور إنتاجيتهم. ولقد ظهر هذا الاتجاه بعد تأكيد لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) على معيار منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات والتأكيد على ملائمتها إلى جانب موثوقيتها (نقموش، 2018، صفحة 113).

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

1-1-4 العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي:

يتأثر حجم ونوعية الإفصاح المحاسبي بمجموعة متنوعة من العوامل. استنادا إلى دراسات عدة (بن ناصر، 2016؛ عامرة و بلحياي، 2018؛ حابية، 2020) يمكن تلخيص عوامل التأثير فيما يلي:

- عوامل تتعلق بالمؤسسة:

تؤدي خصائص المؤسسة دورا محوريا في تشكيل بنيتها وتحديد استراتيجياتها وأهدافها. هذه الخصائص تؤثر بشكل مباشر على السياسة الاتصالية التي تنتهجها المؤسسة، مما ينعكس بدوره على مستوى الإفصاح. بذلك فإن حجم المؤسسة وعمرها والخصائص المختلفة التي تميز وضعيتها المالية كلها عوامل تؤثر في طرق الإبلاغ التي تنتهجها المؤسسة في تحديد مستوى إفصاحها.

يعتبر عامل حجم المؤسسة أو مجموع أصولها من العوامل المؤثرة في الإفصاح، حيث يحتاج إعداد المعلومات المحاسبية واستخراجها بشكل دقيق وبتوقيت مناسب وملائم للمستفيدين منها إلى تكاليف مباشرة ناتجة عن إعداد القوائم المالية، وتكاليف غير مباشرة ناتجة عن الإفصاح للمؤسسات المنافسة الأخرى، وأيضا تكاليف ناتجة عن عدم وضوح المعلومات للمستثمرين. فقد أثبتت العديد من الدراسات الميدانية وجود علاقة إيجابية بين حجم أصول المؤسسة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية، ويفسر ذلك بأن تكاليف إعداد المعلومات المحاسبية تكون أقل تأثيرا على المؤسسات الكبيرة مقارنة بالصغيرة.

إضافة إلى ذلك، يعد عدد المساهمين من أهم العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح في القوائم المالية، فزيادة عدد المساهمين يستلزم توفير معلومات أكثر شمولية عن الوضع المالي للمؤسسة، مما يؤدي إلى زيادة حجم المعلومات المفصحة عنها.

الوضعية المالية للمؤسسة هي الأخرى لها دور بارز في التأثير على الإفصاح المحاسبي للشركات، فإن الشركات التي تقدم معلومات مفصلة تختلف خصائصها المالية عن الشركات التي تقدم الحد الأدنى من المعلومات، كما أن المدراء يميلون للإفصاح من أجل إظهار قدراتهم الإدارية للمستثمرين، فقد أكدت دراسة (George 2008) أن النمو والربحية والرفع المالي عوامل تؤثر على نوعية وكمية المعلومات المفصحة عنها، بشكل أدق فإن الشركات التي توفر معلومات مالية أكثر تسعى لجذب إقبال المساهمين والمستثمرين وتزرع الثقة بينها وبين أصحاب المصلحة.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

- عوامل تتعلق بنوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:

نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم للقوائم المالية تختلف من دولة لأخرى باختلاف طبيعة ونوع النظام الاقتصادي والسياسي السائد، حيث إن الإفصاح بالقوائم المالية قيد التطور والانتعاش حيث ما زالت تكتسبه العديد من المشاكل نتيجة لتوسع قاعدة المستخدمين لتلك القوائم، وارتفاع عددهم ومطالبهم المتزايدة التي من الصعب تحديدها، بالإضافة إلى عدم وجود إطار نظري متفق عليه يحكم عملية توسيع قاعدة الإفصاح.

- المنظمات الدولية والمؤسسات:

المنظمات والمؤسسات الدولية تلعب دورا محوريا في تشكيل وتوجيه ممارسات الإفصاح المالي على الصعيد العالمي. تتصدر هذه الجهود ثلاث منظمات رئيسية، كل منها تسهم بشكل فردي في تطوير وتنسيق معايير الإفصاح، أولا الجمعية الاقتصادية الأوروبية (EEA) وهي هيئة تضم دول الاتحاد الأوروبي، تقوم بصياغة توجيهات شاملة تغطي محتوى الإفصاح وأهدافه، بالإضافة إلى تنظيم الاجتماعات الإعلامية والإفصاح القطاعي. ثانيا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تجمع بين دول أوروبية والولايات المتحدة واليابان وأستراليا ونيوزيلندا، تبرز كأكبر مساهم في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، وتعمل هذه المنظمة على وضع معايير تهدف إلى تقليص الاختلافات في الممارسات المحاسبية وتسهيل عمليات المقارنة، وتحسين جودة المعلومات المالية. وأخيرا تأتي لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتي تضم ممثلين من مختلف أنحاء العالم لتلعب دورا حاسما في إصدار معايير محاسبية دولية تركز على تحسين جودة الإفصاح المالي عالميا. تشمل إسهاماتها معايير متخصصة في الإفصاح عن السياسات المحاسبية والمعلومات الضرورية في البيانات المالية.

من خلال جهود هذه المنظمات يتم السعي نحو تحقيق تناسق وشفافية أكبر في الممارسات المحاسبية والإفصاح المالي على المستوى الدولي، مما يعزز الثقة في الأسواق المالية العالمية ويسهل عمليات الاستثمار عبر الحدود.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

- عوامل تتعلق بالرقابة على المؤسسة:

تؤدي آليات الرقابة الداخلية والخارجية دورا جوهريا في تشكيل وتوجيه عمليات الإفصاح المالي في المؤسسات. تشير الأدلة البحثية إلى وجود علاقة طردية بين فعالية هذه الآليات الرقابية ومستوى جودة وشمولية الإفصاح المالي. تتأثر هذه العلاقة بعدة عوامل رئيسية منها قوة أنظمة الرقابة، سمعتها المهنية، ودرجة موضوعيتها في التطبيق. على وجه الخصوص أظهرت الدراسات الأكاديمية أن وجود لجان مراجعة فعالة يرتبط ارتباطا إيجابيا بتحسين الشفافية المالية وارتفاع المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. تعزى هذه العلاقة الإيجابية إلى الدور الحيوي الذي تلعبه لجان المراجعة في تدقيق وتحقيق صحة ومصداقية المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى تعزيز جودة المعلومات المفصح عنها. هذه النتائج تؤكد على أهمية تطوير وتعزيز آليات الرقابة كاستراتيجية فعالة لتحسين ممارسات الإفصاح المالي وتعزيز الثقة في التقارير المالية للمؤسسات.

2-1 أساليب ومقومات الإفصاح المحاسبي:

تتمثل أساليب الإفصاح المحاسبي فيما يلي:

1-2-1 أساليب الإفصاح المحاسبي:

تعرف أساليب الإفصاح المحاسبي بأنها المنهجيات والآليات التي تتبناها المؤسسات لنقل المعلومات المالية والتشغيلية إلى الأطراف ذات المصلحة. تتميز هذه الأساليب بتنوعها وتعدد خياراتها، مما يتيح للمؤسسات المرنة في اختيار الطرق الأنسب لتوصيل المعلومات بفعالية، مع مراعاة طبيعة البيانات وخصائص الجمهور المستهدف. تقع مسؤولية تقييم واختيار أسلوب الإفصاح الأمثل على عاتق إدارة المؤسسة حيث تقوم بإجراء تحليل مقارنة للخيارات المتاحة، أخذاً في الاعتبار عوامل مثل دقة المعلومات، سهولة الفهم، والتكلفة الاقتصادية للإفصاح.

ومن بين الأساليب الأكثر اعتمادا ما يلي: (سحنون و زهراوي، 2023، صفحة 400).

- الإفصاح في صلب القوائم المالية: يعد من أقدم وأكثر أساليب الإفصاح المحاسبي شيوعا، حيث يتم

دمج المعلومات المالية الأساسية مباشرة في متن البيانات المالية الرئيسية. يتميز هذا الأسلوب بتقديم معلومات قابلة للقياس الكمي وتتسم بدرجة عالية من الدقة والموثوقية. هذه الخصائص تجعله أداة

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

فعالة لتوفير رؤية واضحة وموجزة عن الوضع المالي للمؤسسة، مما يسهل على المستخدمين الوصول إلى المعلومات الجوهرية وتعزيز كفاءة عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية.

استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها: يعتمد هذا الأسلوب في الإفصاح المحاسبي على توظيف مفردات دقيقة ومعيارية لنقل المعلومات المالية. حيث يهدف إلى تحقيق الدقة والوضوح في التعبير عن البيانات المالية، مع التركيز على توحيد اللغة المستخدمة عبر تقارير المؤسسات المختلفة. هذا التوحيد اللغوي يسهم في تعزيز قابلية الفهم والمقارنة بين التقارير المالية، مما يسهل على مستخدمي المعلومات المحاسبية، سواء كانوا مستثمرين أو محللين أو جهات رقابية، فهم وتحليل البيانات المالية بكفاءة وفعالية. يعد هذا الأسلوب عنصراً أساسياً في تحسين جودة الإفصاح المالي وتعزيز الشفافية في التقارير المالية.

- الإفصاح عن الملاحظات والهوامش: نظراً لزيادة غموض البنود المدرجة في القوائم المالية، استوجب الأمر ملاحظات تفسيرية لزيادة مقروئية القوائم المالية، بالأخص الإفصاح عن المعلومات غير الكمية التي لا تظهر في القوائم المالية، أو المعلومات التفسيرية التي لا يمكن قياسها بشكل كمي.
- استعمال الجداول والملاحق الإضافية: نظراً لأهمية الأسلوب السابق المتمثل في الملاحظات والهوامش، فقد تم اكتشاف العديد من أوجه القصور في القوائم المالية الأمر الذي استوجب وضع مجموعة من الجداول التكميلية التي لا تعرض معلومات بنفس أهمية بنود القوائم المالية لكنها تعتبر مهمة في تحديد المراجع التي تم الاعتماد عليها في قياس وتحديد القيم الكمية لبنود القوائم المالية.
- أساليب أخرى: هناك أساليب أخرى هامة ومكملة تتمثل في تقارير المدقق الخارجي، حيث تهدف هذه التقارير إلى تزويد الثقة في المعلومات الواردة في القوائم المالية الأساسية، كما أن خطاب رئيس مجلس الإدارة وتفسيرات القائمين بالإدارة في توضيح الإستراتيجية المستقبلية للمؤسسة تعد كذلك من أهم أساليب الإفصاح المحاسبي.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

1-2-2 المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي:

يستند الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الرئيسية

التالية:

1- تحديد المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية وتختلف طرق استخدامهم لهذه المعلومات؛ حيث يستفيد البعض منها بشكل مباشر بينما يعتمد البعض الآخر عليها بشكل غير مباشر. من أبرز مستخدمي القوائم المالية نجد الملاك الحاليين والمحتملين، والدائنين، والمحللين الماليين، بالإضافة إلى الجهات الحكومية. هذا التنوع في المستخدمين يتطلب تحديدا دقيقا للأطراف المستفيدة من الإفصاح المحاسبي من أجل صياغة إطار مناسب للإفصاح يلبي احتياجاتهم المختلفة. كما يسهم هذا التحديد في تحديد الخصائص الواجب تضمينها في المعلومات المحاسبية، بحيث تكون شكل الإيضاحات ونوعيتها قادرة على تلبية متطلبات المستخدمين بشكل فعال (ولد عباد، 2018)

2- تحديد الغرض من المعلومات المفصح عنها:

الهدف الرئيسي من الإفصاح المحاسبي يتمثل في تمكين مستخدمي القوائم المالية من توجيه مدخراتهم نحو الاستثمار أو اتخاذ قرارات اقتصادية عقلانية استنادا إلى هذه القوائم. بناء على ذلك يجب أن يكون هناك توافق بين الغرض من استخدام المعلومات المحاسبية والخاصية الأساسية لهذه المعلومات، وهي "الملاءمة". تعد خاصية الملائمة إحدى أهم الخصائص التي تؤثر في كمية ونوعية المعلومات المقدمة في القوائم المالية. لذا ينبغي أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة للغرض المحدد الذي تستخدم لأجله، إذ قد تكون ملائمة لغرض معين أو لمستخدم محدد، لكنها قد لا تكون مناسبة بالضرورة لأغراض أو مستخدمين آخرين (كانم وعيادي، 2022).

3- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المراد الإفصاح عنها:

تتضمن المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا البيانات المالية المضمنة في القوائم المالية الأساسية، بالإضافة إلى المعلومات التفصيلية الواردة في الملاحظات المرفقة بتلك القوائم. تعد هذه المعلومات نتاجا لإعدادها وفقا لسلسلة من المبادئ والافتراضات والأعراف المحاسبية. وبناء على ذلك

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

يمكن استنتاج أن هناك مجموعة من القيود والمحددات التي تؤثر على نوعية وكمية المعلومات الظاهرة في هذه القوائم المالية، مما يستدعي الاهتمام بمراعاة تلك المبادئ لضمان تقديم إفصاح يتسم بالشمولية والدقة (سليمان، 2019).

4- تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات:

تتعدد الطرق التي يمكن من خلالها الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، وتشمل هذه الطرق القوائم المالية الأساسية، القوائم والكشوف الملحقة، الملاحظات والإيضاحات الإضافية، تقرير مدقق الحسابات، وخطاب رئيس مجلس الإدارة. يتيح هذا التنوع في وسائل الإفصاح تقديم معلومات شاملة ومتكاملة للمستخدمين المختلفين، مما يسهم في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية بطريقة أكثر فاعلية (كانم وعيادي، 2022).

5- التوقيت المناسب للإفصاح المحاسبي:

التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية يشير إلى توفرها لصناع القرار في الوقت المناسب قبل أن تفقد قيمتها في عملية اتخاذ القرارات. الاهتمام بهذه الخاصية يضمن القدرة على إجراء مقارنات فعالة بين الفترات المختلفة، كما يساعد في الكشف عن التغيرات التي طرأت على الكيان، مما يعزز من جودة التحليل المالي ويسهم في تحسين دقة القرارات الاقتصادية (طاح وقمان، 2020).

1-3 الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح المحاسبي:

في سياق تطور الممارسات المحاسبية وتنوعها عبر الدول، برزت الحاجة إلى وجود جهات مسؤولة عن وضع معايير الإفصاح المحاسبي لضمان التماسق والشفافية في التقارير المالية. تختلف هذه المعايير وفقا لأهداف الحكومات والأنظمة الاقتصادية، حيث تميل بعض الدول إلى تصميم إفصاحات تخدم أهداف الرقابة الضريبية، بينما تركز دول أخرى على تلبية احتياجات المساهمين والمستثمرين في الأسواق المالية. هذا التباين دفع المؤسسات، في ظل المنافسة الشديدة على موارد التمويل، إلى تبني مستويات عالية من الإفصاح لتعزيز الثقة وجذب المستثمرين.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

على الصعيد الدولي، تلعب عدة منظمات ومؤسسات دورا محوريا في تشكيل معايير الإفصاح. تشمل هذه الجهات: (صديق وصديقي، 2016، صفحة 81)

- الجمعية الاقتصادية الأوروبية (EEA): تضم هذه المنظمة دول الاتحاد الأوروبي، وتعمل على إصدار مجموعة من التوجيهات والإرشادات حول محتوى وأهداف الإفصاح.
- منظمة الأمم المتحدة (UN): لجنة الخبراء المختصة بمعايير المحاسبة الدولية.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): تساهم المنظمة في تحديد الحد الأدنى لمتطلبات الإفصاح، وتضم في عضويتها دولا من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB): يبرز المجلس كأحد أهم الجهات المؤثرة في هذا المجال، حيث يضم ممثلين من أكثر من 100 دولة. قدم المجلس إسهامات كبيرة في تطوير المحاسبة وإصدار معايير الإفصاح، مما ساهم بشكل فعال في تحقيق التوافق المحاسبي الدولي، وتقليص الفوارق بين الممارسات المحاسبية المختلفة، وتحسين قابلية المقارنة وجودة المعلومات المالية المقدمة.

هذه الجهود المتضافرة على المستوى الدولي تهدف إلى خلق بيئة محاسبية أكثر شفافية وموثوقية، مما يسهل عمليات الاستثمار عبر الحدود ويعزز الثقة في الأسواق المالية العالمية.

2- المسؤولية الاجتماعية

تمثل المسؤولية الاجتماعية للشركات التزاما يتجاوز الربح المادي ليشمل المساهمة الإيجابية في المجتمع والبيئة. مع التطور الوعي العالمي، أصبحت الشركات مطالبة بتحقيق توازن بين أهدافها الاقتصادية ومسؤولياتها المجتمعية، مما يستلزم تبني الشركات لمبادرات تراعي بها مصالح كافة الأطراف ذات الصلة.

2-1 الجذور التاريخية للمسؤولية الاجتماعية وأسباب ظهورها

سيتم في هذا المبحث عرض الخلفية التاريخية للمسؤولية الاجتماعية.

2-1-1 نشأة المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية ليست نتاجا للقضايا المعاصرة، فقد أثري هذا المفهوم عبر الزمن وعبر مراحل، وقد ظهرت كفكرة عقب الثورة الصناعية وارتبط نشوؤه بقيام المشاريع الصناعية وما عايشته المؤسسات خلال تلك الفترة من تقدم بفضل الاختراعات العلمية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق هدف المؤسسة باعتبار أن هدفها الوحيد هو تعظيم الربح، مستغلة بذلك كل الموارد المتاحة سواء كانت بشرية أو مادية، فأسفرت هذه المرحلة إلى استغلال غير اعتيادي لجهود العاملين والموارد البشرية بشكل عام، حيث تم تشغيل الأطفال والنساء لساعات طويلة مقابل أجور متدنية، بعد ذلك بدأ اهتمام بعض ملاك المصانع بدراسة كيفية تحسين إنتاجية العاملين مركزين في ذلك على تحسين الجانب المادي للعمال لتحفيزهم، وهو ما يمثل أحد أشكال المسؤولية (غلاي، 2015، صفحة 90).

بعد التوسع الاقتصادي الحاصل بعد الحرب العالمية الثانية برز مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورته الحديثة، فبعدما تخلصت الكثير من الدول من الحكم الدكتاتوري وسقطت الكثير من الأنظمة، واستبدلت بنظم ديمقراطية تؤمن بالمشاركة السياسية، توسع مفهوم الديمقراطية الصناعية وتعزز دور النقابات في تحسين ظروف العمل وسن قوانين تحمي العمال وتعزز مشاركتهم في مجالس الإدارة، كما تزايدت الإضرابات وتعرضت الكثير من الأعمال إلى الخسائر، وتطورت كذلك وسائل الإعلام التي أسهمت في تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، كل هاته الأحداث انعكست بشكل كبير على الشركات حول العالم، إذ تم تحديد حد أدنى للأجور ونظم التأمين الاجتماعي والصحي وقوانين معالجة حوادث

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

العمل، كل هذا كان له نقلة نوعية في تبني الشركات للمسؤولية الاجتماعية (نقموش، 2018، صفحة 17).

من جهة أخرى، اتسعت دعوات المطالبة بحماية البيئة ونشر الوعي البيئي وإدراك الناس للتلوث الحاصل جراء العمليات الصناعية، كما كثرت القضايا المرفوعة أمام المحاكم بسبب الانتهاكات الحاصلة من قبل الشركات اتجاه المستهلكين سواء كان ذلك بسبب عدم صلاحية المنتجات أو عدم جودتها، كل ذلك دفع بالشركات إلى صياغة قوانين ومواثيق أخلاقية لضمان استمرارها.

في نفس السياق، ظهور جمعيات حماية المستهلك والنقابات العمالية، وكذا جمعيات حماية البيئة أصبح يشكل قوة ضغط على الحكومات والشركات، خلال هذه المرحلة بدأت الأصوات تتادي بضرورة إلزام الشركات بالقيام بدور حقيقي لتنمية المجتمع الذي تنشط فيه، وهو ما جعل مفهوم المسؤولية الاجتماعية يأخذ بعدا أكبر، وهو تحقيق أهداف الشركات مع الأخذ بعين الاعتبار رفاهية المجتمع (غلاي، 2015، صفحة 92).

2-1-2 أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية

من أهم النظريات الرئيسية للتأصيل العلمي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية هي:

- النظرية النيو كلاسيكية نموذج (Shareholder):

التي تُعد من النظريات الراضية لفكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات. يعد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان (friedman) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، من أبرز رواد هذه النظرية. يرى فريدمان أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للأعمال التجارية هي استخدام مواردها والانخراط في الأنشطة التي تهدف إلى زيادة أرباحها، طالما أنها تلتزم بالقواعد الاقتصادية. وفقا لهذا الفكر يعتبر الانخراط في الأنشطة الاجتماعية تقييدا للهدف الأساسي للشركة والمتمثل في تحقيق الربحية (Idowu & Capaldi, 2013, p. 10).

- نظرية الوكالة:

قدم كل من جنسن وماكلينغ (Jensen & Meckling) في عام 1976 مفهوم مشكلة الوكالة، الناتجة عن الفصل بين الملكية والإدارة داخل الشركات. أشارت النظرية إلى حتمية وقوع صراع داخل الشركة كنتيجة لهذا الفصل. تفسر هذه النظرية العلاقة بين المديرين (المسييرين) والمساهمين، وتحمل المسؤولية للمديرين باعتبارهم وكلاء تربطهم علاقة تعاقدية مع مجموعة من الأطراف الفاعلة في المجتمع وأصحاب المصلحة. تناولت النظرية أيضا السلوك الإداري، وتكاليف الوكالة، وهيكل الملكية، بشكل متعمق بهدف ترشيد القرارات وتقليل تضارب المصالح (غضبان، 2015).

- نظرية أصحاب المصلحة:

في عام 1984، تم تسليط الضوء على أن المؤسسة تعتبر نظاما مفتوحا يؤثر في البيئة المحيطة به ويتأثر بها. وفقا لذلك تمتلك الشركة علاقات مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات، المنافسين، المستهلكين، وغيرها من الأطراف ذات الصلة، الذين يمتلكون الحق في مساءلتها. هذا ما أكدت عليه نظرية أصحاب المصلحة التي قدمها فريمن (Freeman) في عام 1984، حيث شدد على ضرورة فهم المديرين للأساس المنطقي لعمل الشركات والعملية التنظيمية اللازمة لإدارة العلاقات مع أصحاب المصلحة. وبناء على هذه النظرية توسعت المسؤولية لتشمل جميع الأطراف المرتبطة بالشركة (Hoje & Harjoto, 2012, p. 54).

- النظرية الأخلاقية:

تركز هذه النظرية على دور الأخلاق في شركات الأعمال باعتبارها الأساس الرئيسي لاستمراريتها وبناء علاقات قوية مع جميع أصحاب المصلحة. إذ لا تعتبر القوانين واللوائح وحدها كافية لدفع الشركة نحو تحقيق مسؤوليتها الاجتماعية، بل ينبغي عليها الالتزام بالسلوك الأخلاقي تجاه جميع الأطراف المعنية في مختلف تعاملاتها. غالبًا ما يسهم السلوك الأخلاقي الحقيقي في تحسين أداء الأعمال بدلاً من إضعافه، حيث تؤدي الممارسات الأخلاقية إلى تعزيز قيمة المساهمين وتعظيم مصالحهم على المدى الطويل (بوسنة، 2019).

2-2 ماهية المسؤولية الاجتماعية

سيتم من خلال هذا الجزء عرض أهم عناصر المسؤولية الاجتماعية.

2-2-1 مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأهدافها

تردد صدى مصطلح المسؤولية الاجتماعية مؤخرا في العديد من الدراسات وكذا الشركات الكبرى، وهذا ليتماشى مع برنامج المؤسسة العالمية الذي ينص على تبني الشركات للمسؤولية الاجتماعية لما لها من عوائد على الشركة وعلى المجتمع ككل، وقد تعددت التعاريف التي أعطيت لهذا المصطلح، والتي تتمثل أهمها في:

عرفها (Drucker, 1977) "على أنها التزام المنشأة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه" وقد شكل هذا التعريف الحجر الأساس للدراسات اللاحقة لهذا الموضوع (تونسي وبورنان، 2016). وتبعاً لذلك فقد رأى دراكر أن المسؤولية الاجتماعية للأعمال تشمل التوقعات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية وكذلك الخيرية التي لدى المجتمع من المنظمات، فقد أصبح مفهومه مقبول على نطاق إذ إنه يركز على أربع أنواع أساسية من المسؤوليات، مسؤولية اقتصادية، قانونية وأخرى أخلاقية وخريرية (Rujirutana & Yaowalak, 2011, p. 124).

ومن زاوية أخرى عرفها المجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (The World Business Council for Sustainable Development) على أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام الأعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، من خلال التعاون مع الموظفين وممثليهم، وأسرهم والمجتمعات المحلية، لتحسين نوعية الحياة (WBCSD, 2004).

في حين عرفتها المنظمة الدولية للمعايير (ISO2012): "المسؤولية الاجتماعية هي مسؤولية المؤسسات عن قراراتها وأنشطتها التي تؤثر على المجتمع والبيئة، من خلال التزامها بالشفافية والسلوك الأخلاقي الذي يجب أن يتسق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع وأن يضع في اعتباره توقعات أصحاب المصلحة ويتفق مع المعايير العالمية للسلوك، وأن يكون متكامل مع المؤسسة نفسها" (كربوعة، 2022، صفحة 5).

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

كما تعرف كذلك على أنها التزام الشركة بتنفيذ أنشطة اقتصادية اجتماعية وبيئية لصالح المجتمع، ويكون هذا الالتزام في شكل مكافحة التلوث، أنشطة لحماية البيئة وأخرى لتوفير فرص العمل، قد يكون أيضا التزامها بالمشاركة في المبادرات المجتمعية ودعم الأنشطة التطوعية، وكل نشاط ينصب في مصلحة المجتمع (Abu Mallouh, 2016, p. 275).

ولقد عرفت غرفة التجارة العالمية المسؤولية الاجتماعية على أنها: " جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق التنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية " (شيخي وحامرة، 2007، صفحة 4).

ومن منظور آخر عرفت المفوضية الأوروبية على أنها مفهوم يمكن للشركات من خلاله دمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتهم وتفاعلاتهم مع أصحاب المصلحة على أساس طوعي (Virendra, Sri Yogi, & K. S, 2022, p. 2)، في نفس السياق عرفت على أنها تكامل وتكييف الأنشطة التشغيلية للشركة بطريقة ترضي المجتمع وتحقق رفاهيته (Luigi, Aldo, Esquerre-Botton, Almanza-Cruz, & Shyla, 2022, p. 2).

ومنه يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية بأنها الالتزام الأخلاقي، والخيري، والاقتصادي للشركات اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه، ويكون ذلك بدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية التي تنصب في تحقيق رفاهية مجتمعها وتحسين نوعية الحياة وتحقق لها أهدافها المسطرة في الوقت ذاته.

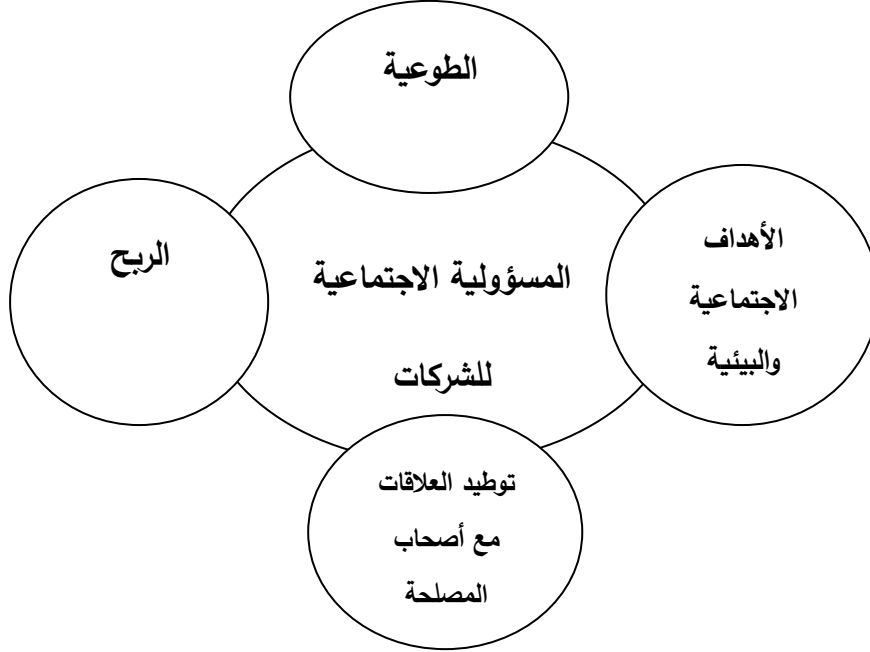
وبناء على ذلك يمكن تحديد أهداف المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

- مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- سعي المؤسسات لتحقيق رفاهية المجتمع وتحسين نوعية الحياة؛
- محاولة توفير فرص العمل، وكذا المشاركة في المبادرات المجتمعية ودعم الأنشطة التطوعية؛
- دمج الشركات للاهتمامات البيئية والاجتماعية في أعمالهم التجارية.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

أيضا يمكن تلخيص أهم الخصائص التي تشكل مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): خصائص المسؤولية الاجتماعية



المصدر: (Taleb, 2013, p. 67).

يعكس الشكل أهم خصائص المسؤولية الاجتماعية التي تتضمن مجموعة من المبادئ الأساسية. أولا تحقيق الربح بشكل يتماشى مع المسؤولية الاجتماعية يعكس التوازن بين الأهداف المالية والأخلاقية للمؤسسة. ثانيا الطوعية، حيث تعتمد المسؤولية الاجتماعية على مبادرات اختيارية تتجاوز الالتزام القانوني، ما يعزز الدور الفعال للمؤسسات في المجتمع. ثالثا توطيد العلاقات مع أصحاب المصلحة يعتبر عنصرا أساسيا إذ تسعى المؤسسة لبناء علاقات مستدامة وقوية مع كافة الأطراف ذات الصلة بها. أخيرا الأهداف الاجتماعية والبيئية التي ترتبط بتعزيز رفاهية المجتمع والحفاظ على البيئة، مما يعكس التزام المؤسسة بالتتمية المستدامة.

2-2-2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية مع تطور الأبحاث واختلاف وجهات النظر حوله، وذلك بناء على السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي منذ الخمسينيات، فقد كانت تعطي التعريف المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات أبعاد مختلفة لها كالممارسات الأخلاقية وأخذها لتدابير لتحسين أنظمة الإدارة البيئية والصحة والسلامة المهنية والمساءلة الاجتماعية وغيرها، فقد حددت أبعادها من خلال تعريفاتها المتتالية من باحث لآخر.

تتمثل أهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية فيما يلي: (بوسنة، 2019) (نقلا عن carroll).

- **المسؤولية الاقتصادية:** تعتبر المسؤولية الاقتصادية شرطا أساسيا للمسؤولية الاجتماعية، حيث تتحمل الشركات مسؤولية اقتصادية تجاه المجتمع الذي أتاح لها التأسيس والاستدامة. قد يبدو من غير المعتاد في البداية اعتبار التوقعات الاقتصادية كجزء من المسؤولية الاجتماعية، لكن الواقع يشير إلى أن المجتمع يتوقع، بل ويطلب أن تكون الشركات قادرة على الاستمرارية. والطريقة الوحيدة لتحقيق ذلك هي أن تكون الشركات مربحة، مما يحفز المالكين أو المساهمين على الاستثمار، ويمنحها الموارد الكافية لمواصلة عملياتها. يشير كارول إلى أن المجتمع ينظر إلى الشركات على أنها كيانات تنتج وتبيع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، والذي بدوره يسمح للشركات بتحقيق الأرباح، مما يحقق الفائدة لجميع أصحاب المصلحة في الأعمال التجارية.

المسؤولية القانونية: لم يكتف المجتمع باعتبار الشركات كيانات اقتصادية فحسب، بل أنشأ أيضا الحد الأدنى من القواعد الأساسية التي يتعين على الشركات العمل وفقا لها. تشمل هذه القواعد الأطر واللوائح، وتعكس في الواقع رؤية المجتمع للأخلاق المدونة، حيث تعبر عن المفاهيم الأساسية للممارسات التجارية العادلة كما حددها المشرعون على المستويات الفيدرالية والولائية والمحلية. من المتوقع أن تلتزم الشركات بهذه القوانين واللوائح كشرط أساسي لاستمرار عملياتها. وفقا لكارول يحتل موظفو الامتثال (Compliance) الآن مركزا مهما في الهياكل التنظيمية للشركة. ولتلبية المسؤولية القانونية يتوقع من الشركات ما يلي:

- التشغيل بطريقة تتماشى مع توقعات الحكومة والقوانين المعمول بها.
- الامتثال لمختلف اللوائح الفيدرالية والولائية والمحلية.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

- التصرف كمواطن قانوني ملتزم بالقانون.
 - توفير السلع والخدمات التي تستوفي على الأقل الحد الأدنى من المتطلبات القانونية.
- **المسؤولية الأخلاقية:** تدرك جميع المجتمعات أن القوانين الوضعية ضرورية لكنها غير كافية بمفردها. فبالإضافة إلى المتطلبات القانونية، يتوقع المجتمع من الشركات أن تعمل وتدير شؤونها بطريقة أخلاقية. وفقا لكارول فإن الأخذ بالمسؤوليات الأخلاقية يعني ضمنا أن الشركة ستتنبئ أنشطة وقواعد ومعايير وممارسات معينة، حتى وإن لم تكن مقننة. كما يؤكد على أن جزءا من التوقعات الأخلاقية يشير إلى أن الشركة ينبغي أن تستجيب لروح القانون وليس فقط لنصوصه.
- **المسؤولية الخيرية:** تشمل الأعمال الخيرية التي تقوم بها الشركات جميع أشكال العطاء التي تقدمها، وتعتبر هذه الأعمال طوعية أو اختيارية. يشير كارول إلى أن دراسة العقد الاجتماعي بين الشركة والمجتمع اليوم يظهر أن المواطنين يتوقعون من الشركات أن تكون شركات مواطن صالح. ولتلبية مسؤوليتها الخيرية، تتخرط هذه الشركات في مجموعة متنوعة من نماذج العطاء، مثل التبرعات المالية، وتبرعات المنتجات والخدمات، والتطوع من قبل الموظفين والإدارة، وتنمية المجتمع، وأي مساهمة طوعية أخرى للمجتمع أو لمجموعات أصحاب المصلحة التي تشكل المجتمع.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

لقد وظفت هذه أبعاد المسؤولية الاجتماعية بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه المسؤوليات، ويتمثل الشكل فيما يلي:

الشكل رقم (02): هرم (Carroll) للمسؤولية الاجتماعية للشركات

المسؤولية الخيرية: على المؤسسة أن تتصرف كمواطن صالح وتساهم في تعزيز الموارد وتحسين جودة ونوعية الحياة.

المسؤولية الأخلاقية: على المؤسسة الالتزام بالأخلاق في تعاملاتها مع كل الأطراف ذات الصلة بها، وهو ما يجعلها تعمل بشكل صحيح وعادل.

المسؤولية القانونية: الالتزام بالأطر واللوائح القانونية فهي تعكس رؤية المجتمع للصواب وللخطأ

المسؤولية الاقتصادية: الشركة ملزمة بتحقيق الأرباح، وهذا ما يمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها كل الأطراف ذات الصلة بها.

المصدر: (Carroll, 1991, p. 401).

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

كما أنه بين (Raynard & Forstater, 2005) أن هناك أربعة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية تختلف عن التي جاء بها (Carroll) وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): أبعاد المسؤولية الاجتماعية ل:

التركيز على المساءلة	من	أصحاب المصلحة القانونيين والتقليديين	إلى	أصحاب المصلحة المباشرين والتأثيرات قصيرة الأمد	إلى	تشكيلة واسعة من أصحاب المصلحة والتأثيرات بعيدة المدى
حالة الأعمال	من	تخفيف الآلام	إلى	علاقة التكلفة-المنفعة	إلى	المحاذاة الإستراتيجية
مستوى الارتباط	من	الالتزام بالمسؤولية القانونية	إلى	الحد الأدنى من الضرر	إلى	توليد قيمة اجتماعية
درجة التأثير	من	أعمال السوق	إلى	إعادة تشكيل السوق	إلى	التأثير السياسي

المصدر: (Raynard & Forstater, 2005).

يبرز التركيز على المساءلة أن فئات أصحاب المصلحة تمتلك اهتمامات متنوعة، ولكن هذه الاهتمامات، بغض النظر عن اختلافها، تقع ضمن ثلاثة محاور رئيسية: محور الأداء الاجتماعي، محور الأداء الاقتصادي، ومحور الأداء البيئي. في حين يظهر البعد الثاني أن قبول الشركات للأرباح والقيم والمبادئ والتكافل فيما بينها يعتبر هدفا أساسيا لها. أما البعد الثالث، فيؤكد أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تعمل على ثلاثة مستويات أساسية: الالتزام بالمسؤوليات القانونية، الحد من الضرر، وتوليد قيمة اجتماعية. وأخيرا يمثل البعد الرابع درجة التأثير الذي يتضمن التغيير في السوق والمحدد بربحية المنظمة في الوقت الحاضر، بينما يتم تحديده في المستقبل على أنه أحد الأهداف الرئيسية للمنظمة (فلاق، 2016).

2-2-3 أنشطة المسؤولية الاجتماعية

تتضمن تبني الشركات لمسئوليتها الاجتماعية القيام بعدد من الأنشطة التي تحمل بعدا اجتماعيا، والتي تهدف إلى تحقيق مصلحة جميع الأطراف ذات الصلة بالشركة. يمكن تصنيف هذه الأنشطة إلى الفئات التالية:

✓ الأنشطة ذات العلاقة بالعمالين:

يعتبر مجال العمالة جزءا داخليا من مجالات المسؤولية الاجتماعية، حيث تلتزم الشركة بتوفير خدمات لموظفيها بهدف تحسين نوعية حياتهم. يتضمن ذلك تقديم برامج تكوينية تهدف إلى تنمية مهاراتهم الإدارية والفنية، ويعتبر هذا حقا للعمالين يسهم في تعزيز كفاءة الشركات (Citeau, 2002, p. 125)، كما تشمل هذه الأنشطة تقديم الحوافز والمكافآت وزيادة الأجور، بالإضافة إلى الامتثال لمعايير الصحة والسلامة المهنية في بيئة العمل (Abu Mallouh, 2016, p. 275)، من خلال هذا المجال تسعى الشركات إلى تهيئة ظروف عمل تتميز بالأمن والسلامة.

✓ الأنشطة ذات العلاقة بحماية المستهلك:

تتضمن هذه الأنشطة جميع الجهود المبذولة لتحقيق رضا العملاء عن المنتجات أو الخدمات، مما يساهم في المحافظة على مصالحهم. تسعى الشركات من خلالها لوضع سياسات مستقبلية تهدف إلى تطوير المنتجات وتوفير المعلومات المتعلقة بسلامة المنتجات بطريقة مناسبة. كما تشمل هذه الأنشطة إجراء بحوث لدراسة دوافع وسلوكيات العملاء، مع إيلاء اهتمام خاص لمقترحات وآراء المتعاملين، والاستجابة لشكاواهم (Shin, 2015, p. 542). يسهم هذا النوع من الأنشطة في جذب المزيد من العملاء، مما يؤدي إلى زيادة حصة المبيعات وتحقيق الأرباح، بالإضافة إلى تعزيز سمعة الشركة ومنحها قدرة تنافسية واستراتيجية متميزة.

✓ الأنشطة ذات العلاقة بالمجتمع:

تشمل هذه الأنشطة الجهود المبذولة لتحقيق منافع شاملة لجميع أفراد المجتمع، بهدف المساهمة في تعزيز رفاهيته. تتضمن هذه الأنشطة الأعمال الخيرية، والبرامج الرياضية، والفنية، والتعليمية، وكذلك التدريبية، مثل دعم المبادرات التي تهدف إلى الحد من الأوبئة والأمراض. كما تشمل رعاية ذوي

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

الاحتياجات الخاصة، سواء كان ذلك من خلال الالتزام الطوعي أو الاختياري. تعزز هذه الأنشطة من استمرارية الشركات وتقوي علاقتها بالمجتمع الذي تعمل فيه، مما يساهم في خلق بيئة اجتماعية أكثر تماسكا (Gary, 1995, p. 47).

✓ الأنشطة ذات العلاقة بالبيئة:

تشمل هذه الأنشطة جميع الجهود المبذولة لتخفيف أو منع التدهور البيئي، بهدف الحد من الآثار السلبية الناتجة عن عمليات الشركات. تتضمن أيضًا الأنشطة التي تسعى للحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها. تهدف هذه المبادرات إلى تعزيز الاستدامة البيئية وضمان الاستخدام الفعال للموارد، مما يساهم في حماية البيئة للأجيال القادمة (Abu Mallouh, 2016, p. 276).

يمكن تقديم أبرز الأنشطة الاجتماعية التي يتوقع أصحاب المصلحة من إدارة الشركات في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): أنشطة المسؤولية الاجتماعية

التوقعات	أصحاب المصلحة
<ul style="list-style-type: none">- تحقيق أكبر ربح ممكن.- تعظيم قيمة السهم والمؤسسة ككل.- اكتساب سمعة وصورة جيدة للمؤسسة.- حماية ممتلكات الشركة.- زيادة حجم المبيعات.	1- المساهمون (المالكون)
<ul style="list-style-type: none">- رواتب وأجور مجزية.- حوافز ومكافأة .- إجازات مدفوعة.- نقل وإسكان العاملين.- ظروف عمل مناسبة.- تدريب وتطوير مستمر.	2- العمال

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

3- الزبائن	- جودة المنتجات. - أسعار مناسبة. - الإعلان الصادق. - إرشادات بشأن استخدام المنتج.
4- المنافسون	- منافسة عالية ونزيهة. - معلومات صادقة.
5- المجتمع	- المساهمة في دعم البنى التحتية. - استحداث فرص عمل جديدة. - دعم الأنشطة الاجتماعية. - المساهمة في حالة الكوارث والطوارئ.
6- البيئة	- الحد من تلوث الماء والهواء والتربة. - الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية. - التشجير وزيادة المساحات الخضراء.
7- الحكومة	- الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجيهات الصادرة من الحكومة.

المصدر: (غلاي، 2015، صفحة 128).

4-2-2 مبادئ المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية ليست مجرد شعارات يتهافتون بها لتحقيق أهداف معينة، بل لديها ركائز تقوم وتستند عليها للخروج من حيزها النظري إلى التطبيقي، وسيتم التطرق إلى أهم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية:

ينص (Adrianus) على أن للمسؤولية الاجتماعية أربعة أسس ومبادئ رئيسية مترابطة مع بعضها البعض وتتمثل في: (Matala, 2022, p. 60)

- المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في النشاط الاقتصادي: من الضروري أن تلتزم الشركات في هذا البند بمجموعة من المقومات لجعلها قادرة على تبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

والتي تتمثل في أن يكون أدائها المالي جيد، الاستثمار الرأسمالي السليم، عدم دعمها لأنظمة الفساد، احترام حقوق الملكية الفكرية، حقوق براءات الاختراع، تجنب ممارسات الفساد كالرشاوي.

- **المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في القضايا البيئية:** ويندرج تحت هذا البند عدم مساهمة الشركات في تغير المناخ، عدم إسهامها في النفايات وتلويث البيئة، تجنبها لممارسات إهدار الطاقة وإهدار المياه، حرصها على الحفاظ على التنوع البيولوجي، وعدم نهبها للأراضي.

- **المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في القضايا الاجتماعية:** والتي تتمثل في سعي الشركات لضمان صحة الموظفين ورعايتهم، حرصها على عدم توظيف الأطفال، إسهامها في إحداث تأثيرات إيجابية على المجتمع الذي تنشط فيه، قيامها بالممارسات الخيرية، الحفاظ على الخصوصية، حماية المستهلكين، إنتاجها لسلع بأسعار معقولة.

- **المبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية للشركات في قضايا الرفاهية:** ويستند هذا البند على تقديم الشركات لتعويضات للموظفين، كذلك استفادتها من الإعانات والتسهيلات التي تقدمها الحكومة، حفاظها على صحة الموظفين وعلى ظروف العمل الآمنة، وكذا سعيها للحفاظ على السلامة والصحة المهنية، ومحاولاتها في تحقيق التوازن بين الحياة والعمل لتحقيق رفاهية موظفيها ورفاهية المجتمع الذي تنشط فيه.

أما حسب (Subhabrata, 2007, p. 43) فإنه يرى بأن المبادئ الأساسية التي توجه سلوك

الشركات لتبني المسؤولية الاجتماعية تقوم على القيم والأسس التالية:

- **الاحترام:** تسعى الشركات جاهدة لتعزيز الاحترام المتبادل مع المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الذين يتأثرون بأنشطتهم.

- **السلامة:** دراسة الآثار الإيجابية والسلبية على البيئة والمجتمع الناتجة عن أعمال الشركات، ودمج الجوانب الإنسانية والاجتماعية والبيئية في إدارتهم الداخلية ونظام القيم.

- **الاتصال:** السعي لتعزيز التفاهم بين أصحاب المصلحة والمجتمع المحلي.

- **التميز:** التحسين المستمر لأداء الشركات وتشجيع شركاء الأعمال والموردين على الالتزام بنفس المعايير.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

واستخلاصا لما سبق يمكن تحديد أهم مبادئ المسؤولية الاجتماعية فيما يلي:

- اعتماد الشركات على أنشطة تراعي الجانب البيئي للحد من أثارها وإسهاماتها السلبية من نهبا للأراضي وهدرها للطاقات والمياه وتلويث البيئة؛
- تعزيز النمو الاقتصادي للشركات وسعيها لتوليد عوائد أرباح تمكنها من الاستمرار؛
- سعي الشركات لتحقيق التوازن بين العمل والحياة ورفاهية المجتمع الذي تنشط فيه، بالإضافة إلى تحقيق مصالح كل الأطراف ذات الصلة بها من عملاء، مستثمرين، موردين إلى غير ذلك؛
- استجابة الشركات لاحتياجات الزبائن وذلك بتوفير منتجات ذات جودة وقيمة عالية؛
- تعميق العلاقات مع المجتمع والتعاون والمشاركة لجعله المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال؛
- الحرص على توفير بيئة آمنة للموظفين، والحفاظ على السلامة والصحة المهنية.

2-2-5 دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية

تسعى جل الشركات لتبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية لأسباب ودوافع عدة، تتمثل في:

إن التطور الكبير الذي شهده العالم في المجال الصناعي أثر بشكل كبير على مجالات عديدة في حياة الأفراد، من احتياجاتهم في التأهيل للقيام بالأعباء الضخمة لمقابلة هذا التطور سواء في المجال التكنولوجي أو الصناعي، واستنزاف الموارد الطبيعية وما ينتج عنه من مخلفات المصانع التي تزيد من مسببات التلوث للأرض والهواء، وغيرها من التأثيرات على الصحة وحياة الكائنات الحية، هذا ما سلب الضوء على الجانب الاجتماعي لبيئة منظمات الأعمال، لذلك برز دورها في مواجهة تلك التحديات باعتبارها السبب الأكبر لها وذلك بتحمل المسؤولية الاجتماعية والإفصاح والتقرير عنها (قريو، 2016، صفحة 42).

أيضا نظر بعض المؤلفين في دوافع المنظمات لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية على أنه قد يكون الدافع وراء اتجاه الشركات نحو تبني الأنشطة الاجتماعية والبيئية للمسؤولية الاجتماعية هو الضرائب، كون أن تكلفة أداء هذا الدور معفاة من الضرائب، وفي نفس الصدد قد يكون الدافع كذلك هو القوانين التي تفرضها الدولة متبوعة بعقوبات معينة (Klein & Kaur, 2014).

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

قوى الضغط، زيادة جمعيات حماية المستهلك، البيئة وحقوق الإنسان، اتساع نشاطها وفعاليتها ومطالبتها لجل الشركات بتبني الأنشطة البيئية والاجتماعية للمسؤولية الاجتماعية حماية للمجتمع من أثارها (قريو، 2016، صفحة 43).

ومن زاوية أخرى يتضح أن هناك العديد من الأسباب الأخرى التي تدفع الشركات إلى تحمل عبء تنفيذ المسؤولية الاجتماعية، حيث لم يعد النجاح يقتصر على تحقيق أقصى قدر ممكن من الربحية للشركة بل أيضا يتجسد نجاحها في تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية وقياس نتائجها والإفصاح عنها في تقارير دورية منتظمة، جل ذلك سيكسبها سمعة جيدة ومكانة داخل المجتمع الذي تنشط فيه، وعليه سيحسن من وضعها في السوق وكذا في الترويج لمنتجاتها وخدماتها (Benlemlin & Bitar, 2015).

علاوة على ذلك فإن المنافسة هي الأخرى عامل مهم يدفع الشركات لتبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية واحتراز تقدما في بيئة الأعمال مقارنة بالمؤسسات المنافسة، فقد توضح الأدلة المستمدة من تايوان أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي ضغط خارجي خلال فترات المنافسة للشركات وهذا ما يؤدي إلى إحداث تأثير في تحسين موثوقية الشركة وسمعتها ومنه يساعد ذلك على تحقيق ميزة تنافسية وزيادة رأس المال وعدد المستثمرين والموظفين، ويكون ذلك بتبني الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة (الاجتماعية والبيئية، وحوكمة الشركات) (Asif, Alnorib, & Gohar, 2023).

2-3 الاتجاهات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية

مع تنوع الصعوبات ذات العلاقة بالمسؤولية الاجتماعية، وما نتج عنها من اختلاف مداخل تعريفها وتحديد نطاقها، فقد تباينت اتجاهات "التأييد" واتجاهات "الاعتراض" اتجاه تحمل الشركات لأعباء المسؤولية الاجتماعية وواقع قبول مفاهيمها وتطبيق الأبعاد المنظمة لها، وسيتم فيما يلي استعراض النقاط الأساسية التي يعرضها كل اتجاه من الاتجاهات المؤيدة والمعارضة:

2-3-1 الآراء المؤيدة للمسؤولية الاجتماعية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة وجود علاقة قوية وإيجابية بين الشركات والمجتمع الذي تنشط فيه، ولتوطيد تلك العلاقة يجب تبني تلك الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية من أنشطة حماية البيئة وأخرى لتحقيق رفاهية المجتمع، وكذا سعيها لتوطيد علاقاتها بأصحاب المصلحة ككل فسيكسبها ذلك عدة

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

مزايا. فقد يرى أنصار هذا الرأي أن الأرباح على المدى البعيد يمكن أن تزداد من خلال دورها الاجتماعي حيث إن رضى المجتمع ومد جسور التعاون والتفاهم والثقة معه يمثل مدخلا مهما ذو مردود مستقبلي كبير، فإن الدور الاجتماعي إن كان مكلفا اليوم فإنه سيشكل استثمار مستقبلي مهم للشركة. بالإضافة لذلك ينظر أصحاب هذا الاتجاه للمسؤولية الاجتماعية بأنها تقلل من إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة بالتدخل في شؤون الشركات، وتعد كذلك من التدابير الوقائية التي تجنب المؤسسات المشاكل الاجتماعية التي قد تحدث لاحقا.

ومن زاوية أخرى لقد أدى الاتجاه الواسع نحو التخصيص إلى تخلي الحكومات عن أدوارها التقليدية الاجتماعية والتزاماتها اتجاه مواطنيها، فقد يتطلب ذلك وجود جهات أخرى تساعد في تأمين هذه الالتزامات وبالطبع تتمثل هذه الجهات في إدارات المؤسسات، في حين ستقوم الحكومات بمساندة ودعم منظمات الأعمال على القيام بهذا الدور الاجتماعي بوسائل متعددة منها الإعفاءات الضريبية للكثير من المساهمات الاجتماعية (غلاي، 2015، صفحة 99).

2-3-2 الآراء المعارضة للمسؤولية الاجتماعية:

المعارضون لتبني الشركات للمسؤولية الاجتماعية وجهة نظرهم قائمة على النظرية الاقتصادية، وفي هذا يرى (Millton Friedman) أن على أصحاب الأعمال أن يعملوا من منطلق مبادئ الاقتصاد الحر وليس انطلاقا من مبادئ المسؤولية الاجتماعية، حيث إن رجل الأعمال لا مسؤولية له إلا تعظيم الربح، وإذا تصرف بخلاف ذلك، فإنما ينفق أموال حملة الأسهم في غير مجالها، أو أنه تصرف بدوافع غير اقتصادية. فحجج المعارضين في الحقيقة حجج تدور أغلبها حول التوجهات التالية: (فلاق، 2016، صفحة 66).

- إذا أخذت منظمات الأعمال بمهام المسؤولية الاجتماعية وبشكل متزايد فإنها ستتحول في وقت قصير إلى شكل لا يختلف عما هو سائد في المنظمات الحكومية.
- إذا انفردت الشركة بإنفاق المبالغ على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية دون المنافسين الآخرين، فإن ذلك يعني تحملها تكلفة إضافية من شأنها أن تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل بها، وبالتالي ستعكس سلبا على موقفها وقوتها التنافسية في السوق، وهذا ما أكده الباحث (Wright & Ferris, 1997) في دراسته على وجود علاقة سلبية بين المسؤولية الاجتماعية والربحية.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

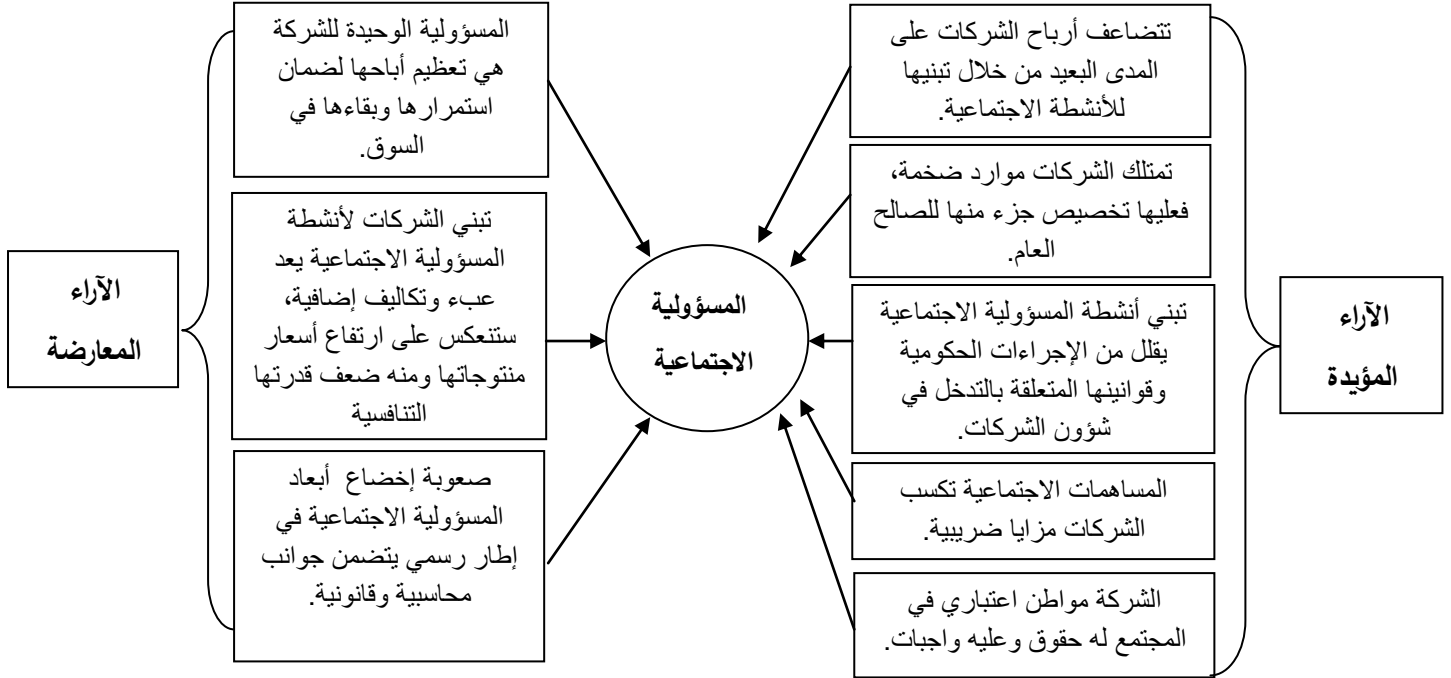
- في التحليل النهائي سوف يدفع المجتمع ثمن مساهمة منظمات الأعمال في حل المشاكل الاجتماعية على شكل أسعار مرتفعة.
- صعوبة إخضاع أبعاد المسؤولية الاجتماعية إلى إطار رسمي يتضمن الجوانب المحاسبية والقانونية لها.
- أصحاب هذا الاتجاه يرون كذلك أن مفاهيم الأخلاقية تنطبق على الأفراد لا على الشركات، لأن الأفراد وحدهم يستطيعون صنع المفاهيم الأخلاقية وتطبيقها، وطالما أن المسؤولية الاجتماعية قضية أخلاقية بالدرجة الأولى، إذا فهي مسألة ضمير وهذا لا يمكن إلا للشخص الطبيعي ولا ينطبق على المنظمة لكونها شخصية معنوية.

تؤيد هذه الدراسة أصحاب الاتجاه الأول (مؤيدي المسؤولية الاجتماعية)، كون الالتزام بها يسعى لتحقيق النمو الاقتصادي، ويحسن من رفاهية أفراد المجتمع ويحمي الموارد الطبيعية والبيئة، وتفسيرا لذلك أيضا لم تعد الفوائد الاقتصادية التقليدية هي الهدف الوحيد للشركات يجب عليها تحويل تركيزها إلى نهج المحصلة الثلاثية وهو مزيج من الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لتحقيق النفع العام للمجتمع وللشركات في حد ذاتها، فتبنيها للأداء الاجتماعي والبيئي يكسبها العديد من المزايا سيتم التطرق لها في العنصر الموالي للآراء.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

يمكن تلخيص أهم وجهات النظر حول المسؤولية الاجتماعية في الشكل الآتي:

الشكل رقم (03): ملخص للآراء المؤيدة والمعارضة للمسؤولية الاجتماعية



المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى ما سبق.

2-3-3 المزايا المترتبة على الشركات عند تبنيها للمسؤولية الاجتماعية

جذبت المسؤولية الاجتماعية للشركات انتباه الممارسين والعلماء بشكل متزايد وذلك للاستجابة لمطالب المجتمع المستمرة بالعمل بطريقة مسؤولة اجتماعيا، وكذلك لأن تبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية يشجع الشركات في حد ذاتها على الالتزام بها كونها تعود بالنفع عليها.

وتبعاً لذلك فقد اكتشفت معظم الدراسات أن للمسؤولية الاجتماعية تأثير إيجابي على بناء العلامة التجارية وتحسين صورة وسمعة الشركات ونية شراء المستهلك، وتقييم السوق واكتساب ميزة تنافسية بالإضافة إلى تعزيز ولاء العملاء على المدى الطويل (Virendra et al, 2022).

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

سيتم عرض أهم المزايا التي تترتب على الشركات عند تبنيها للمسؤولية الاجتماعية:

- تحسين وتعزيز صورة وسمعة الشركة:

تبنى الشركات لأنشطة المسؤولية الاجتماعية وحرصها على الحفاظ على صورة مواطنها الجيدة من خلال التزامها باللوائح والقوانين الاجتماعية وخدمة الجمهور، وحماية البيئة وتقديمها للتبرعات، كله سينعكس بصورة إيجابية على مكانة الشركة داخل المجتمع الذي تنشط فيه، وعلى تعاملات الأطراف ذات الصلة معها ويوطد علاقتها بهم (Fang, Xiufang, Sha, Shaojian, & Shah, 2022)، وعلى وجه الخصوص البنوك مثلًا تقوم بعدة مبادرات للتنمية الاجتماعية الاقتصادية فتساعد هذه البرامج المصرفيين على بناء سمعة البنك والثقة بين الموظفين وإدارة البنك (Virendra et al, 2022)، وتبع لذلك فإن تحسين الشركات لسمعتها عن طريق المسؤولية الاجتماعية يركز على جودتها في تقديم خدماتها ومدى اهتمامها بالقضايا البيئية والمجتمعية إضافة أيضا لثقافتها المتبادلة مع أصحاب المصلحة. وتجدر الإشارة إلى دراسة (Branco & Rodrigues, 2008) الذي قامت بدراسة ميدانية لعينة من الشركات ذات الأسهم المدرجة في البورصة البرتغالية والتي هدفت لتبيان تأثير المسؤولية الاجتماعية على سمعتها ومكانتها، وقد توصل الباحثان إلى أن تبني الشركات البرتغالية لأنشطة المسؤولية الاجتماعية تؤثر إيجابا على صورتها وسمعتها في السوق المالية وفي المجتمع، وليس هذا فقد بل تؤثر على سلوكيات أصحاب المصلحة اتجاهها.

- تخفيض تكاليف التشغيل:

العديد من المبادرات تستهدف الأداء البيئي وتؤدي إلى تخفيض التكاليف مثل تقليل انبعاثات الغازات التي تسبب تغير المناخ العالمي أو التقليل من استخدام المواد الكيميائية الزراعية، كما يمكن تقليل تكاليف التخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها، كل تلك الجهود المبذولة في إطار المسؤولية الاجتماعية تخفض من تكاليف التشغيل (شكة، 2014، صفحة 14).

- تحسين الأداء المالي:

أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت لقياس تأثير تبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات بوجود علاقة طردية قوية بين انتهاج الشركات لسبل تحقيقها للأهداف الاجتماعية

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

والبيئية عن طريق تبنيها للمسؤولية الاجتماعية وبين مردوديتها المالية (ربحيتها) ونتيجة لذلك سيدفع ذلك الشركات للاستمرار والنمو، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة (Alotaibi, 2016) التي أثبتت وجود تلك العلاقة الإيجابية بدراسة ميدانية لـ 171 شركة غير مالية مدرجة في سوق الأسهم السعودي، وقد توصلت إلى أن هناك ارتباط إيجابي قوي بين تبني الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية والتقرير عنها وقيمة الشركة (ربحيتها المالية، وأدائها السوقي كذلك).

والكثير من الدراسات الأخرى التي عالجت الموضوع وتوصلت لنتائج مماثلة على الرغم من اختلاف بيئة الدراسات، فهذه الميزة تكسب الشركات ضمانا لاستمراريتها وبقائها في السوق ويعزز كذلك من منافستها وقدرتها المالية.

كما يمكننا أيضا الاستشهاد بحقائق فيما يتعلق بعدم تبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية وأثار ذلك على الأداء المالي، نشير إلى فضيحة الأجر المنخفضة الزهيدة لشركة (Nike) في عام 1996 عندما اكتشف العالم أن الشركة تستغل عمالة الأطفال، فقد غير ذلك تاريخ الشركة إلى الأبد، حيث إن ملايين الأشخاص توقفوا عن شراء منتجات (Nike) وفشلت الشركة في استعادة ثقة العملاء، فمثل هذا التصرف يمكن أن يدمر سمعة الشركة وبالتالي عزوف الزبائن عن شراء منتجاتها وبذلك تراجعت مبيعاتها ومنه انخفاض مردوديتها المالية (Caterina, 2013).

- تخفيض العبء الضريبي:

يمكن للحكومات تخفيض العبء الضريبي على الشركات التي تتولى مشاريع التنمية البيئية والاجتماعية مثل قيامهم بإزالة الكربون، وتغيير المناخ، مكافحة التلوث، إعادة تدوير النفايات إلى غير ذلك، بالإضافة أيضا إلى بناء تلك الشركات لعلاقات قوية مع الحكومات (Virendra et al, 2022).

- زيادة الإنتاجية والجودة وتحقيق مزايا تنافسية:

دمج المسؤولية الاجتماعية في دورة حياة منتجات الشركات وتحقيق مزايا تنافسية مستدامة، ولتحقيق ذلك اقترحت الحكومة الصينية سياسات حوافز للشركات لتبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية كالتخفيف من حدة الفقر، تطوير نظام عالي الجودة، تسريع التحول الأخضر للصناعات، وكذلك الحرص على حماية حقوق الإنسان للموظفين، وتجنب انتهاكات حقوقهم، وسعيها لتحسين رفاهيتهم وتحسين بيئة العمل لهم بتوفير التدريب والمهارات، كذلك دعم التطوير الوظيفي والترقيات، فكل ذلك سيؤثر على

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

الصحة النفسية والجسدية للموظفين والتي ترتبط غالبا بجهدهم المهني فيصاحب ذلك زيادة في كفاءتهم وبدوره سيؤثر ذلك على تحقيق زيادة في إنتاجية الشركات.

على سبيل المثال شركة (Foxconn) الفرعية في تايوان على الرغم من دمجها لبعض الاهتمامات والنشاطات البيئية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية وحصولها على شهادة (Iso 14001) واجتيازها للعديد من عمليات التدقيق البيئي التي أجرتها شركات التكرير في سلسلة التوريد الخاصة بها، إلا أن شركة (Foxconn) لا يزال ينظر إليها المجتمع بأنها تفتقر للمسؤولية الاجتماعية بسبب عدد من حالات انتحار موظفيها بسبب قضايا حقوق الإنسان، لذلك هناك حاجة ملحة لتبني كل أبعاد المسؤولية الاجتماعية لاكتسابها مزايا متعددة (Yubing, Jiawei, Baofeng, Zhang, & Cao, 2023).

- كسب ولاء العملاء:

تعد ثقة العملاء عامل وسيط بين المسؤولية الاجتماعية وولاء العملاء في سوق تنافسي تعمل الشركات باستمرار على تطوير استراتيجيات جديدة لجذب المستهلكين المحتملين، ومع ذلك فإن العقبة الأكبر هي الاحتفاظ بهم لأن احتياجاتهم تتغير ويبدؤون في توقع المزيد من الشركة (يمكن تحديد ولاء العملاء على أن للزبون استعداد لإعادة شراء نفس المنتج أو الخدمة بمرور الوقت)، وقد أفادت أبحاث سابقة أن مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات لها تأثير إيجابي ومباشر على ضمان اكتساب ولاء العملاء (Luigi et al, 2022).

- **تقوية مكانة العلامة التجارية:** يقدم كل من (Hamish Pringle & Marjorie Thompson) في كتابهما "روح العلامة التجارية" حججا قوية تؤكد أن ربط الشركات لعلامة تجارية ما بالعمل الخيري والقضايا الاجتماعية يمكن أن يقدم مساهمة عظيمة "لروح العلامة التجارية". وخلصا إلى أن المستهلكين يتجاوزون المسائل العملية المتعلقة بالأداء الوظيفي للمنتج أو مزايا المنتج العقلانية والجوانب العاطفية، والسيكولوجية لشخصية العلامة التجارية وصورتها الذهنية ليتجهوا صوب قمة هرم ماسلو للاحتياجات ويسعون وراء تحقيق الذات (فلاق، 2016، صفحة 63).

3- الأداء المالي ومؤشرات قياسه:

في ميدان إدارة الأعمال والاقتصاد، يعد الأداء المالي للشركات محور اهتمام الباحثين والممارسين وأصحاب المصلحة على حد سواء، هذا الاهتمام يعكس أهمية الأداء المالي كونه يعد عاملا حاسما في ضمان استمرارية الشركات وقدرتها على المنافسة في بيئة الأعمال المعاصرة.

يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأداء المالي والمؤشرات المالية الرئيسية المعتمدة في تقييمه وقياسه.

3-1 ماهية الأداء المالي

فيما يلي سيتم عرض أهم تعاريف الأداء المالي للشركات.

3-1-1 تعريف الأداء المالي:

يعد الأداء المالي مفهوما محوريا في تقييم نجاح المؤسسات الاقتصادية، حيث يعكس كفاءتها في تحقيق الربحية واستغلال مواردها المالية. هذا المؤشر يكتسب أهمية بالغة لدى الملاك وأصحاب المصلحة، إذ يقدم صورة شاملة عن الوضع المالي للمؤسسة. وقد تعددت التعريفات التي أعطيت لهذا المصطلح في الأدبيات الاقتصادية، ويمكن استعراض أبرزها كما يلي:

يعرف الأداء المالي على أنه مقياس عام للصحة المالية العامة للشركة والذي يعكس قدرتها على توليد موارد جديدة بشكل مستمر (Weerakoon, 2016).

كما يتم تعريفه على أنه عملية قياس أداء الأنشطة الاقتصادية للوحدة بناء على النتائج التي المحققة في نهاية الفترة المحاسبية، مع تحليل الأسباب المؤدية لهذه النتائج واقتراح الحلول المناسبة لتحسين الأداء مستقبلا (أبو عقرب وأحمد، 2022، صفحة 125).

من منظور آخر يعبر عن الأداء المالي بمدى تحقيق القدرة الإيرادية والكسبية للشركة، حيث تشير الأولى إلى قدرة الشركة على توليد الإيرادات من مختلف أنشطتها، سواء من أنشطتها التشغيلية أو الاستثمارية أو غير العادية. بينما تعكس الثانية قدرتها الشركة على تحقيق هامش أمان يقيها من العسر المالي ويمكنها من مواجهة المخاطر والتحديات المالية (دادان، 2007).

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

وفي نفس السياق عرف الأداء المالي بأنه الكيفية التي تستخدم بها الشركة مواردها المتاحة وفقا لمعايير وأساليب محددة بما يتماشى مع تحقيق أهدافها قصيرة وطويلة الأجل، وذلك بهدف ضمان استدامة أعمالها (الصبري، 2017).

استنادا إلى التعريفات السابقة، يمكن استخلاص تعريف شامل للأداء المالي بأنه أداة تقييمية تستخدم للحكم على كفاءة الشركات في إدارة أنشطتها ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية .

3-1-2 العوامل المؤثرة في الأداء المالي:

يتأثر الأداء المالي للمؤسسات بمجموعة متنوعة من العوامل التي قد تؤثر عليه إيجاباً أو سلباً. وقد أدى هذا التنوع إلى قيام الباحثين والمختصين في مجال الإدارة المالية بتحديد وتصنيف هذه العوامل بدقة. الهدف من هذا التصنيف هو تمكين المؤسسات من إدارة هذه العوامل بفعالية، سواء من خلال تعزيز آثارها الإيجابية أو التخفيف من تأثيراتها السلبية.

وفقا لعلواني (2012، الصفحة 5)، يمكن تلخيص العوامل الرئيسية المؤثرة في الأداء المالي كما يلي:

✓ الحجم

يعد حجم الشركة أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في الأداء المالي للشركات، يتم تصنيف الشركات عادة إلى فئات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم. ولتحديد حجم الشركة يتم الاعتماد على عدة مؤشرات كمية منها إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي المبيعات، وإجمالي القيمة الدفترية.

تأثير الحجم على الأداء المالي يمكن أن يكون ذا اتجاهين متباينين، من ناحية قد يؤدي كبر حجم الشركة له تأثير سلبي من خلال تعقيد العمليات الإدارية، مما يقلل من فعالية الإدارة وكفاءتها. ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون للحجم الكبير تأثير إيجابي، حيث يزداد اهتمام المحللين الماليين بالشركة مع زيادة حجمها كما تتخفض تكلفة المعلومة للوحدة الواحدة في التقارير المالية.

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

✓ الهيكل التنظيمي

يعتبر الهيكل التنظيمي عاملاً محورياً في تحديد الأداء المالي للشركات، حيث يمثل الإطار الشامل الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بأعمال الشركة وعملياتها. يتضمن هذا الهيكل تحديد أساليب الاتصال، وتوزيع المسؤوليات، وآليات تبادل الأنشطة والمعلومات. ويشمل الهيكل التنظيمي عدة أبعاد رئيسية، منها الكثافة الإدارية التي تعكس حجم الوظائف الإدارية، والتمايز الرأسي الذي يشير إلى عدد المستويات الإدارية، والتمايز الأفقي الذي يعبر عن مدى تقسيم العمل وتنوع المهام، بالإضافة إلى الانتشار الجغرافي الذي يتجلى في عدد الفروع والموظفين. ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال ثلاثة محاور رئيسية: أولاً يساهم في تنفيذ الخطط بكفاءة عن طريق تحديد الأنشطة اللازمة وتخصيص الموارد المناسبة لها، ثانياً يسهل تحديد أدوار الأفراد داخل الشركة بوضوح، وأخيراً يساعد في عملية اتخاذ القرارات من خلال توفير إطار عمل يمكن الإدارة من اتخاذ قرارات أكثر فعالية. وبالتالي فإن التصميم الدقيق والفعال للهيكل التنظيمي يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في تحسين الأداء المالي للشركة وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق.

✓ المناخ التنظيمي

يشمل المناخ التنظيمي عموماً توضيح التنظيم من خلال إدراك العاملين مهام الشركة، أهدافها، عملياتها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء وتبيين كيفية اتخاذ القرارات العقلانية القائمة على مجموعة من المعلومات الملائمة، هذا بالإضافة إلى تحسين أسلوب الإدارة من خلال تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، وتوجيه الأداء لتمكين العامل من تحقيق مستويات عليا منه.

ويؤثر المناخ التنظيمي على أداء الشركات من خلال:

- ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية؛
- إعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة الأداء؛
- التعرف على مدى تطبيق الإدارتين لمعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

✓ العوامل التكنولوجية

تعد العوامل التكنولوجية من المحددات الرئيسية للأداء المالي في الشركات المعاصرة. وتشير هذه العوامل إلى مجموعة الأساليب والمهارات والطرق المستخدمة داخل المؤسسة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. في ظل التطور التكنولوجي المتسارع أصبحت التكنولوجيا تحدياً جوهرياً يتطلب من الشركات التكيف المستمر واستيعاب التغييرات التقنية، مما يستدعي تعديل وتطوير الأداء لتحقيق التوافق الأمثل بين التقنيات الحديثة ومتطلبات الأداء المؤسسي. وتكمن أهمية العوامل التكنولوجية في قدرتها على تعزيز شمولية الأداء، حيث تؤثر على جوانب متعددة من القدرة التنافسية للشركة، بما في ذلك خفض التكاليف التشغيلية، تقليل المخاطر المرتبطة بالعمليات، تنويع المنتجات والخدمات، بالإضافة إلى زيادة الأرباح وتوسيع الحصة السوقية. وعليه فإن الاستثمار الفعال في التكنولوجيا وإدارتها بكفاءة يمكن أن يكون عاملاً مهماً في تحسين الأداء المالي للشركات وتعزيز قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية المتغيرة.

3-1-3 أهمية وأهداف الأداء المالي:

يعد الأداء المالي ركيزة أساسية في تقييم نجاح الشركات وقدرتها على تحقيق أهدافها الاستراتيجية. تكمن أهميته الجوهرية في توفير إطار شامل لتقييم أداء الشركات من زوايا متعددة، مما يخدم مصالح مختلف الأطراف ذات الصلة المالية بالشركة. يهدف هذا التقييم إلى تحديد نقاط القوة والضعف في أداء الشركة، وتوفير بيانات قيمة تساهم في ترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

تتجلى أهمية الأداء المالي في دوره الحيوي في متابعة عمليات الشركة بدقة، وتحليل سلوكها التنظيمي، ومراقبة أوضاعها المالية. كما يساهم في تقييم مستويات الأداء وفعاليتها، وتوجيهه نحو المسار الأمثل لتحقيق الأهداف المرجوة. يتم ذلك من خلال تحديد العقوبات التي تعيق تحقيق الأهداف المخططة وتشخيص أسبابها، واقتراح إجراءات تصحيحية فعالة. بالإضافة إلى ذلك يلعب الأداء المالي دوراً محورياً في ترشيد الاستخدامات العامة للموارد المالية للشركات، وتوجيه استثماراتها بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية.

من الأهداف الرئيسية للأداء المالي أيضاً المساهمة في عملية صنع القرار، حيث يوفر معلومات حيوية تساعد الإدارة في اتخاذ قرارات مدروسة وفعالة. هذه القرارات تهدف إلى ضمان استمرارية الشركة،

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

وتعزيز قدرتها على البقاء في السوق، وتحسين وضعها التنافسي. وبالتالي فإن الأداء المالي يعتبر أداة استراتيجية تساهم في تحقيق الاستدامة المالية والتنافسية للشركات في بيئة الأعمال المعاصرة (الخطيب، 2010، صفحة 46).

فعلى الشركات أن تدرك دور وأهمية الأداء المالي، إذ أنه يعد استراتيجية مهمة في تحديد مستوى الأداء الكلي للشركة، وإن الشركات ذات الأداء المالي الجيد تكون أكثر قدرة على الاستجابة في التعاملات مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة وتحسن من الميزة التنافسية للشركة، وكذا من ربحها وتوسع الفرص والنمو وتحقق رضا الملاك والمساهمين (شعير، أحمد، وفخري، 2017، صفحة 208).

كما يسعى الأداء المالي لتحقيق جملة من الأهداف الداخلية والخارجية وتتمثل في: (Felizardo, Elisabete, & Thomaz, 2017).

- تمكين المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، ومعرفة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بها؛
- مساعدة المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة، وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بينها لاتخاذ القرار الملائم؛
- تقديم ملاحظات على جودة وكفاءة العمل؛
- دعم عملية اتخاذ القرار وزيادة قدرة الإدارة على التركيز على أهم الأمور؛
- دعم وتحديد المسؤولية والتشجيع على المساندة والإسناد؛
- توفير طريقة لمعرفة ما إذا كانت الخطة الاستراتيجية تعمل بشكل دقيق جيد أم لا؛
- يوفر أساسا للشركات لتقييم مدى تقدم نتائجها نحو الأهداف المحددة مسبقا، وقياس فعاليتها وكفاءتها بشكل مستمر وفقا للإستراتيجية التشغيلية والموارد البشرية والمعلومات والتسويق والأنظمة المالية،
- تحقيق التوازن المالي للمؤسسة وكذا المساهمة في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة؛
- تحقيق الربحية والمردودية والاستقلال المالي للمؤسسة اتجاه الغير وكذا تخفيض الخطر المالي الذي يمكن أن تواجهه المؤسسة.

2-3 مؤشرات قياس الأداء المالي:

لتقييم الأداء المالي للشركات بدقة وفعالية، من الضروري الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية المحددة والموثوقة. هذه المؤشرات تعمل كأدوات قياس كمية تسمح بتحليل مختلف جوانب الأداء المالي للشركة. من خلال استخدام هذه المؤشرات تستطيع الإدارة الحصول على صورة شاملة وموضوعية عن الوضع المالي للشركة، مما يمكنها من اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة ومبنية على أسس علمية.

1-2-3 تعريف مؤشرات الأداء المالي:

تعرف المؤشرات المالية في الأدبيات الاقتصادية بأنها علاقات رياضية تستخلص من القوائم المالية والتقارير المحاسبية، حيث تمثل نسبة بين قيمتين ماليتين، إحداهما في البسط والأخرى في المقام. حيث تكمن أهمية هذه المؤشرات في قدرتها على تقديم تفسيرات ذات دلالة للبيانات المالية، مما يسهل عملية التحليل المالي ويوفر رؤى قيمة حول الأداء المالي للمؤسسة (بلعور، 2016، صفحة 67).

وفي سياق أكثر تحديداً، يمكن تعريف مؤشرات الأداء المالي بأنها أدوات قياس كمية تعكس العلاقة بين عنصرين ماليين مختارين من القوائم المالية. هذه المؤشرات تصمم لتوفير معلومات ذات مغزى وقابلة للتفسير تمكن المحللين والإدارة من تقييم جوانب محددة من الأداء المالي للمؤسسة. وتتميز هذه المؤشرات بقدرتها على قياس عدة جوانب مالية منها:

- المردودية: وهي قدرة المؤسسة على توليد الأرباح.
- الاستقلالية المالية: وتشير إلى مدى اعتماد المؤسسة على مواردها الذاتية مقابل التمويل الخارجي.
- القابلية للتسديد: وهي قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيدها.

من خلال التحليل هذه المؤشرات يمكن للمؤسسات اتخاذ قرارات مالية وإستراتيجية رشيدة مما يسهم في تحسين أدائها المالي وتعزيز قدرتها التنافسية في السوق.

3-2-2 مؤشرات القياس المالي:

في مجال التقييم المالي للمؤسسات، يتم الاعتماد على مجموعة متنوعة من المؤشرات لقياس الأداء المالي. هذه المؤشرات تنقسم إلى فئتين رئيسيتين: المؤشرات التقليدية والمؤشرات الحديثة.

3-2-2-1 المؤشرات التقليدية لقياس الأداء المالي

تعتبر النسب المالية من أبرز المؤشرات التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المالي. فقد تتميز هذه المؤشرات بسهولة حسابها واعتمادها على البيانات المستخرجة مباشرة من القوائم المالية. إضافة إلى ذلك فإن هذه المؤشرات توفر قياسات موحدة تسهل عملية المقارنة بين الفترات المالية المختلفة أو بين المؤسسات المتماثلة.

✓ نسب السيولة

تهدف نسب السيولة إلى تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وتعتبر هذه النسب مؤشرا هاما يعكس الصحة المالية للمؤسسة على المدى القصير. تتضمن نسب السيولة عدة مقاييس تتمثل في:

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم (04): أهم نسب السيولة

نسب السيولة	شرحها	كيفية حسابها
نسبة السيولة العامة:	توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للديون قصيرة الأجل، ومن المفروض أن تكون سيولة الشركة كبيرة كلما ارتفعت هذه النسبة.	نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية
نسبة السيولة السريعة:	تشمل هذه النسبة الأصول الجارية سهلة التحويل إلى نقدية كالا من بنود النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل والذمم المالية، ولا تشمل بند المخزون لصعوبة تحويله إلى نقدية نسبياً، وتعتبر النسبة مقياساً للقدرة على السداد للأجل القصير، وبشكل عام فإن الزيادة في هذه النسبة مؤشر على تحسن في مركز السيولة للشركة	نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية
نسبة السيولة الجاهزة:	توضح هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى الشركة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل	نسبة السيولة الجاهزة = النقدية / الخصوم قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (زغيب وبوشنقىر، 2010؛ رمضان والخلايلة، 2013).

✓ نسب الربحية

تقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية. وهي تعكس كفاءة الإدارة في استخدام موارد المؤسسة. وتتمثل في:

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم (05): أهم نسب الربحية

نسب الربحية	شرحها	كيفية حسابها
معدل العائد على الأصول (ROA):	ويعرف كذلك بالعائد على الاستثمار وهو مقياس شامل لفاعلية الإدارة في تحقيق الربح من الموجودات المتاحة، وعليه فهو يقيس إنتاجية الدينار المستثمر في الأصول. حيث يشير ارتفاعه إلى كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها المحتقظة بها.	معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية / إجمالي الأصول
معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):	يشير هذا المعدل إلى المدى الذي تساهم به الرافعة المالية في زيادة ثروة المساهمين، أي بمعنى أن هذا المعدل يبين ثروة الدينار الواحد المستثمر من أموال المالكين	معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية
نسبة هامش الربح:	ينتج عن هذه النسبة معرفة الربح المحقق عن كل وحدة نقدية في المبيعات، وفي الواقع تحدد هذه النسبة مدى خفض سعر البيع قبل أن تحقق المؤسسة خسائر	نسبة هامش الربح = الربح الصافي بعد الضريبة / صافي المبيعات

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (بلعور، 2016؛ النعيمي والتميمي، 2008)

(Adjirackor, Asare, & Gagakuma, 2017).

تجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات التقليدية، رغم أهميتها تواجه بعض الانتقادات لكونها تعتمد على البيانات التاريخية ولا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود. لذلك تم تطوير الممارسات الحديثة بمؤشرات أكثر تطوراً لتقديم صورة أكثر شمولية عن الأداء المالي للمؤسسة.

3-2-2-2 المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي

في إطار التطور المستمر في مجال التحليل المالي، ظهرت مجموعة من المؤشرات الحديثة التي تهدف إلى تقديم تقييم أكثر دقة وشمولية للأداء المالي للشركات. وتتمثل أهمها في:

أولاً: مؤشر القيمة المضافة (EVA)

يبرز مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (Economic Value Added - EVA) كأحد أهم الابتكارات في هذا المجال، ففي بداية التسعينيات قدمته شركة ستيرن ستيوارت (Co & Stern Stewart) مقياساً جديداً للأداء المالي وهي شركة استشارية أمريكية متخصصة. هذا المؤشر الذي تم تسجيله كعلامة تجارية يعتمد على مبدأ خلق القيمة للمساهمين ويعرف بأنه القيمة الاقتصادية التي تضيفها الشركة من خلال أنشطتها التشغيلية بعد الأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال المستثمر. بمعنى آخر هو الربح الاقتصادي المتبقي بعد تغطية جميع التكاليف بما في ذلك تكلفة رأس المال. ويتم حساب هذا المؤشر من خلال المعادلة التالية: (دادان، 2006، صفحة 43).

القيمة الاقتصادية المضافة = النتيجة قبل الفوائد وبعد الضريبة - مكافأة الأموال.

يتميز مؤشر (EVA) بأنه يأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال كعنصر أساسي في تقييم الأداء المالي. هذا النهج يساعد في تحديد ما إذا كانت الشركة تخلق قيمة حقيقية لمساهميها، أم أنها تستهلك القيمة من خلال عدم تغطية تكلفة رأس المال المستثمر.

ثانياً: القيمة السوقية المضافة (MVA)

مؤشر القيمة السوقية المضافة يعد أداة تحليلية متقدمة في مجال التقييم المالي للشركات، حيث يهدف إلى قياس الثروة التراكمية التي تولدها المؤسسة على مدى فترة زمنية ممتدة. يتميز هذا المؤشر عن نظيره القيمة الاقتصادية المضافة بكونه يقدم تقييماً شاملاً للأداء المالي عبر سنوات متعددة، بدلاً من الاقتصار على فترة سنوية واحدة. من الناحية الحسابية يمثل هذا المؤشر القيمة الحالية المجمع لسلسلة القيم الاقتصادية المضافة المتوقعة مستقبلاً محسوبة في لحظة التقييم. هذا النهج يسمح بدمج التوقعات المستقبلية للأداء المالي في التقييم الحالي للشركة، مما يوفر رؤية استراتيجية أكثر عمقا لقدرة المؤسسة على خلق القيمة على المدى الطويل. إن استخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة يساعد المستثمرين

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

والمحللين على تكوين فهم أشمل لإمكانات النمو والأداء المستدام للشركة، متجاوزا بذلك محدودية التقييمات قصيرة الأجل. هذا المؤشر يعزز القدرة على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، ويسهم في تقييم فعالية الاستراتيجيات طويلة الأمد للشركات في سياق خلق القيمة المستدامة للمساهمين، ويمكن حسابه وفقا للعلاقة التالية: (شنين وزرقون، 2015، صفحة 245)

$$\text{القيمة السوقية المضافة} = \text{القيمة السوقية للأسهم} - \text{القيمة الدفترية للأسهم}$$

ثالثا: مؤشر (tobin'sq)

مؤشر توبين (tobin'sq) الذي قدمه الاقتصادي جيمس توبين، يعد أداة تحليلية بارزة في مجال الاقتصاد والتمويل، حيث يهدف إلى تقديم تقييم كمي لأداء الشركات وتوقع ربحيتها المستقبلية. يعرف هذا المؤشر رياضيا بأنه نسبة القيمة السوقية (market value) للشركة إلى تكلفة إحلال أصولها (Replacement Cost). يتميز مؤشر توبين بشموليته إذ يأخذ في الاعتبار كلا من التقييم السوقي والقيمة الحقيقية للأصول، مما يتيح إجراء مقارنات موضوعية بين الشركات عبر مختلف القطاعات ويوفر نظرة استشرافية للأداء المستقبلي المحتمل. في الدراسات التجريبية أظهر هذا المؤشر تقوفا على المؤشرات المحاسبية التقليدية مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على المبيعات (ROS) في تقييم أداء الشركات، ويرجع ذلك إلى قدرته على دمج توقعات السوق مع الأداء التشغيلي الفعلي. من الناحية العملية يمكن حساب مؤشر توبين باستخدام البيانات المتاحة في القوائم المالية للشركات، مما يجعله أداة قابلة للتطبيق على نطاق واسع في التحليل المالي والاقتصادي. ومع ذلك يجدر التنويه إلى أن تفسير قيم هذا المؤشر يتطلب فهما عميقا للسياق الاقتصادي، حيث قد تشير القيم المرتفعة إلى فرص نمو واعدة أو تقييم مبالغ فيه، بينما قد تعكس القيم المنخفضة إما فرصا استثمارية محتملة أو تحديات هيكلية في الشركة أو القطاع (النعيمي، 2012، صفحة 24).

رابعاً: مؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار

مؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار يمثل أداة تحليلية محورية في تقييم الأداء المالي للشركات وتحليل جدوى المشاريع الاستثمارية. يعرف هذا المؤشر كنسبة فائض التدفق النقدي التشغيلي إلى إجمالي الأصول، مما يوفر رؤية دقيقة لكفاءة استخدام الموارد المالية في توليد السيولة. تكمن أهمية هذا المؤشر في قدرته على تحديد مدى نجاح المؤسسة أو المشروع في خلق القيمة الاقتصادية، وذلك من خلال مقارنته مع تكلفة رأس المال. عندما يتجاوز معدل العائد تكلفة التمويل فإن ذلك يشير إلى خلق قيمة إيجابية، مما يعكس كفاءة في استغلال الموارد وفعالية في الإدارة المالية. في المقابل إذا انخفض المعدل عن تكلفة رأس المال، فإن ذلك يدل على تدمير للقيمة، مما قد يستدعي إعادة تقييم الاستراتيجيات المالية والتشغيلية. يتميز هذا المؤشر بشموليته حيث يمكن تطبيقه على مستوى الشركة ككل أو على مشاريع فردية، مما يجعله أداة مرنة وفعالة في عمليات التخطيط المالي واتخاذ القرارات الاستثمارية. إن استخدام مؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار يساهم في تعزيز الشفافية المالية ويوفر أساساً موضوعياً لتقييم الأداء، مما يساعد المستثمرين والمديرين على اتخاذ قرارات مستنيرة تهدف إلى تعظيم القيمة على المدى الطويل (زرزون، حجاج، وحجاج، 2018، صفحة 218).

خلاصة الفصل:

وعلى ضوء ما تم تقديمه في الفصل الأول من عرض الإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة تم التوصل إلى ما يلي:

يولي أصحاب المصلحة سواء الداخليون أو الخارجيون اهتماما كبيرا بالمعلومات المحاسبية المفصّل عنها في وقتها المناسب، سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية، وعلى اختلاف أيضا أسلوب عرضها سواء المفصّل عنها في صلب القوائم المالية أو باستعمال الجداول والملاحق الإضافية أو حتى تقارير المدقق الخارجي. وكل ذلك بغية مساعدتهم في اتخاذهم للقرارات.

تعد المسؤولية الاجتماعية للشركات التزاما متعدد الأبعاد يشمل الجوانب الأخلاقية والخيرية والاقتصادية اتجاه المجتمع الذي تنشط فيه. هذا الالتزام يتجسد من خلال تبني الشركات لمجموعة متنوعة من الأنشطة الهادفة إلى تحقيق وتعزيز رفاهية المجتمع وتحسين نوعية الحياة بشكل عام. حيث تتمحور هذه الأنشطة حول ثلاثة مجالات رئيسية، أولها الأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية والتي تسعى من خلالها الشركات إلى تحسين نوعية حياة موظفيها من خلال توفير برامج تدريبية متطورة وضمان بيئة عمل تلتزم بأعلى معايير الصحة والسلامة المهنية. ثانيا الأنشطة الموجهة نحو حماية المستهلك والتي تركز على تحقيق رضا العملاء وتعزيز ولائهم للمنتجات والخدمات المقدمة، وأخيرا الأنشطة ذات الصلة بالمجتمع والبيئة والتي تشمل المبادرات الخيرية والجهود المبذولة للحفاظ على الموارد الطبيعية إضافة إلى تحمل المسؤولية عن الحد من الآثار السلبية الناجمة عن العمليات التشغيلية للشركة، فمن خلال هذه المحاور تسعى الشركات إلى تحقيق توازن بين أهدافها الاقتصادية ومسؤولياتها الاجتماعية مما يساهم ذلك في استحداث قيمة مستدامة للمجتمع ككل.

يعتبر الأداء المالي معيارا جوهريا في تقييم نجاح أو فشل الشركات التجارية، إذ يوفر رؤية شاملة حول مدى تحقيق الشركة لأهدافها الاستراتيجية والتشغيلية. هذا الأداء يتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل الداخلية والخارجية كحجم الشركة وهيكلها التنظيمي، مما يجعله مؤشرا ديناميكيا يعكس قدرة الشركة على التكيف مع بيئتها الاقتصادية. ولقياس هذا الأداء تستخدم الشركات مجموعة واسعة من المؤشرات المالية، تتراوح بين المقاييس التقليدية والمعايير الحديثة المبتكرة والتي تهدف جميعها إلى تقديم صورة دقيقة وموثوقة عن الوضع المالي للشركة. وتجدر الإشارة إلى أن الأداء المالي القوي لا يعد فقط

الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والمسؤولية الاجتماعية

انعكاسا لنجاح الشركة في الوقت الحاضر بل يعتبر أيضا عاملا حاسما في ضمان استمراريتها ونموها المستقبلي مما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات وتحقيق التطور المستدام في السوق التنافسية.

الفصل الثاني:

الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

تمهيد الفصل:

مؤخرا شهد موضوع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية اهتماما متزايدا وذلك نتيجة لتزايد الضغوط على الشركات لتوسيع نطاق مسؤولياتها خاصة في أعقاب الأزمات العالمية المتعددة. هذا الاهتمام تجسد في الدعوات المستمرة لتعزيز التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية، والتي انعكست في المطالبة بالإفصاح عن التقارير غير المالية التي تشمل الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لعمليات الشركة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادرات لا تهدف فقط إلى مساءلة الشركات عن مسؤولياتها الاجتماعية بل تسعى أيضا إلى دفع استراتيجياتها وخلق مصادر جديدة للإيرادات والأرباح مما يسهم في تحقيق النمو والاستمرارية. ومن الملاحظ أن غالبية الشركات تبنت مبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بهدف تحسين الربحية والنمو وليس فقط من منطلق الإيثار والمساهمة في رفاهية المجتمع.

يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الجانب المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية من حيث القياس والإفصاح، وذلك من خلال التطرق للإطار المفاهيمي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية والمقومات العلمية للقياس الاجتماعي بما في ذلك الخطوات ومؤشرات القياس، بالإضافة إلى نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية المعتمدة من قبل الشركات، ويختتم بتحليل طبيعة العلاقة القائمة بين الإفصاح المحاسبي الاجتماعي والأداء المالي للشركات استنادا إلى مراجعة شاملة للأدبيات السابقة في هذا المجال.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

1- محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية امتدادا لنظرية المحاسبة وحلقة من حلقاتها، جاءت نتيجة للتطورات الحاصلة في البيئة الاقتصادية وثقافة المجتمع، ولها أهمية بالغة الآن في ميدان البحوث المحاسبية والمؤسسات الاقتصادية على حد سواء.

1-1 ماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية

سيتم فيما يلي عرض الخلفية التاريخية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

1-1-1 نشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

يعود ظهور مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility Accounting) في الفكر المحاسبي لبداية العقد السابع من القرن العشرين، وتقريبا في عام 1970 كما تظهره كتابات بعض الباحثين أمثال (Anderson, Linowes, Mobley)، ففي الولايات المتحدة الأمريكية شكلت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) لجنة متخصصة أوكلت إليها معالجة القضايا المتعلقة بمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، كما أصبح الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية شأن اجتماعي عام محليا وعالميا لم يُترك لرغبة وإرادة المؤسسات، وبالتالي أصبحت مسؤولية المؤسسات تجاه زيادة رفاهية المجتمع وحماية البيئة أمر حتمي في المجتمعات الحديثة المتقدمة منها والنامية، ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة مستقبلا في مجالات وأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات إلى زيادة الطلب على محاسبة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بتلك الأنشطة المستحدثة، وهو ما يستوجب على المحاسبين أن يكونوا على قدر تلك المسؤولية (نبو ولوالبية، 2021، صفحة 247).

1-1-2 تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية وعوامل ظهورها

وفق (Gary, 1897) تسمى محاسبة المسؤولية الاجتماعية أحيانا بمحاسبة الاستدامة، وأحيانا أخرى بالتقارير الاجتماعية للشركات أو التقارير غير المالية، فعلى الرغم من أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية قد أصبحت حقيقة واقعية من الصعب تجاهلها، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين المحاسبين والباحثين الاقتصاديين على تعريف محدد وواضح لها، وعليه سيتم طرح مجموعة من التعريفات تعكس وجهات نظر مختلفة حول مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية للشركة، وذلك كما يلي:

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي جزء من المحاسبة وإعداد التقارير التي تهدف إلى قياس الآثار الاجتماعية (التكاليف والمنافع الاجتماعية) الناشئة عن أنشطة وحدة الأعمال (Gholami, et al., 2012).

تعرف كذلك على أنها عملية تستخدم لتحديد وقياس وعرض الأنشطة المتعلقة بأداء المسؤولية الاجتماعية للشركات من الناحية النقدية وعلى أساس البيانات المالية، ونتيجة لذلك يمكن لأصحاب المصلحة الخارجيين والداخليين إجراء تقييمات وقدرتهم على اتخاذ القرارات. كما أنها تحتضن جزء من المحاسبة الذي يتعامل بالتسجيل والتحليل والإبلاغ عن الآثار البيئية والاجتماعية التي تتسبب بها الشركات وتؤثر بها على محيطها (Giegiel, 2014, p. 96).

كما عرف لينويز (Linowes) المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية عام 1968 على أنها "نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة، وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في القياس والإفصاح عن التكاليف والعوائد الاجتماعية لمنشآت الأعمال (Linowes, 1968).

عرفها معهد المحاسبة الاجتماعية والأخلاقية على أنها هي المحاسبة التي تهتم بمعرفة مدى تأثير مؤسسة ما على المجتمع، وكذلك علاقتها بكل الأطراف ذات الصلة بها وبكل المجموعات التي تؤثر وتتأثر بأنشطة تلك المؤسسة (سعدي وزعرور، 2021، صفحة 108).

ومما سبق يمكن تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية على أنها القياس والإفصاح المحاسبي لكل الأنشطة الاجتماعية التي تتبناها المؤسسة بهدف تحقيق رفاهية المجتمع الذي تنشط فيه، وذلك من أجل حصر وضبط كل التكاليف والعوائد الاجتماعية وتوصيلها للأطراف المعنية بغية مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم.

ويرى بعض الباحثين كذلك بأن المحاسبة الاجتماعية تتكون من محاسبة بيئية ومحاسبة الموارد البشرية والمحاسبة الأخلاقية، فإن لكل هذه المجالات أهداف، فإن المحاسبة البيئية تركز على تحديد وقياس التكاليف والتأثيرات البيئية ضمن أنظمة المحاسبة كجزء من المحاسبة الإدارية، وكما تركز محاسبة الموارد البشرية على تضمين البيانات المالية المعلومات المتعلقة بالكفاءات والقدرات والتدريب المهني والمهارات والمواهب في منظمة معينة. كذلك تشمل محاسبة المسؤولية الاجتماعية المحاسبة الأخلاقية

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

التي تتضمن بيانات تتعلق بالقيم والسلوكيات الأخلاقية للمؤسسة فيما يتعلق بالمستهلكين وشركاء الأعمال والبيئة الطبيعية والمجتمع المحلي.

وهناك العديد من العوامل التي أدت إلى ظهور هذا النوع من المحاسبة (محاسبة المسؤولية الاجتماعية) والتي تعكس كذلك مدى أهميتها وتتمثل أهمها في:

- تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية التي كانت تعتمد على تحقيق الأرباح فقط إلا أن الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة بالمنشأة كظهور التفاوت الكبير في الدخل وتلوث البيئة نتيجة مزاوله النشاط قد أثر ذلك في مكانة هذا الهدف (تحقيق الربح) ولم تعد الأرباح المحققة تستخدم كمعيار شامل لتقييم الأداء، بل يتعين القيام بتحليل للآثار الاجتماعية التي تخلفها الشركات وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف والمنافع الاجتماعية المترتبة عليها وكيفية توزيع تلك المنافع على المجتمع (القنعي، 2020، صفحة 134)؛
- المطالبة المتزايدة من قبل الهيئات والمنظمات الدولية للمؤسسات بضرورة الإفصاح عن البيانات التي لها مضمون اجتماعي (بن خليفة، 2018، صفحة 63)؛
- التوجه نحو احتساب التكاليف الاجتماعية عند احتساب تكاليف الأنشطة، كون تلك التكاليف تؤدي دور مهم في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط الوحدة وذلك من خلال مقابلة الإيرادات بجعل القوائم المخصصة لتلك الأنشطة تعبر عن التكلفة الحقيقية لنشاط المؤسسة (لوصيف وزرزار، 2021، صفحة 140).
- أدى التركيز على جانب التكاليف في مجال قياس الأداء الاجتماعي وإهمال المنافع الاجتماعية إلى ارتفاع التكاليف الكلية للشركات، الأمر الذي أدى إلى الأخذ بعين الاعتبار هذه التكلفة عند مقارنتها مع مشروعات أخرى لا تتحمل مسؤولية اجتماعية عن أداؤها (كربوعة، 2022، صفحة 7).

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

1-1-3 أسباب زيادة الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أهمها: (شيخ، 2021)

- ✓ الأثر السلبي لقيام الصناعات الحديثة ودورها في القضاء على الثروات الطبيعية وتلويث البيئة والأضرار بالمصلحة العامة للإنسان والكائنات الحية الأخرى.
- ✓ الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية من أجل إلزامها بالمشاركة في معالجة مشكلاتها البيئية، بحيث تتحمل هذه المؤسسات تكاليف إزالة الآثار السلبية التي أحدثتها أنشطتها الإنتاجية.
- ✓ عدم قدرة الحكومات لوحدها على حل المشاكل البيئية التي لوثتها مؤسسات الأعمال وتحمل المجتمع جزء كبير من مخلفاتها.
- ✓ مطالبة منظمات المجتمع المدني في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وعرض الكثير من الدول العالم تنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية.
- ✓ التغيرات القيمة في المجتمعات الإنسانية والنظرية الحديثة للفرد والمجتمع، والدعوة إلى إيجاد التوازن بين مصالح المؤسسات المجتمع بفئاته المتعددة.

1-1-4 أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

تهدف محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى تحقيق ما يلي:

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للشركة والتي لا تقتصر على تكاليف وعوائد العناصر الداخلية للشركة بل تتضمن التكاليف والمنافع الخارجية التابعة لأنشطة الاجتماعية التي لها تأثير على فئات المجتمع فقط، وينبع هذا الهدف من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس المسؤولية الاجتماعية (Rahahleh & Sharairi, 2008).
- تقييم الأداء الاجتماعي للشركات وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت استراتيجية الشركة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة، ومع تحقيق الأهداف المنشودة للمؤسسة (تحقيق نسبة معقولة من الأرباح) من جهة أخرى (Ball & Gray, 2000).
- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها الشركة والتي لها آثار اجتماعية، ويظهر هذا الهدف ضرورة مساهمتها في تحقيق رفاهية المجتمع وكذا تحقيق الأهداف الاجتماعية، وإيصال هذه البيانات للأطراف

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

المستفيدة منها الداخلية والخارجية على حد سواء، من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعامّة وتحديد النطاق الأمثل لها سواء من وجهة نظر المستخدم أو من وجهة نظر المجتمع، وهذا يتعلق بوظيفة الإفصاح المحاسبي (Barakat & Samhan, 2014).

- مساعدة إدارة المؤسسة الاقتصادية في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها (سعدي وزعرور، 2021، صفحة 109).

1-1-5 المداخل الرئيسية لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية

منذ أوائل السبعينات، شهدت البحوث المحاسبية تطورا ملحوظا أدى إلى نشوء فرع جديد في المحاسبة، وهو محاسبة المسؤولية الاجتماعية. يشمل هذا الفرع المحاسبة البيئية، المحاسبة الاقتصادية، وكذلك المحاسبة الاجتماعية، إلى جانب جزء من محاسبة الموارد البشرية. وقد سعت جهود علماء المحاسبة إلى تأسيس إطار فكري متكامل لاستيعاب هذا المجال الناشئ. وتبلورت هذه الجهود في ثلاثة اتجاهات رئيسية: (سعدي وزعرور، 2021؛ عبد القادر، 2021)

✓ **الاتجاه الأول:** يمثل المدخل التقليدي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تعتبر امتدادا وتكملة للمحاسبة المالية، بهدف تغطية الأداء الاجتماعي للمؤسسة. وفقا لهذا المنظور يتم إدراج الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء الاقتصادي في التقارير المحاسبية ذاتها. كما يتطلب هذا الاتجاه تطوير مفاهيم جديدة تتعلق بهذا الفرع من المحاسبة، مثل: العمليات الاجتماعية، التكاليف الاجتماعية، المنافع والعوائد الاجتماعية، صافي الأصول الاجتماعية، والدخل الاجتماعي.

✓ **الاتجاه الثاني:** يرى في محاسبة المسؤولية الاجتماعية رؤية جديدة للمحاسبة، بحيث تعتمد على منظور المجتمع بدلا من منظور المؤسسة. ووفقا لهذا النهج يتم إعادة تعريف المحاسبة ومفاهيمها استنادا إلى اقتصاديات الرفاهية. بناء على هذا الاتجاه تعتبر المحاسبة الحالية سواء كانت مالية أو إدارية جزءا من إطار أوسع وشامل يعرف بإطار محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

✓ **الاتجاه الثالث:** يرى أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي نظرية فرعية ضمن مجموعة من النظريات في علم المحاسبة، أي أنها تمثل فرعا متميزا له خصائصه الخاصة داخل الإطار العام للمحاسبة، مثل

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

باقي الفروع الأخرى كالمحاسبة المالية، محاسبة التكاليف، المحاسبة الإدارية، ومحاسبة الموارد البشرية.

1-1-6 الفروض العامة لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تغطي محاسبة المسؤولية الاجتماعية (SRA) جانبين أساسيين: القياس الاجتماعي (Social measurement) والإفصاح الاجتماعي (Social Disclosure) للمعلومات في التقارير المالية. كما أنها تستند إلى الفروض المحاسبية العامة لتحديد الإطار العلمي المناسب لتطبيقها في القياس المحاسبي للعمليات الاجتماعية. يستند نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة فروض رئيسية (عبد القادر، 2021، صفحة 347).

- تتحمل المؤسسة التزامات ومسؤوليات تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وتلتزم بتنفيذ هذه الالتزامات.
- استغلال الموارد الاقتصادية النادرة بأقصى فعالية لتحقيق أعظم عائد اجتماعي.
- الموارد الاقتصادية العامة التي تستخدمها المؤسسة، مثل الماء والهواء، ليست سلعة مجانية بل موارد اجتماعية، ويجب على المؤسسة تعويض المجتمع عن استخدامها.
- للمجتمع الحق في معرفة مدى التزام المؤسسة بمسؤولياتها تجاهه، وفقاً لمبادئ الإفصاح المحاسبي المعترف بها.

1-2 المقومات العلمية للقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

تهدف محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى تقييم مدى التزام الشركة بتنفيذ التزاماتها الاجتماعية المتعددة. ولتحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر إجراء قياس دقيق وشامل لكافة الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة. ويعد القياس الاجتماعي أحد الأدوات الأساسية لتحقيق هذا الغرض، حيث يعبر عن الأنشطة الاجتماعية للشركة من خلال تعبير نقدي، وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المعترف بها والتشريعات الاجتماعية السارية.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

1-2-1 تعريف القياس المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية القياس المحاسبي بأنه "عملية قرن الأعداد بالأحداث السابقة والحالية والمستقبلية للوحدة الاقتصادية، استنادًا إلى ملاحظات فعلية سابقة أو حالية، وذلك وفقًا لقواعد محددة". (سعدي، 2020، صفحة 32).

يقصد بالقياس الاجتماعي تحويل الأداء الاجتماعي للشركة إلى أرقام قابلة للقياس الكمي، سواء على شكل تكاليف أو عوائد اجتماعية، باستخدام تعبيرات مالية أو وصفية على الأقل. يهدف هذا القياس إلى توفير معلومات دقيقة تسهم في تحقيق منافع للطوائف الاجتماعية المختلفة التي تهتم وتتأثر بأنشطة الشركة (بريحة، 2020، صفحة 289).

تتجلى فكرة القياس المحاسبي الاجتماعي كنتاج منطقي للمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، حيث يسعى إلى تقييم التكاليف (التضحيات) التي تتحملها المؤسسة نتيجة لممارستها لأنشطتها الاجتماعية وتأثيرها على المجتمع. يمكن تعريفه أيضًا على أنه عملية اختيار المتغيرات والمقاييس والإجراءات اللازمة لتحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية خلال فترة معينة. يتضمن هذا القياس العناصر الخارجية والداخلية للمؤسسة التي تؤثر على مختلف قطاعات المجتمع، ويهدف إلى إيصال هذه المعلومات إلى الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة لتمكينها من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة (بن العياش، 2018، صفحة 44).

استنادًا إلى ما سبق، يمكن تعريف القياس الاجتماعي بأنه التعبير الكمي والنقدي عن الأنشطة الاجتماعية التي تتبناها المؤسسة بهدف تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه، بالإضافة إلى مراعاة مصالح جميع الأطراف ذات الصلة. يركز هذا النوع من القياس المحاسبي على تحديد القيمة الاقتصادية للتكاليف والمنافع الاجتماعية، مع توجيه هذه المعلومات إلى الأطراف المعنية لاتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

1-2-2 خطوات القياس المحاسبي الاجتماعي:

تمر عملية قياس الأداء الاجتماعي عبر عدة مراحل محددة، كما يلي: (تونسي وبورنان، 2016، صفحة 351).

المرحلة الأولى: تحديد الأنشطة البيئية والاجتماعية: وتتضمن هذه المرحلة عدة خطوات أساسية منها:

- إجراء جرد (مسح) شامل لجميع الأنشطة ذات الأثر البيئي والاجتماعي التي قد تقوم بها المؤسسة.
- تحديد الأطراف المستفيدة من هذه الأنشطة، سواء كانت هذه الأطراف من الموارد البشرية الداخلية أو الخارجية، أو من البيئة المحيطة.
- تحديد الطبيعة المميزة لأثر أنشطة المؤسسة على الأطراف الاجتماعية.

المرحلة الثانية: القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي: يهدف هذا الجزء إلى تقييم مدى تنفيذ المؤسسة لالتزاماتها الاجتماعية، مما يستدعي إجراء قياس محاسبي دقيق للتكاليف والمنافع البيئية والاجتماعية.

المرحلة الثالثة: إعداد التقارير بنتائج الأداء الاجتماعي: تمثل هذه المرحلة تكملة للجهود المبذولة في إعداد التقارير، حيث تهدف إلى توفير معلومات شاملة حول المساهمة الاجتماعية للمؤسسات، سواء كان ذلك للاستخدام الداخلي أو الخارجي، مثل المراجعة الاجتماعية.

1-2-3 مؤشرات القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية:

تعتبر التكاليف الاجتماعية للمؤسسة عن تكاليف الاختلال الوظيفي الناشئة عن السلوك السلبي للعمال بسبب عدم توفير ظروف عمل لائقة وما تنفقه المؤسسة لتحسين تلك الظروف، وتتمثل التكاليف الخفية التي لا تظهر كمجموعة متميزة وحدها ضمن حسابات التكاليف أو حسابات النتيجة. وبعبارة أخرى تمثل التكلفة الاجتماعية ما ينفق (أو ما ينبغي إنفاقه) لإصلاح الضرر الناتج عن مزاوله المؤسسة لنشاطها مثل التلوث. وتنقسم التكاليف الاجتماعية بصورة عامة إلى قسمين هما: (بن العياش، 2018، صفحة 44)

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

✓ التكاليف الاجتماعية المباشرة من وجهة نظر المؤسسة: تتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تتكبدها المؤسسة نتيجة القيام بأنشطة اجتماعية معينة إلزامية أو طوعية، والتي لا يتطلبها نشاطها الخاص ولا تعود بمنفعة مباشرة على المؤسسة.

✓ التكاليف الاجتماعية الغير مباشرة من وجهة نظر المجتمع: تتمثل في قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الخاص، مثل التلوث الهواء والمياه والنفايات التي تنتجها المؤسسة من نشاطها الخاص، حيث تعتبر هذه تكاليف اجتماعية يتحملها المجتمع.

هناك أربعة مؤشرات أساسية من خلالها يتم قياس المسؤولية الاجتماعية تتمثل في: (عقون، كافي، وبوسراج، 2017، صفحة 357)

- مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم حيث تلتزم المؤسسة بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين، كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

- مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي مع السعي للتخفيف من الأضرار التي تسببها أنشطتها الصناعية لتعويض البيئة، وتشمل تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه.

- مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع: ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية الثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

- مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: وتشمل كافة تكاليف الأداء الهادفة إلى خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف مراقبة جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير، ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

واستناداً لما سبق سيتم تحديد بعض النسب والمؤشرات لقياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (06): مؤشرات قياس وتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

المؤشرات	كيفية قياسها
قياس مكافأة القوى العاملة من خلال الأجر والمزايا المدفوعة للعناية بهم في مختلف المجالات الاجتماعية.	الأجور المدفوعة + المزايا الممنوحة / متوسط الأجر للعامل * عدد العمال
قياس مدى مساهمة المؤسسة في حل بعض المشاكل الاجتماعية كالإسكان وتوفير وسائل المواصلات.	عدد الأفراد المشمولين بالسكن أو النقل / عدد العمال
قياس مدى مساهمة المنظمة في الجوانب الفنية للعاملين	تكلفة المساهمة في نفقات التدريب والتطوير / إجمالي الأجر المدفوعة للعاملين
قياس مدى مساهمة المنظمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية للبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام في المنطقة	تكاليف المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات والأندية الاجتماعية/ إجمالي التكاليف الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة
قياس مدى مساهمة المؤسسة في أبحاث منع التلوث والوضوء وتجميل المنطقة	إجمالي ميزانية أبحاث منع التلوث أو الضوضاء أو تجميل المنطقة / إجمالي ميزانية الأبحاث
قياس مدى مساهمة المؤسسة في توفير الأمن الصناعي للعاملين	عدد الحوادث التي تقع/ عدد ساعات العمل الفعلية للعاملين
قياس مدى مساهمة المؤسسة في استقرار العمل في محيطها	عدد العاملين تاركي الخدمة / إجمالي عدد العاملين
قياس مدى مساهمة المؤسسة في تكاليف البنى التحتية في المنطقة المحيطة	تكلفة المساهمة للمؤسسة المعنية/ إجمالي تكاليف مساهمة المؤسسات في المنطقة
قياس مدى استغلال المنظمة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة.	تكاليف عناصر الإنتاج من داخل المنطقة / تكاليف عناصر الإنتاج من خارج المنطقة أو الكلية
قياس مدى مساهمة المؤسسة في الدراسات والأبحاث التطويرية للمنتج	تكاليف الأبحاث والدراسات التطويرية للمنتج/ تكاليف الإنتاج الاجمالية

المصدر: (سعي، 2020، صفحة 33).

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

1-2-4 مشاكل القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

يمكن تحديد أهم مشكلات القياس الاجتماعي بشكل أكثر شمولية ودقة في النقاط التالية:

- مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية:

عدم اتفاق الأدب المحاسبي في مجال المسؤولية الاجتماعية حول مفهوم واضح ومحدد حول التكاليف الاجتماعية يعد مشكلة ينبغي حلها قبل البحث عن أساس مناسب لقياسها، حيث أن هناك وجهتي نظر متضاربتين حولها الأولى اقتصادية والأخرى محاسبية، حيث يعتقد الاقتصاديون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في المساوي التي يتحملها المجتمع نتيجة ممارسة الشركة لنشاطها كالتلوث الناتج عن النواتج الكيماوية أو دخان المصانع أو أية مواد ضارة أخرى وبالتالي فإن هذه التكاليف يتحملها المجتمع وليس أصحاب المنظمة، في يرى المحاسبون أن التكاليف الاجتماعية تتمثل في المدفوعات والأعباء المالية التي تتفهمها المؤسسة والتي لا يتطلبها النشاط الاقتصادي، وعلاوة على ذلك لا تحصل المؤسسة على أية منفعة مباشرة أو مكاسب اقتصادية مقابل هذه التكاليف، بل يتم إنفاقها امتثالا لمسؤوليتها الاجتماعية بموجب بعض القوانين الحكومية (Sadoon, 2014, p. 61).

ولمعالجة هذه المشكلة هناك أسلوبان مقترحان في الفكر المحاسبي هما: (نقموش، 2018،

صفحة 97).

✓ **الأسلوب الأول قياس تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية:** ويحدد التكلفة الاجتماعية التي يمكن قياسها على مستوى المؤسسة بتكلفة تجنب الأضرار الاجتماعية أي تكاليف المنع، ويقوم هذا الأسلوب على افتراض أنه كلما قامت المؤسسة بالإنفاق على منع التلوث، انخفضت الأضرار التي تصيب المجتمع، وكانت تكاليف المنع أقرب للتكاليف الاجتماعية (قيمة الأضرار) المترتبة بين على النشاطات الاقتصادية للمؤسسة.

✓ **الأسلوب الثاني تكاليف إعادة الوضع إلى ما كان عليه (تكاليف التصحيح):** وهي تكاليف أخرى بديلة للتكاليف الاجتماعية، وهي المبالغ التي تقوم المؤسسة بإنفاقها سواء لإعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية تقريبا، أو لإنشاء مورد جديد محل المورد الاجتماعي الذي تأثر بالنشاطات الاقتصادية للمؤسسة.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

- مشكلة قياس العوائد الاجتماعية:

تتعلق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ أبعاداً أكثر بكثير من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظراً لكونها تتحقق لأطراف قد تكون خارج المؤسسة كالمستهلكين والعملاء أو البيئة المحيطة، أو قد تكون من داخل المؤسسة كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل التنظيم أو خارجه، وذلك حسب الأنشطة الاجتماعية. وذلك لأن العوائد الاجتماعية تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية أو المعنوية فتؤدي إلى حالة من الرضا الفردي عن المؤسسة، مما لا شك فيه أن ظاهرة الرضا ظاهرة غير كمية يصعب قياسها كميًا بالوحدات النقدية المباشرة، وكيف لنا قياس قيمة الانطباع الحسن المتولد عن المستهلكين تجاه المؤسسة، الأمر الذي يجعل الكثير من الكتاب والباحثين يتجاهلون العوائد الاجتماعية والاكتفاء بقياس التكاليف الاجتماعية (سفير، حمادة، ومولاي، 2018، صفحة 7).

- مشكلة استحداث معايير اجتماعية لملاءمة القياس المحاسبي:

يواجه المحاسبون في عملية القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي للشركة عدة عراقيل منها ما يتعلق بأساس الفصل بين التكاليف الاجتماعية والاقتصادية بسبب التشابك الحاصل بين مختلف الأنشطة، وعليه لاستبعاد الذاتية والتقرب أكثر من الموضوعية وجب على القائمين على هذا العلم وضع معايير يمكنها الفصل في هذا الشأن، وقد كان لجمعية المحاسبين الأمريكيين سبق في ذلك حيث وضعت مجموعة من المعايير نذكرها فيما يلي: (بريعة، 2020، صفحة 290).

1. **معيار الصلاحية:** أي أن ترتبط البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي بالهدف من استخدامها وأن تعكس الأثر المطلوب منها ومن قياسها بالنسبة للأطراف المستفيدة منه.
2. **معيار السببية:** ويكمن في ضرورة بيان أسباب تحقق الأهداف الاجتماعية من عدمه حتى يمكن إقناع الجميع بكل التغييرات والاختلافات وإشباع حاجة طالبي المعلومات الملحة حول معرفة النتائج.
3. **معيار الخلو من التمييز:** يحث هذا المعيار على ضرورة التحلي بالموضوعية والابتعاد قدر الإمكان على التحيز والذاتية حين إعداد البيانات المحاسبية والإفصاح عن المعلومات المالية.
4. **معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية:** وهو قريب جداً من مفهوم التكلفة التاريخية المتعارف عنه في الأوساط المحاسبية، ويكتسي أهمية كبيرة في حالة قياس الأداء الاجتماعي لما يتوفر فيه من

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

موضوعية وقابلية للمقارنة رغم الانتقادات الموجهة له فيما يخص ملاءمة القياسات التي تنتج عنه بمرور الزمن.

5. معيار العائد الاجتماعي: ويمكن أن يستبدل بمبدأ تحقيق الإيراد لأنه يمكن أن يشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي والكمي ولا يمكن الحصول على سعر لها في السوق.

6. معيار مقابلة العوائد بالتكاليف المسببة لها: وهو شبيه بمبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات، ويعني مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط تحت كل مجال من مجالات المحاسبة الاجتماعية بالتكاليف التي أنتجت هذا العائد.

1-3 الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

سيتم فيما يلي عرض أهم عناصر الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

1-3-1 تعريف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأهميته

النظرية الشرعية تفترض وجود عقد اجتماعي بين الشركة والمجتمع (Arrigoa, Assunta, Rohail, & Palladinoa, 2022)، فهي عبارة عن تصور أو افتراض بأن للكيان (الشركة) القدرة على المواءمة والتكيف مع القواعد والقيم والمعتقدات الاجتماعية والبيئية وكذا تلبية توقعات أصحاب المصلحة للحصول على الشرعية من المجتمع، فهي تؤكد على أهمية استراتيجية الإفصاح الاجتماعي وتعد أكثر النظريات التي يتم الاستشهاد بها في مجال المحاسبة الاجتماعية والإفصاح الاجتماعي (Andreas, Desmiyawati, & Liani, 2016).

عرف (Hacksto) الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بأنه تقديم معلومات مالية وغير مالية متعلقة بتفاعل الشركة مع البيئة الاجتماعية والمادية وذلك داخل التقارير السنوية، أو في تقارير تعدها الشركة بشكل منفصل لهذا الغرض (مرزق ودروم، 2021، صفحة 1318).

وتماشيا مع ما تم ذكره يعد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات شكلا هاما من أشكال الإفصاح الغير مالي، حيث يحتوي نموذج تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات على قدر كبير من المعلومات الاجتماعية مثل النفقات المتعلقة بحماية البيئة وتغيير المناخ والتبرعات الخيرية ورفاهية

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

الموظفين وكلها لا يتم الإبلاغ عنها في البيانات المالية ولكنها تنعكس بصورة سريعة على تقييم الشركة (Dhaliwal, Oliver, Tsang, & Yong, 2014).

كما يعرف الإفصاح الاجتماعي بأنه الأسلوب أو الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن أنشطتها المتنوعة ذات الأبعاد الاجتماعية، وتعتبر القوائم المالية أو التقارير الملحقة بها أداة ملاءمة لذلك، ولعل أبرز الأنشطة التي لها تأثير مباشر على المجتمع هي التي تحقق له منافع اجتماعية يمكن إجمالها فيما يلي: أنشطة خاصة بحماية المستهلك، وأخرى بأنشطة حماية البيئة والموارد الطبيعية وكذا بتنمية الموارد البشرية وبحماية المجتمع بشكل عام (سفير، حمادة، ومولاي، 2018، صفحة 8).

واستخلاصا لما سبق يمكن القول بأن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية هو الإبلاغ عن كل التأثيرات والنشاطات الاجتماعية والبيئية التي تتبناها المؤسسة في سبيل تحقيق أهدافها وأهداف أصحاب المصلحة وإعلام كافة المجتمع بها في تقاريرها السنوية.

وعلاوة على ذلك فإن تبني الشركات للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها له أهمية بالغة يمكن تلخيصها في عدة نقاط:

- دعم وزيادة ثقة المجتمع في الشركات التي تتبنى هذا النوع من المسؤولية، وتشجيعها على تنميتها وتحملها أعباء معالجة الأضرار الناجمة عن التلوث بسبب عملياتها الإنتاجية.
- تلبية الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي التقارير المالية من المعلومات المتعلقة بالالتزامات الاجتماعية للشركة والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات الصحيحة.
- إن تبني الشركات للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عن معلوماتها يساعد دون أدنى شك في استقطاب المستثمرين المهتمين بهذا النوع من الشركات لاعتبارات أخلاقية، نظرا لاكتسابها لسمعة تزيد من قيمتها.
- يساعد الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية المحللين الماليين على زيادة دقة تنبؤاتهم بالوضع الحالي والمستقبلي لتلك الشركات.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

1-3-2 أساليب الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

إن الإبلاغ عن النشاطات الاجتماعية والبيئية التي تقوم بها الشركة يمكن أن يكون وفق أساليب كما يلي: (سعدي، 2020، صفحة 32).

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية: يتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية، ويعرض متزامنا مع القوائم المالية ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.
- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة، ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية ومن ثم تبويب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات، العاملين، أو الموارد البشرية، البيئية، المجتمع، والمستهلكين.
- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح عن المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.
- أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع الأنشطة الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وفيها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.

1-3-3 محددات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

لقد بحث عدد كبير من الدراسات والأدبيات السابقة في طبيعة العلاقة بين الإفصاحات الاجتماعية والبيئية وخصائص الشركة التي تتمثل في: الحجم والربحية ونوع الصناعة وكذا المخاطر وسيتم عرض أهمية وتفسير تلك العلاقة فيما يلي:

- **حجم الشركة:** استخدمت الأبحاث السابقة في مجال المسؤولية الاجتماعية الحجم لشرح التباين في مدى الإفصاح الاجتماعي بين الشركات، ووجدت العديد من الدراسات أن له ارتباطا إيجابيا قويا بمدى الكشف عن الأنشطة الاجتماعية والبيئية في تقاريرها السنوية وذلك في كل من البلدان المتقدمة والنامية على اختلاف مقاييس الحجم (إجمالي الأصول، عدد الموظفين، المبيعات أو إجمالي القيمة

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

السوقية)، فقد توصلت الأدبيات السابقة كالباحث (Hossain, 2006) إلى أن الشركات الأكبر حجماً والأقل مديونية والمملوكة من طرف العديد من المساهمين تقدم إفصاحات بيئية واجتماعية طوعياً. ويفسر ذلك بأن هذا النوع من الشركات يخضع لضغط أكبر من أصحاب المصلحة وبالتالي من المتوقع أن تقدم حججاً أكثر إقناعاً للإفصاح عن المعلومات البيئية والاجتماعية (Lungu, Caraiani, & Dascălu, 2011)، هناك سبب آخر يفسر العلاقة القائمة بينهما ألا وهو تكلفة الإفصاح الاجتماعي حيث يعد الكشف عن المعلومات الاجتماعية والبيئية عملية مكلفة وأن الشركات الكبيرة الحجم تمتلك موارد أكثر عن غيرها من الشركات لتتبنى هذا النوع من الأنشطة وتوسع للإفصاح عنها لكسبها سمعة في وسط أعمالها (Mishiel, Moh'd Al-omari, & Haddad, 2004).

- **المخاطر:** ترتبط المخاطر بشكل عام بعدم اليقين المحيط بنتائج أحداث مستقبلية، لذلك قد ترى إدارة الشركات ذات المخاطر العالية أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وسيلة من الوسائل للتقليل من تلك المخاطر، فقد يعتبر مدى عرض الدين في هيكل رأس المال محدداً مهماً لمخاطر حقوق ملكية الشركة فقد أشار (Suwaidan & El-Khori, 2000) إلى أنه كلما زادت درجة اعتماد الشركة على الديون لتمويل مشاريعها الرأسمالية زادت الدرجة التي يتوقع أن تستجيب بها إدارة الشركات لتوقعات الدائنين فيما يتعلق بدورها في تبني المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها وتقاس بنسبة (إجمالي الديون / إجمالي أصول الشركة).

- **طبيعة الصناعة:** يعد نوع الصناعة وطبيعتها عامل أكثر أهمية يؤثر على الكشف عن المسؤولية الاجتماعية، فقد اعتقد الكثير من الباحثين أن بعض الصناعات تشعر بضغوط حكومية أكبر لتبني المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها عن غيرها من الصناعات، مثل الشركات التي لها تأثيرات على البيئة فهي مجبرة على الكشف عن معلومات حول تأثيراتها البيئية أكثر من الشركات في الصناعات الأخرى، كذلك الصناعات الموجهة نحو المستهلك تركز على الإفصاح الاجتماعي لاكتسابها سمعة وصورة جيدة بين عملائها داخل السوق لاستقطابهم وتحقيق أكبر قدر من المبيعات (SCOTT, FERRERI, & PARKER, 1987).

- **الربحية:** أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت لقياس تأثير تبني الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات بوجود علاقة طردية قوية بين انتهاج الشركات لسبل تحقيقها للأهداف الاجتماعية والبيئية عن طريق تبنيها للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها وبين مردوديتها

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

المالية (ربحيها) ونتيجة لذلك سيدفع ذلك الشركات للاستمرار والنمو، ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة (Alotaibi, 2016).

1-3-4 الهيئات والمنظمات المحاسبية المختصة بتنظيم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

أصدرت العديد من الهيئات والمنظمات المحاسبية والمهنية مبادرات ومعايير لتنظيم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، سيتم عرض أهمها فيما يلي:

- **الميثاق العالمي للأمم المتحدة:** في عام 1999 صدر الميثاق العالمي (The Global Compact) وهو مبادرة دولية دعت الأمم المتحدة من خلالها الشركات التحلي بروح المواطنة المؤسسية، ومساهمتها في مواجهة تحديات العولمة والمشاركة الاختيارية في التنمية المستدامة. وقد تضمن هذا الميثاق عشرة مبادئ في مجالات حقوق الإنسان ومعايير العمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد، وبالتوقيع على هذا الميثاق تؤكد الشركات على التزامها بمسئوليتها الاجتماعية (رميلى، 2016، صفحة 340).

- مبادرة التقارير العالمية (Global Reporting Initiative GRI):

مبادرة (GRI) هي مجموعة من المبادئ التوجيهية التي توفر أفضل وأحدث الارشادات الفعالة للإبلاغ الطوعي والقياسي عن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمة، والإفصاح عنها بتقارير موحدة ومستقلة وقابلة للمقارنة والتحقق، لتحقيق أهداف المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة (Chen & Feldmann, 2015, p. 2)

تطورت مبادرة الإبلاغ العالمي (GRI) عبر أربعة أجيال متسلسلة لتكون لنا معايير مقبولة عالمياً: مبادرة الجيل الأول (GRI G1) عام 2000، قدمت مجموعة من المبادئ الأساسية التي تنظم وتحسن ممارسات الأداء والإبلاغ الاقتصادي والاجتماعي والبيئي متمثلة في (مبادئ اعداد التقارير، ومحتوى التقرير وجودته). مبادرة الجيل الثاني (GRI G2) عام 2002 ركز على الإفصاحات العامة لكافة المعلومات المتعلقة باستراتيجية وأخلاقية الوحدة الاقتصادية ومعلومات عن (الاستراتيجية المنفذة، البرامج والأنشطة الأخلاقية والاجتماعية، نماذج الحوكمة ونزاهة العمل وكيفية تفعيل العلاقات مع أصحاب المصلحة والتقرير عنها). مبادرة الجيل الثالث (GRI G3) عام 2006 ركزت على توفير المؤشرات الملائمة التي تواكب التغيرات والتطورات العالمية الجديدة، وتلبي التوقعات المستقبلية لأصحاب المصلحة وأكد نهج الإدارة في دعم العمل الطوعي والاجتماعي والبيئي والحوكمة، وتحديد محتوى

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

المعلومات المهمة الواجب التقرير عنها، وبيان سبب أهميتها وأثرها على أصحاب المصلحة خلال فترة محددة (أكرم أحمد و إبراهيم، 2020، صفحة 456).

مبادرة الجيل الرابع (GRI G4) عام 2013 يهدف الإصدار إلى زيادة دقة تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات وقابليتها للمقارنة وتوقيتها المناسب، مع إمكانية مراجعتها. كما ركز على أهمية تقارير (CSR) في نجاح العملية الاستثمارية، وضم المبادئ التي يتم الاستناد إليها عند تحديد محتوى التقارير وأيضا مبادئ تحديد جودة هاته الأخيرة. ووفقا لإطار مبادرة التقرير العالمي يشتمل تقرير المسؤولية الاجتماعية على ثلاثة أنواع من الإفصاحات وهي: الاستراتيجية، منهجية الإدارة، مؤشرات الأداء (GRI, 2016).

أمثلة لمعايير مبادرة التقارير العالمية: (GRI 402) معيار يسعى لتحقيق التوازن بين الحياة والعمل وذلك من خلال التركيز على الخطوط الإرشادية للعلاقة بين الموظفين وأصحاب العمل وتوفير المنافع الاجتماعية كدمج حقوق الموظفين في إجازة الأمومة والأبوة مع مزايا وظيفية أخرى، (GRI 403) هو معيار للوقاية من الأضرار وتعزيز الصحة، (GRI 404) معيار ينص على مجموعة من الإرشادات حول التدريب والتعليم على برامج تعزيز المهارات التي تساعد في فرص الترقية الوظيفية (Sanusi & Johl, 2022).

- **معيار المساءلة الاجتماعية (SA8000):** هو معيار يضمن الحد الأدنى لحقوق العمال وينظم كذلك المساءلة الاجتماعية ويعمل على تطوير وتطبيق الممارسات الاجتماعية السليمة داخل بيئة العمل لتقييم المسؤولية الاجتماعية للتنظيمات الاجتماعية (رميلى، 2016، صفحة 341) معيار تم إعداده دوليا وتطويره بواسطة المنظمة الدولية للمحاسبة الاجتماعية (SAI)، وهي منظمة خيرية ترعى حقوق الإنسان تأسست عام 1997، وكانت ترمي إلى تطوير والترويج للمعايير الاختيارية (معيار مكان العمل اللائق، التعامل مع حقوق العاملين).

- **معيار (ISO 26000):** قامت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي (ISO) بوضع وتطوير معيار (ISO26000) ويهدف هذا المعيار إلى توفير الإرشادات والتوجيهات حول المسؤولية الاجتماعية لكل الشركات على اختلاف طبيعة نشاطهم وحجمهم، وقد تم إصدار هذا المعيار بشكل رسمي في شهر ديسمبر من سنة 2008 إلا أنه تم تأجيل تطبيقه إلى شهر سبتمبر من سنة 2010، كما يتضمن هذا

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

المعيار مجموعة من المبادئ التي تسعى لتعزيز مسؤولية الشركات اتجاه المجتمع والبيئة وأصحاب المصلحة وتتمثل أهم هذه المبادئ في (مبدأ القابلية للمساءلة، مبدأ الشفافية، مبدأ السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعنية، احترام سلطة القانون، مبدأ احترام الأعراف الدولية للسلوك، ومبدأ احترام حقوق الإنسان)(Sanusi & Johl, 2022).

2- نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

يهدف هذا المبحث إلى تقديم تحليل شامل ونقدي لأبرز نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية المعتمدة حالياً. حيث سيتم استعراض هذه النماذج وتقييمها وفقاً لمعايير محددة لتقييم أساليب القياس والإفصاح في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. هذا التحليل النقدي سيبسط الضوء على نقاط القوة والضعف في كل نموذج، مما يساهم في تحديد الفجوات الموجودة في الممارسات الحالية. بالإضافة إلى ذلك سيتم توضيح الأهمية الجوهرية لعملية التقييم هذه في تصميم وتطوير نموذج الدراسة المقترح، والذي يهدف إلى تقديم إطار عمل أكثر شمولية وفعالية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

2-1 عرض أهم نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

باستقراء الفكر المحاسبي والواقع العملي، وجدت العديد من النماذج المحاسبية المقترحة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وعلى الرغم من تنوعها إلا أنه تم تصنيفها وتبويبها وفق المداخل التالية:

- مدخل القياس الوصفي؛
- مدخل قياس عناصر التكاليف الاجتماعية (مدخل التكلفة)؛
- مدخل قياس كل من عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية (مدخل التكلفة والعائد).

2-1-1 مدخل القياس الوصفي:

تعد النماذج الوصفية من أكثر نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية شيوعاً وأسهلها تطبيقاً، فهي تتضمن وصفاً للأنشطة التي قامت بها الشركة للوفاء بالتزاماتها الاجتماعية دون أن يكون الوصف مقترناً بتحليل عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية لتلك الأنشطة.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

ويعد نموذج شركة (Scovill M anuf. Comp) الأمريكية أحد النماذج التطبيقية الرائدة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية وذلك عام 1972، حيث أن الشركة تعتمد أساساً على التقارير الوصفية وقامت بإعداد تقرير يسمى بـ "تقرير العمل الاجتماعي للشركة" والذي يتضمن الأنشطة التي تغطي المجالات الرئيسية وهي: فرص العمالة، الرقابة البيئية، التفاعل مع المجتمع، حماية المستهلك. ويمكن عرض قائمة نموذجية عن هذا التقرير فيما يلي: (عبد اللاوي، فوحمة، وبلال، 2020، صفحة 135).

الجدول رقم (07): نموذج العمل الاجتماعي لشركة (SMC)

المطلوبات	الموجودات
<p>فرص التوظيف:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقدم العجزة من كسب المهارات والخبرات لا تزال في الحدود الدنيا. - ترقية العاملين من الأقليات إلى مراكز أعلى لا تزال دون المستوى المطلوب. 	<p>فرص التوظيف: لقد أدى توسع الشركة في نشاطها التشغيلي إلى خلق 10000 فرص عمل جديدة</p> <ul style="list-style-type: none"> - الخطط الأساسية للتطوير. - برنامج توفير فرص التوظيف للأقليات حيث ساعدت هذه البرامج على رفع نسبة الأقليات من 6% سنة 1962 إلى حوالي 19% سنة 1972 - برنامج تشغيل دار العجزة.
<p>حماية البيئة ومكافحة التلوث:</p> <ul style="list-style-type: none"> - لا تزال الشركة ترمي بنفاياتها في الأراضي الزراعية المجاورة. 	<p>حماية البيئة ومكافحة التلوث:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تم وضع جهاز لقياس درجة تلوث الجو. - قامت الشركة بتخصيص 1.3% من صافي الربح لتنظيف مجرى النهر في المدينة.
<p>التفاعل مع المجتمع:</p> <p>البرامج الخاصة بقيام الشركة في بناء مساكن لمحدودي الدخل غير فعالة بدرجة كافية قياساً بالوقت المستنفد بالبناء والمبالغ النفقة عليها.</p>	<p>التفاعل مع المجتمع: كانت تبرعات الشركة للمؤسسات الخيرية في حدود 1.2% من صافي الربح قبل الضريبة خلال الخمس سنوات الماضية.</p>
	<p>حماية المستهلك: أدت برامج الرقابة على الجودة إلى كفاءة أداء المنتج.</p>

المصدر: (عبد اللاوي، فوحمة، وبلال، 2020).

يتبين من خلال هذا الجدول أن نموذج العمل الاجتماعي لشركة (SMC) يعتمد على مفهوم الميزانية الاجتماعية وذلك لتصنيفه للأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية إلى "موجودات" و"مطلوبات"

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

اجتماعية، مما يوفر نظرة متوازنة وشاملة لأداء الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية. هذا النهج يسمح بتقييم نقدي للإنجازات والتحديات، ويعزز الشفافية في الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركة. ومع ذلك يمكن تعزيز النموذج من خلال إدراج مؤشرات أخرى كمية أكثر دقة لقياس الأثر الاجتماعي والبيئي بشكل أكثر موضوعية.

ومن جهة أخرى هناك نموذج آخر ينتمي للمدخل الوصفي، نموذج (EGFA) لشركة (Estern Gaz & Fuel Associates)، يعرض هذا النموذج أداء الشركة ضمن أربعة مجالات يعدها أساسية وهي الأمن الصناعي، تشغيل الأقليات، المساهمات الخيرية، المعاشات، وقد تم التعبير عن هذه الأنشطة في صورة نسبية كمية غير مالية، وتظهر هذه المعلومات على شكل ملاحظات هامشية بالتقرير السنوي للشركة (التميمي و دجلة، 2015، صفحة 384).

2-1-2 نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وفق مدخل التكلفة:

يتضمن هذا النوع من الإفصاح المبالغ المنفقة على كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تبنتها المؤسسة، ومن أهم النماذج التطبيقية للإفصاح عن التكاليف الاجتماعية وفق هذا المدخل هي:

- نموذج (Linowes) تقرير النشاط الاقتصادي - الاجتماعي:

نموذج (David Linowes 1972) أطلق عليه تسمية تقرير النشاط الاقتصادي الاجتماعي ويهتم بالإفصاح عن التكاليف المترتبة على كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركة، دون أن يكون للمنافع التي حققتها تلك الأنشطة أي أثر فيها، حيث قسم (Linowes) التكاليف المترتبة عن الأنشطة الاجتماعية إلى ثلاث مجموعات، الأولى تهتم بتكاليف الأفراد العاملين، والثانية تهتم بتكاليف الأنشطة الخاصة بالبيئة، والثالثة بتكاليف الأنشطة الخاصة بالإنتاج (مرزق و دروم، 2021، صفحة 1325).

وقد ميز (Linowes) بين نوعين من التكاليف الاجتماعية، النوع الأول يتمثل في التكاليف التي تتفقها الوحدة الاقتصادية في سبيل تحقيق أهداف اجتماعية، ومن وجهة نظره تمثل هذه التكاليف تحسينات (مزايا اجتماعية). أما النوع الثاني من التكاليف التي تتفقها الوحدة الاقتصادية أو كان يجب

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

عليها إنفاقها في جانب معين من المجموعات الثلاثة السابق ذكرها وتمثل (الأضرار الاجتماعية)، وبالتالي فإن صافي الإسهام الاجتماعي وفقا لهذا النموذج عبارة عن المزايا الاجتماعية مطروحا منها الأضرار الاجتماعية خلال العام (Linowes, 1972, p. 42).

ويرى كذلك أن الإفصاح يكون للتكاليف الاجتماعية الاختيارية فقط دون الإلزامية مبررا ذلك أن الأنشطة الاجتماعية الاختيارية فقط هي التي تعبر عن النشاط الاجتماعي، كما يرى أن نموده المقترح يجب أن تشترك عدة أطراف في إعداده برئاسة محاسب وفريق عمل مكون من مختصين في التنظيم والسلوكيات وعلم الاجتماع والبيئة والاقتصاد والصحة العامة، بينما يقوم بمراجعته محاسب قانوني وفريق عمل يتصفون جميعا بالاستقلالية. وفيما يلي سيتم عرض النموذج:

الجدول رقم (08): نموذج (Linowes) تقرير النشاط الاقتصادي - الاجتماعي

1. الأنشطة الخاصة بالعاملين:			
أ. المزايا:			
		xxx	برامج تدريبية للعمال
		xxx	تبرعات للمؤسسات التعليمية والعلمية
		xxx	الزيادة في التكاليف بسبب تنفيذ برامج تشغيل الأقليات
		xxx	تكلفة مدرسة الحضانة الخاصة بأطفال العاملين
	xxx		مجموع المزايا المحققة للعاملين
ب. الأضرار			
	(xxx)		تأجيل إضافة أجهزة أمان في آلات التقطيع
xxx			صافي المزايا والأضرار في الأنشطة الخاصة بالعاملين
2. الأنشطة الخاصة بالبيئة:			
أ. المزايا:			
		xxx	تكاليف أراضي تستخدم للتخلص من المخلفات
		xxx	تكاليف تركيب أجهزة للرقابة على التلوث
		xxx	تكاليف التخلص من النفايات السامة
	xxx		مجموع المزايا المحققة لأنشطة البيئة
ب. الأضرار			

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

		xxx	تكاليف مؤجلة لإعادة استصلاح موقع المشروع
		xxx	تكاليف مقدرة لتكريب وحدة تنقية المخلفات
	(xxx)		مجموع الأضرار
xxx			ج. صافي المزايا والأضرار في الأنشطة الخاصة بالبيئة
			3. الأنشطة الخاصة بالمنتج
			أ. المزايا
		xxx	مرتبات القائمين باختبار أمان المنتج
		xxx	تكلفة استخلاص السموم من المواد المستخدمة في التغليف
	xxx		مجموع المزايا
			ب. الأضرار
		(xxx)	تكلفة أجهزة اختبار أمان المنتج لم يتم تركيبها
xxx			صافي المزايا أو الأضرار في مجال أنشطة المنتج
xxx			إجمالي التكاليف الاقتصادية - الاجتماعية عن السنة
			يضاف
xxx			مجموع صافي المزايا كما ظهرت في 01/01/ن
xxx			الصافي الكلي للأنشطة الاجتماعية للمؤسسة في 12/31/ن

المصدر: (Linowes, 1972, p. 48).

يتبين من خلال هذا الجدول أن نموذج (Linowes) شاملا لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، فقد يتم تحليل المزايا والأضرار لكل مجال بشكل كمي، مما يسمح بحساب صافي الأثر الاجتماعي. هذا الأسلوب يوفر رؤية متوازنة ودقيقة للأداء الاجتماعي للمؤسسة، متجاوزا الإفصاح الوصفي التقليدي. يبرز النموذج أهمية الموازنة بين المبادرات الإيجابية والتكاليف المؤجلة أو الأضرار المحتملة، مما يعزز الشفافية والمساءلة. كما يأخذ في الاعتبار الأداء التراكمي عبر الزمن بإضافة صافي المزايا من العام السابق. ومع ذلك فإن التحدي الرئيسي يكمن في تحديد قيم دقيقة لبعض العناصر غير الملموسة أو صعبة القياس، مما قد يتطلب تطوير معايير قياس موحدة لضمان قابلية المقارنة بين المؤسسات والقطاعات المختلفة.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

- نموذج الفضل كشف العمليات الجارية الاقتصادية - الاجتماعية:

وفي نفس السياق اقترح الفضل نموذج محاسبي عن المسؤولية الاجتماعية لشركات الأعمال العراقية إذ اقترح دمج الأنشطة الاقتصادية (إيرادات المبيعات والمصاريف التسويقية والإدارية التشغيلية) مع الأنشطة الاجتماعية (تكاليف الأنشطة الاجتماعية الخاصة بالعاملين، والمجتمع والمستهلك والبيئة) في تقرير واحد سمي ب "كشف العمليات الجارية الاقتصادية - الاجتماعية " وقد يوب الأنشطة الاجتماعية إلى المجالات الأربع السابقة الذكر فخصص الأول والثاني لتحديد الفائض أو العجز أما الثالث والرابع فقد حدد فيهما الأضرار الخاصة بالتلوث وتكلفتها (الفضل و وآخرون، 2002، صفحة 199).

- نموذج عبد المجيد للإفصاح الاجتماعي:

يؤكد النموذج الذي تبناه عبد المجيد للإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية على ضرورة إعطاء صورة شاملة ومتكاملة عن الأداء الكلي للشركة، وذلك عن طريق الإفصاح عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في آن واحد. ولقد أوضح عبد المجيد في نموذجه أن مجالات المسؤولية الاجتماعية التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، هي أربع مجالات أساسية تمثلت في: (فلاق، 2016، صفحة 244).

✓ مجال العاملين؛

✓ مجال التفاعل مع البيئة؛

✓ مجال حماية المستهلك؛

✓ مجال الرقابة على التلوث.

وإن الإفصاح عن تلك المجالات الأربع يكون مقتصرًا على تكاليفها دون المنافع المتحققة منها، وذلك نظرًا للصعوبات التي تواجه عملية قياس المنافع والتعبير النقدي عنها، إلى جانب ما تتطلبه عملية قياسها من ضرورة الاتجاه إلى التقدير الشخصي.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

2-1-3 نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وفق مدخل التكلفة والعائد:

يعتبر مدخل التكلفة والعائد من أوسع المداخل وأكثرها شمولاً من المدخلين السابقين (المدخل الوصفي/ ومدخل التكلفة) حيث يتضمن هذا المدخل قياس كل من عناصر التكاليف والمنافع المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية، رغم إن قياس المنافع الاجتماعية يمثل عائقاً ومشكلة أساسية تواجه المحاسبين لتوفير معلومات موثوق بها وموضوعية عن الأداء الاجتماعي، إلا أنه وجد العديد من النماذج والدراسات التي تحاول الوصول للشمول عند التقرير عن الأداء الاجتماعي والتي يتمثل أهمها في:

- نموذج (Estes) قائمة التأثير الاجتماعي:

اقترح (Ralph W. Estes 1973) نموذجاً أطلق عليه اسم (قائمة التأثير الاجتماعي)، حيث يتم فيه مقابلة المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية بهدف الوصف إلى صافي الفائض أو العجز الاجتماعي للوحدة الاقتصادية (نبو و لوالبية، 2021، صفحة 255).

وطبقاً لهذا النموذج فإن المنافع الاجتماعية تتمثل في كل عائد على المجتمع أو أحد عناصره، سواء كان التأثير اقتصادياً أو غير اقتصادي، داخلياً أم خارجياً، سواء تم الحصول على مقابل أم لم يتم. أما التكاليف الاجتماعية وفقاً لهذا النموذج فهي عبارة عن التكلفة أو التضحية أو الأضرار التي يقع عبؤها على المجتمع أو أحد عناصره سواء كان التأثير اقتصادياً أو غير اقتصادي داخلياً أم خارجياً سواء دفعت الوحدة الاقتصادية مقابلاً له أو لم تدفع. ويشير (Estes) إلى أن المنافع الاجتماعية لا تقاس بالتكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية من أجل تحقيق أهدافها الاجتماعية، وإنما تقاس بأي عائد للمجتمع أو أحد عناصره (Estes, 1976, p. 95)، وفيما يلي سيتم عرض النموذج:

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم (09): نموذج (Estes) قائمة التأثير الاجتماعي عن السنة المنتهية

المنافع الاجتماعية		
	Xxx	السلع أو الخدمات التي تم توفيرها
	Xxx	مدفوعات للعناصر الاجتماعية:
	Xxx	عمالة متاحة (أجور ورواتب)
	Xxx	مدفوعات لموردي السلع والخدمات
	Xxx	ضرائب مسددة
	Xxx	توزيعات خيرية
	Xxx	توزيعات وأرباح موزعة
	Xxx	قروض ومدفوعات أخرى
	Xxx	منافع إضافية مباشرة للعاملين
	Xxx	هبات للغير في شكل خدمات بشرية ومعدات وتسهيلات
	Xxx	تحسينات بيئية
	Xxx	منافع أخرى
xxx		مجموع المنافع الاجتماعية
التكاليف الاجتماعية:		
	Xxx	سلع ومواد أولية تم الحصول عليها
	Xxx	مباني ومعدات مشتراة
	Xxx	عمل وخدمات مستخدمة
	Xxx	فروق وظيفية:
	Xxx	في التعيين (خارجية)
	Xxx	في المركز الوظيفي والترقية (الداخلية)
	Xxx	أضرار وأمراض تسببها عمليات المشروع
	Xxx	خدمات وتسهيلات عامة مستخدمة
	Xxx	أضرار بيئية:
	Xxx	تلوث المياه
	Xxx	ضوضاء
	Xxx	مخلفات صلبة

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

		Xxx	تشوية الشكل الجمالي للبيئة
		Xxx	أضرار أخرى للبيئة
	Xxx		مدفوعات من عناصر أخرى للمجتمع:
		Xxx	مدفوعات مقابل سلع وخدمات
		Xxx	زيادة في رأس المال
		Xxx	سلف
		Xxx	مدفوعات أخرى
	xxx		تكاليف أخرى
(xxx)			إجمالي التكاليف الاجتماعية:
xxx			الفائض (أو العجز) الاجتماعي العام
xxx			الفائض (أو العجز) الاجتماعي في بداية السنة
xxx			الفائض (أو العجز) الاجتماعي في نهاية السنة

المصدر: (Estes, 1976, p. 98).

مثل هذا الجدول نموذجاً متكاملًا لقياس الأداء الاجتماعي للشركات، حيث يتبع منهجية علمية دقيقة تقوم على المقابلة بين المنافع والتكاليف الاجتماعية. يتميز النموذج بهيكل تنظيمي واضح ينقسم إلى قسمين رئيسيين: المنافع الاجتماعية التي تشمل كافة المساهمات الإيجابية للشركة تجاه المجتمع، والتكاليف الاجتماعية التي تتضمن الآثار السلبية والموارد المستهلكة. يقدم الجدول أيضًا تصنيفًا تفصيليًا للبنود تحت كل قسم، مما يسمح بتحليل دقيق للأداء الاجتماعي في مختلف المجالات، معتمداً على القياس الكمي النقدي للبنود، الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات وتقييم الأداء بشكل موضوعي. كما يولي النموذج اهتماماً خاصاً بالجوانب البيئية، سواء في المنافع من خلال التحسينات البيئية، أو في التكاليف عبر رصد الأضرار البيئية المتنوعة. ويختتم الجدول بحساب الفائض أو العجز الاجتماعي، مما يوفر مؤشراً واضحاً عن الأداء الاجتماعي الإجمالي للشركة، مما يجعله أداة فعالة للمحاسبة الاجتماعية تمكن من تقييم شامل وموضوعي للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

- نموذج (Seidler) تقرير الدخل الاجتماعي: اقترح (Seidler) نموذجين للإفصاح عن الأداء الاجتماعي لإحدى الجامعات الأمريكية، النموذج الأول يختص بالشركات التي لا تهدف للربح (نموذج للجامعة) أما النموذج الثاني يختص بالشركات الهادفة للربح وأطلق على النموذجين اسم (تقرير الدخل

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

الاجتماعي). والهدف من النموذجين معرفة صافي الدخل - العجز الاجتماعي. وفيما يلي سيتم عرض النموذجين:

الجدول رقم (10): النموذج الأول ل (Seidler) للشركات الغير هادفة للربح

كلي	جزئي	تقرير الدخل الاجتماعي	كلي	جزئي	تقرير الدخل المالي
		المنافع الاجتماعية		XX	الإيرادات
	XX	منافع التعليم على المجتمع		XX	الرسوم التي يسدها الطالب
	XX	منافع البحوث على المجتمع		XX	منح أبحاث
XX		مجموع المنافع الاجتماعية	XX		إعانة الدولة
		التكاليف الاجتماعية			مجموعة الإيرادات
	XX	الرسوم التي يسدها الطلاب للجامعة		XX	التكاليف
	XX	تكاليف البحوث		XX	تكاليف التعليم
	XX	بحوث الدولة		XX	تكاليف البحوث
	XX	عناصر أخرى		XX	مساعات طلابية
XX		مجموع التكاليف الاجتماعية			تكاليف إضافية
XX		صافي الدخل أو العجز الاجتماعي			مجموع التكاليف
					صافي الربح أو الخسارة

المصدر: (فلاق، 2014، صفحة 168).

نموذج (Seidler) للشركات غير الهادفة للربح يقدم مقارنة لتقييم الأداء المالي والاجتماعي بشكل متواز يتكون النموذج من جزأين رئيسيين: تقرير الدخل المالي التقليدي وتقرير الدخل الاجتماعي. يعرض الجزء الأول الإيرادات والتكاليف المالية بشكل تفصيلي، بينما يركز الجزء الثاني على المنافع والتكاليف الاجتماعية. هذا التقسيم يسمح بتقييم شامل لأداء المؤسسة، متجاوزا المؤشرات المالية البحتة ليشمل الأثر الاجتماعي. يبرز النموذج أهمية قياس القيمة الاجتماعية المضافة خاصة في قطاعات مثل التعليم والبحث العلمي. ومع ذلك فإن التحدي الرئيسي يكمن في صعوبة تحديد قيم كمية دقيقة للمنافع الاجتماعية غير الملموسة، مما قد يؤثر على دقة حساب صافي الدخل أو العجز الاجتماعي.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

الجدول رقم (11): النموذج الثاني ل (Seidler) تقرير الدخل الاجتماعي للشركات الهادفة للربح

	القيمة المضافة من النشاط الاقتصادي
xx	+ مخرجات مرغوبة اجتماعيا ولا يمكن بيعها
xx	- آثار غير مرغوبة اجتماعيا ولم يسدد مقابل لها
Xx	= صافي الدخل الاقتصادي - الاجتماعي

المصدر: (فلاق، 2014، صفحة 169).

يقدم نموذج (Seidler) لتقرير الدخل الاجتماعي للشركات الهادفة للربح مقارنة لقياس الأداء الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسات بشكل متكامل. يبدأ النموذج بالقيمة المضافة من النشاط الاقتصادي التقليدي، ثم يضيف إليها قيمة المخرجات المرغوبة اجتماعيا والتي لا يمكن تسويقها، مثل تحسين جودة الحياة في المجتمع المحلي. في المقابل يطرح النموذج قيمة الآثار السلبية غير المرغوبة اجتماعيا والتي لم تتحمل الشركة تكلفتها، كالتلوث البيئي. هذا النهج يوفر صورة أكثر شمولية للأداء الكلي للشركة، متجاوزا المؤشرات المالية التقليدية ليشمل الأبعاد الاجتماعية والبيئية. ومع ذلك فإن التحدي الرئيسي يكمن في صعوبة تحديد قيم دقيقة للعناصر غير الملموسة أو غير القابلة للتسويق، مما قد يؤثر على دقة وموضوعية النتائج النهائية.

2-2 أسس تقييم نماذج القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

واجه الإفصاح المحاسبي الاجتماعي المعاصر العديد من الانتقادات وذلك لتجاهله أو لعدم اهتمامه باحتياجات جل الأطراف ذات الصلة بالشركات، وفي الواقع العملي توجد مجموعة من المداخل تشمل نماذج مبنية على القياس والإفصاح والتقييم الاجتماعي لإعطاء دلالات واضحة عن الأداء الاجتماعي، ويتم تقييمها على النحو التالي: (التميمي ودجلة، 2015، صفحة 383).

- الشمولية (Inclusiveness): ينبغي أن يشمل النموذج الجوانب المختلفة للأداء الاجتماعي والبيئي للشركة (المجالات الأربعة للمسؤولية الاجتماعية)، لذا تعد الشمولية مؤشرا لدرجة احتواء النموذج للأنشطة ذات المضمون الاجتماعي والبيئي.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

- أسلوب القياس (Method of measurement): يعد أسلوب القياس الكمي أكثر أساليب القياس موضوعية مقارنة بأسلوب القياس الوصفي لذلك يعد مؤشرا لموضوعية المعلومات التي يحتويها النموذج.
- إمكانية التطبيق (The possibility of application): يواجه تطبيق المحاسبة في مجال المسؤولية الاجتماعية صعوبات عدة، وتعد سهولة إعداد النموذج وقابلية ما يحتويه من معلومات للفهم مؤشرا لإمكانية تطبيقه.
- تصنيف الإفصاح (Disclosure Classification): يهتم بأسلوب الإفصاح المتبع ومدى توافق المعلومات الاجتماعية مع المعلومات المحاسبية التقليدية.
- تقييم النموذج (Evaluation of form): يهتم بإعطاء رأي الباحثين في النموذج بعد الدراسة والتحليل.
- المزايا والعيوب (Advantages and disadvantages): ويركز على توضيح المزايا والعيوب والتي تمثل نقاط القوة والضعف لكل مدخل من المداخل التي على أساسها أشتق النموذج المقترح.

2-3 تقييم نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

في ضوء استعراض نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وفقا للمداخل الثلاثة - المدخل الوصفي، مدخل التكلفة، ومدخل التكلفة والعائد - يهدف هذا القسم إلى تقييم هذه النماذج بشكل نقدي وتحليلي. سيتم تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف لكل نموذج بهدف تطوير نموذج محاسبي للإفصاح الاجتماعي شامل يعالج أوجه القصور في النماذج السابقة ويتضمن جميع الجوانب الاجتماعية ذات الصلة. يستند هذا التقييم إلى معايير علمية محددة للإفصاحات الاجتماعية، تشمل الشمولية، وأساليب القياس، وقابلية تطبيق النموذج، وتصنيف الإفصاحات. سيتم تحليل كل نموذج وفقا لهذه المعايير مع تحديد مزاياه وعيوبه، وتقديم تقييم نقدي من منظور الباحث. يهدف هذا التحليل المنهجي إلى توفير أساس متين لتطوير نموذج إفصاح اجتماعي أكثر فعالية وشمولية، يلبي الاحتياجات المعاصرة للمحاسبة الاجتماعية وإعداد التقارير المؤسسية.

تحليل نماذج الإفصاح الاجتماعي السابقة يكشف عن تركيزها على مجموعة محددة من الأنشطة المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. هذه الأنشطة تتمحور بشكل عام حول أربعة مجالات رئيسية:

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

إدارة الموارد البشرية، حماية البيئة والرقابة عليها، التفاعل المجتمعي لتعزيز الرفاهية الاجتماعية، وحماية المستهلك والأنشطة الإنتاجية. ومع ذلك يثار تساؤل جوهري حول مدى شمولية هذه المجالات في تقييم الأداء الاجتماعي الكلي للشركات. معظم نماذج الإفصاح المحاسبي الاجتماعي تغطي هذه المجالات الأربعة، باستثناء نموذج (EGFA) المدرج ضمن المدخل الوصفي، هذا النموذج يقتصر على أنشطة محددة كالأمن الصناعي، توظيف الأقليات، المساهمات الخيرية، والمعاشات، مما يجعله يركز بشكل أساسي على البعدين الاجتماعي والبشري، مهملًا جوانب المنتج والبيئة. في المقابل تظهر النماذج الأخرى سواء تلك المنتمية للمدخل الوصفي أو مدخل التكلفة أو مدخل التكلفة والعائد، درجة أعلى من الشمولية في تغطية نشاطات المسؤولية الاجتماعية. ومع ذلك يبقى التساؤل قائمًا حول مدى كفاية هذه الشمولية في تقديم صورة متكاملة وواقعية عن الأداء الاجتماعي للشركات، وما إذا كانت هناك جوانب أخرى للمسؤولية الاجتماعية تحتاج إلى تضمين في هذه النماذج لتحقيق تقييم أكثر دقة وشمولية.

عند تقييم نماذج الإفصاح الاجتماعي من منظور أسلوب القياس، يتضح أن النماذج المدرجة تحت المدخل الوصفي مثل نموذج العمل الاجتماعي (SMC) ونموذج (EGFA)، تعتمد بشكل أساسي على القياس الوصفي أو الإنشائي. هذا الأسلوب يتميز بعدم ارتباطه بتحليل كمي لعناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية. يمكن تحليل هذا النهج من جانبيين:

- أولاً يتميز القياس الوصفي بسهولة التطبيق، مما يجعله خياراً عملياً للعديد من المؤسسات. هذه السهولة قد تشجع على تبني ممارسات الإفصاح المحاسبي الاجتماعي بشكل أوسع.
- ثانياً يواجه هذا الأسلوب تحديات فيما يتعلق بالموضوعية والدقة. فهو لا يوفر معلومات كمية دقيقة عن الأنشطة الاجتماعية، مما قد يؤدي إلى الاعتماد على التقدير الشخصي في وصف هذه الأنشطة، هذا الاعتماد على الذاتية قد يقلل من قابلية المقارنة بين التقارير وموثوقيتها.

وبالتالي فإن تقييم فعالية هذه النماذج يتطلب موازنة بين سهولة التطبيق من جهة، والحاجة إلى معلومات أكثر دقة وموضوعية من جهة أخرى. هذا التوازن يشكل تحدياً مستمراً في تطوير نماذج الإفصاح المحاسبي الاجتماعي وتحسينها لتلبية احتياجات مختلف أصحاب المصلحة.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

في المقابل، تتميز نماذج الإفصاح المحاسبي الاجتماعي المنتمية لمُدخلي التكلفة والتكلفة والعائد، مثل نموذجي (Linowes, 1972) و (Estes, 1973)، ونماذج أخرى كنموذج عبد المجيد، باعتمادها على أسلوب القياس النقدي في تقاريرها الاجتماعية. هذا الأسلوب يمثل ميزة نوعية لهذه المداخل، حيث يوفر معلومات كمية دقيقة عن الأنشطة الاجتماعية للشركات، بدلا من التقديرات التقريبية. تتجلى أهمية هذا الأسلوب في جانبين رئيسيين:

- دقة الإفصاح: يعكس هذا النهج بدقة مدى التزام الشركات بأنشطتها الاجتماعية، مما يوفر صورة أكثر موضوعية وقابلة للقياس.
- دعم اتخاذ القرار: يسهل على أصحاب المصلحة (مستثمرين، مساهمين، دائنين وغيرهم) اتخاذ قرارات رشيدة بناء على معلومات اجتماعية ذات جودة عالية، تتسم بالموضوعية والقابلية للقياس الكمي.

ومع ذلك تتميز نماذج مدخل التكلفة والعائد (مثل نموذجي Seidler و Estes) بخطوة إضافية تتجاوز مجرد قياس التكاليف الاجتماعية. فهي تسعى إلى قياس المنافع الاجتماعية أيضا رغم التحديات المرتبطة بهذه العملية. هذه التحديات تبرز بشكل خاص في قياس المنافع غير الملموسة مثل تحسين سمعة الشركة في بيئة أعمالها، والتي يصعب تقديرها نقديا بدقة. هذا التباين في أساليب القياس يسلط الضوء على التوازن الدقيق بين الشمولية والدقة في نماذج الإفصاح المحاسبي الاجتماعي، ويشير إلى الحاجة المستمرة لتطوير منهجيات قادرة على التعامل مع الجوانب الكمية والنوعية للمسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل متكامل.

تحليل نموذج (Linowes) ضمن مدخل التكلفة يكشف عن تمييز مهم بين نوعين من التكاليف الاجتماعية: تكاليف تحقيق الأهداف الاجتماعية (المزايا الاجتماعية) والتكاليف الإلزامية (الأضرار الاجتماعية). وفقا لهذا النموذج يقتصر الإفصاح المحاسبي الاجتماعي على التكاليف الاختيارية فقط، استنادا إلى فرضية أنها وحدها تعبر عن النشاط الاجتماعي الخيري الحقيقي للشركة. ومع ذلك يمكن مناقشة هذا النهج من منظور نظري أوسع:

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

- يتعارض هذا التوجه مع البعد الثاني من أبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد القانوني) الذي نص عليه (Carroll)، والمتمثل في المسؤولية القانونية التي تنص على وجوب التزام الشركات بالأطر واللوائح القانونية كتطبيقها لقوانين البيئة وحماية المستهلك، والعمل بطريقة تتفق مع توقعات الحكومة والقانون. كما يعتبر هذا البعد جزءاً أساسياً من المسؤولية الاجتماعية الشاملة للشركات.

- جميع الأنشطة التي تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع، سواء كانت إلزامية أو طوعية، تدرج ضمن نطاق المسؤولية الاجتماعية للشركات. فالتكاليف الإلزامية رغم كونها مفروضة قانونياً تساهم في تحقيق المنفعة العامة وبالتالي تعد جزءاً من الأداء الاجتماعي للشركة.

- الإفصاح عن جميع أنواع التكاليف الاجتماعية، بما فيها الإلزامية، يمكن أن يوفر صورة أكثر شمولية وشفافية عن الأداء الاجتماعي للشركة.

هذا التباين في وجهات النظر يسلط الضوء على التحدي المستمر في تحديد نطاق الإفصاح المحاسبي الاجتماعي وكيفية تقييم الأنشطة الاجتماعية للشركات. كما يشير إلى الحاجة لمزيد من البحث والنقاش حول كيفية دمج الجوانب الإلزامية والطوعية للمسؤولية الاجتماعية في نماذج الإفصاح المحاسبي بشكل يعكس بدقة الأداء الاجتماعي الشامل للشركات.

عند تقييم نماذج الإفصاح الاجتماعي وفق أسس تصنيف الإفصاح وإمكانية التطبيق، يتضح وجود تباين في المنهجيات المتبعة. هذا التباين يتجلى في اتجاهين رئيسيين:

- فصل التقارير الاجتماعية: يدعم بعض الباحثين فكرة إعداد تقارير اجتماعية مستقلة عن القوائم المالية التقليدية.

- دمج المعلومات الاجتماعية: يفضل آخرون إدراج المعلومات الاجتماعية ضمن التقارير والقوائم المالية المعتادة.

تميل الدراسة الحالية إلى تأييد الاتجاه الأول (طريقة الفصل) استناداً إلى مبررين رئيسيين:

- تسهيل عملية التقييم: يسمح الفصل للإدارة بتقييم الوضع الاجتماعي بشكل أكثر دقة وفعالية، مما يسهل عملية تحديد وتصحيح الانحرافات.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

- تيسير اتخاذ القرارات: يوفر هذا النهج لأصحاب المصلحة رؤية أوضح للأداء الاجتماعي للشركة، مما يساعدهم في اتخاذ قرارات رشيدة بشكل أفضل.

على وجه العموم قدمت النماذج السابقة تقارير اجتماعية شملت أغلب مجالات المسؤولية الاجتماعية حيث تميزت ببساطتها وسهولة فهمها، كما أنها تعد بمثابة الحجر الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه في بناء تصور مبدئي لنموذج إفصاح محاسبي اجتماعي متطور. هذا النموذج المقترح سيسعى إلى الجمع بين مزايا النماذج السابقة مع معالجة أوجه القصور المحددة، بهدف تقديم إطار أكثر شمولية وفعالية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

2-4 أهمية تقييم نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في بناء النموذج المقترح للدراسة:

بعد إجراء تحليل شامل لمحتوى نماذج الإفصاح المحاسبي الاجتماعي وتقييمها وفق معايير متعددة تشمل الشمولية وأساليب القياس وقابلية التطبيق وتصنيف الإفصاحات، تبرز الدراسة الحالية أهمية إدراج مجال لم يحظ بالاهتمام الكافي في التقارير الاجتماعية السابقة، ألا وهو حوكمة الشركات. هذا الاقتراح يستند إلى الملاحظة الدقيقة للعلاقة التكاملية بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية. إن إدماج حوكمة الشركات ضمن إطار الإفصاح الاجتماعي يمكن أن يوفر رؤية أكثر شمولاً وعمقاً للأداء الاجتماعي والأخلاقي للمؤسسات، مما يعزز من جودة التقارير وقيمتها المعلوماتية لأصحاب المصلحة. هذا التوجه يفتح آفاقاً جديدة لتطوير نماذج إفصاح أكثر تكاملاً، تعكس بدقة أكبر التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية وممارساتها الإدارية الرشيدة، وبالتالي تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة في بيئة الأعمال المعاصرة.

في إطار تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، يمكن تصنيف حوكمة الشركات كعنصر أساسي ضمن المسؤولية الاقتصادية للشركات، التي نص عليها البعد الأول للمسؤولية الاجتماعية وفق (Carroll)، هذا التصنيف يستند إلى دور الحوكمة في تعزيز قدرة الشركات على تحقيق النمو المستدام، وضمان استمرارية أعمالها، وتحسين أدائها الاقتصادي. تعتبر حوكمة الشركات من الأساليب التنظيمية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق الإدارة المثلى للموارد وتعظيم الأرباح، مع ضمان التوازن بين مصالح مختلف أصحاب المصلحة. من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح وتحسين كفاءة

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

العمليات، تساهم الحوكمة في بناء أساس اقتصادي متين يمكن الشركات من الوفاء بمسؤولياتها الأخرى، بما في ذلك المسؤوليات الخيرية والأخلاقية. هذا الترابط بين الحوكمة والأداء الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية يؤكد على أهمية إدراج ممارسات الحوكمة ضمن إطار الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الشامل، مما يوفر صورة أكثر اكتمالا عن التزام الشركة بمسؤولياتها المتعددة تجاه المجتمع والبيئة.

فيما يلي سيتم تقديم بعض التعريفات التي أعطيت لحوكمة الشركات:

عرف شلايفر وفيشني (Shleifer & Vishny) حوكمة الشركات على أنها مجموعة الآليات والإجراءات التي تضمن لمقدمي رأس المال الحصول على عوائد استثماراتهم. بمعنى آخر تعد الحماية القانونية لحقوق المستثمرين (Shleifer & Vishny, 1996).

من جهة أخرى عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أنها أحد العناصر الأساسية لتحسين الكفاءة الاقتصادية، والتي توطر العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وأصحاب المصلحة الآخرين، كما أن حوكمة الشركات توفر الهيكل اللازم لتحديد أهداف الشركة ووسائل تحقيقها ومراقبة أدائها، مع توفير الحوافز المناسبة لضمان تحقيق هذه الأهداف بكفاءة. (OECD, 1999).

استنادا إلى ما سبق يمكن القول أن حوكمة الشركات تمثل مجموعة من الوسائل والإجراءات الموضوعية الهادفة إلى تحقيق التوازن بين أهداف الشركة ومصالح جميع الأطراف ذات الصلة، وأن هذا المفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الكفاءة الاقتصادية، التي تعد بعدا أساسيا من أبعاد المسؤولية الاجتماعية. وفيما يلي سيتم توضيح العلاقة الكامنة بين المتغيرين في نماذج ودراسات أجنبية عالجت الموضوع:

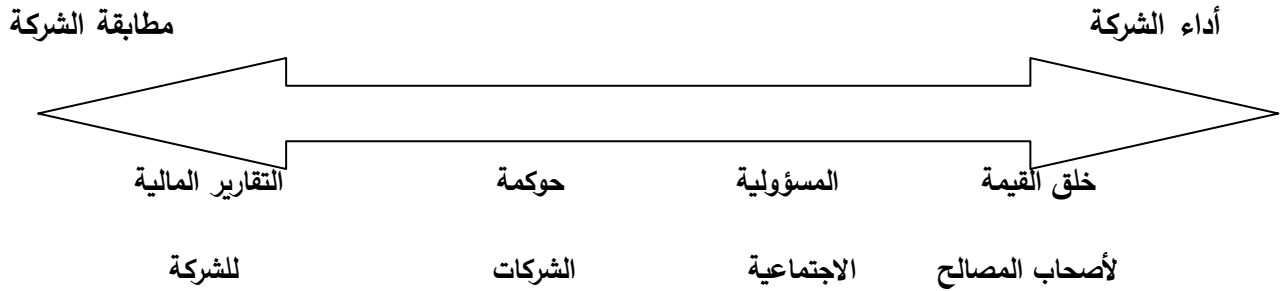
نموذج قدمه (Chin-kun Ho) يعتبر المسؤولية الاجتماعية للشركات سمة أو بعد من أبعاد الحوكمة، وهو ما يتوافق مع أعمال (kendall, 1999) الذي يرى أن الحوكمة الجيدة تستلزم أيضا ضمان أن الشركات تدار بطريقة مسؤولة اجتماعيا وأنه ينبغي أن يكون هناك أساس أخلاقي واضح للأعمال التجارية، مع الامتثال للأعراف المقبولة من المجتمع الذي تعمل فيه، ووفقا ل (Chi-kun Ho) فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات ترتبط ارتباطا قويا وإيجابيا بمؤهلات وشروط المديرين والمجالس التي

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

تمارس رقابة قوية، وأدوار قيادية إستراتيجية وإدارة ضغوط سوق رأس المال، وتشكل هاته الخصائص المتنوعة سمات الحوكمة الجيدة (Chi-Kun, 2005, p. 294).

ووفقا لنموذج (Bhimani & Soonawlla, 2005)، تعتبر الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية كمكونات تكملية لنفس سلسلة مسؤوليات الشركة (the corporate responsibilities continuum) ويعتبر أن المفهومين ضمن إطار تكاملي يهدف إلى التوفيق بين مسائل المطابقة والإبلاغ عن الأداء، والتي ينبغي توضيحها على نحو شامل وليس بطريقة متباينة، أي أن على الشركة إدراج هذه المفاهيم لتعزيز المساءلة الشامل. والشكل الموالي يمثل سلسلة مسؤوليات الشركة:

الشكل رقم (04): سلسلة مسؤوليات الشركة



المصدر: (Bahimani & Sonnawalla, 2005, p. 168).

توصلت الدراسات التالية: (Dwekat, García-Sánchez, Hussain, Khan, & Ferrero, 2022) ودراسة (Seguí-Mas, Tormo-Carbó, & Carmona, 2020) أيضا دراسة (Khan, Muttakin, & Javed, 2012) لوجود علاقة طردية تكاملية بين حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية وأنهما يساهمان في تحسين مصداقية الإفصاح الغير مالي. وأن المبادرات الجيدة للحوكمة والمسؤولية الاجتماعية تتقدم بشكل تدريجي "خيري" من رأسمالية الشركات الى استراتيجيات أصيلة تهدف إلى استعادة ثقة العملاء والمجتمع بشكل عام وتعزيز سمعتها في بيئة الأعمال، وغالبا ما يتم استخدام المفهومين بشكل مترادفي، ففي حين أن الحوكمة تعني "تحمل المسؤولية عن"، فإن المسؤولية الاجتماعية تعني "الأخذ بالحسبان"، بالتالي فالمنطقة التي يترابط فيها المفهومان هي كيفية جعل شروط "الربح" و"المواطنة الصالحة للشركات" متفقة.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

كما اتفقت دراسة (جلابة وبن عمارة، 2018) مع دراسة جمالي وآخرون (Jamali, Asem, & Rabbath, 2008) على هدف مشترك يتمثل في أن كلا الدراستين هدفنا إلى استكشاف طبيعة وجوهر العلاقات المتبادلة بين كل من حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية لها، كما أنهما استخدمتا نفس المنهج التحليلي والتفسيري لتفسير العلاقة. وعلى الرغم من اختلاف مكان الدراستين إلا أنهما توصلا لنفس النتائج التي تلخص في وجود علاقة قوية بين المصطلحين، وأن حوكمة الشركات تساهم في تحسين نمط المسؤولية الاجتماعية باعتبار أن جدول أعمال هذه الأخيرة يعتبر امتداداً تدريجياً لجدول أعمال الحوكمة، وهو من مسؤولية مجلس الإدارة، وأن كلاهما يركز على الممارسات الأخلاقية للأعمال استجابة لتطلعات أصحاب المصلحة، فهما يدخلان ضمن إطار تكاملي.

وبناء على كل ذلك سيتم اعتماد بعد حوكمة الشركات ضمن أبعاد المسؤولية الاجتماعية في نموذج الدراسة الحالية (النموذج المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية).

3- علاقة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالأداء المالي للشركات:

تزايد الاهتمام بدراسة العلاقة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات في الآونة الأخيرة، حيث سعى الباحثون إلى تفسير هذه العلاقة استناداً إلى أطر نظرية متعددة، أبرزها نظرية أصحاب المصلحة ونظرية الشرعية. وتفترض نظرية الشرعية وجود علاقة تكاملية وعقد اجتماعي ضمني بين المؤسسات والمجتمع، حيث تعتمد الشركات على الموارد البشرية والمواد الخام من المجتمع وفي المقابل تقدم منتجات وخدمات تسهم في رفاهية المجتمع ذاته. وفقاً لهذا المنظور تتبنى الشركات الأنشطة الاجتماعية وتفصح عنها لتعزيز شرعيتها وتحسين صورتها الاجتماعية. أما نظرية أصحاب المصلحة، فتؤكد على أن العلاقة بين الإفصاح الاجتماعي والأداء المالي تتأثر بعوامل متعددة كقوة أصحاب المصلحة واستراتيجيات الإدارة، وتفترض هذه النظرية أن تلبية احتياجات الأطراف ذات الصلة بالشركة يؤدي إلى زيادة الموثوقية وولاء العملاء، مما ينعكس إيجاباً على المبيعات والربحية وسمعة الشركة على المدى الطويل (Hang, 2018).

وعلى الصعيد التطبيقي، أجريت العديد من الدراسات لاختبار طبيعة تأثير الإفصاح الاجتماعي على الأداء المالي للشركات، وسيتم تناول نتائج هذه الدراسات وتحليلها في العنصر اللاحق من البحث.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

4- الأدبيات السابقة (ملخص لأهم الدراسات الميدانية حول موضوع الدراسة)

تناولت العديد من الدراسات الميدانية السابقة موضوع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية من زوايا مختلفة، حيث ركزت بعض هذه الدراسات على تحليل آليات الإفصاح المحاسبي الاجتماعي واقترح نماذج مخصصة له، أو تطبيقها لنماذج قائمة ومتعارف عليها في بيئة اقتصادية محددة، في حين ربطت دراسات أخرى هذا الإفصاح بتأثيره على قيمة المؤسسة. وقد تنوعت هذه الدراسات بين عربية وأجنبية. وسوف تستعرض هذه الدراسة مجموعة منتقاة من الأدبيات السابقة ذات الصلة مع الإشارة إلى أبرز سماتها وتقديم تحليل يتضمن تحديد أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.

4-1 الدراسات العربية

الجدول رقم (12): الأدبيات السابقة العربية

الدراسة	العنوان	المنهج المستخدم أو الأدوات المعتمدة في الدراسة	أهم النتائج
(زلوم، 2011)	نموذج مقترح لقياس أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي	تم انتهاج أسلوب تحليل المحتوى من خلال تطبيق مؤشر معد خصيصا للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عن الفترة الواقعة بين (2005-2009)، كما استخدم الباحث اختبار الانحدار المتعدد لتبيان أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي.	<ul style="list-style-type: none"> توصلت الدراسة إلى أن معظم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تساهم بدرجة مرتفعة في الإبلاغ عن العديد من الأنشطة الاجتماعية. كما توصلت الدراسة لوجود تأثير إيجابي لبعض أنشطة المسؤولية الاجتماعية كالأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع على تحسين الأداء المالي لصناعات معينة (الصناعات الهندسية والإنشائية، الأدوية والصناعات الطبية). في حين توصلت لوجود تأثير سلبي لكل من الأنشطة الخاصة بتنمية الموارد البشرية والخاصة بتنمية الموارد البيئية على الأداء المالي للشركات.
(المحمدي، 2015)	الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم	منهج تحليلي وصفي	<ul style="list-style-type: none"> توصلت الدراسة إلى أن معظم مخرجات الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة سواء كانت مالية أو كمية فهي تؤثر في نفقات والتزامات

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

<p>وأصول المؤسسة، وقراراتها الإدارية أيضا، فيجب أن ينعكس ذلك في التقارير المالية وإلا أصبحت نتائجها مضللة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • لا يوجد اتفاق حول نموذج محاسبي عملي يأخذ في اعتباره جميع جوانب القياس والإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية، وذلك لعدم وجود معايير قانونية لبعض الأنشطة، وصعوبة وضع مقاييس نقدية لها. • توصلت الدراسة أيضا إلى أن تقرير المؤسسة عن أدائها الكلي، يتضمن الجانب الاقتصادي والاجتماعي أيضا، هذا ما يساعد متخذي التقارير في استيعاب العلاقات المتداخلة بين النشاطين، وتقييم الأداء الكلي للمؤسسة. 		<p>المالية _نموذج مقترح _</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • عدم وجود تأثير معنوي لمستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الغير مالية المقيدة بالبورصة على قيمة الشركة. 	<p>تم استخدام نموذج انحدار لقياس تأثير مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة، فاعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى للتقارير المالية لعينة من الشركات الغير مالية مقيدة بالبورصة المصرية، ونموذج (Tobin Q) لقياس قيمة الشركة</p>	<p>أثر مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية</p>	<p>(رميلي، 2016)</p>
<ul style="list-style-type: none"> • توصلت الدراسة إلى وجود اهتمام كبير من قبل المؤسسة للجانب الاجتماعي، وحرصها على خلق جو من التوافق بينها وبين العاملين والبيئة المحيطة والمجتمع ككل. • استطاعت الدراسة استعمال نموذج (Esteo) لخصر وتبويب وجمع التكاليف التي قامت المؤسسة بإنفاقها على المجال الاجتماعي، 	<p>إسقاط نموذج (Esteo) للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على مؤسسة سونطراك</p>	<p>تطبيق نموذج Esteo للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية -مؤسسة سونطراك- نموذجا-</p>	<p>(خليل ونقموش، 2016)</p>

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

<p>وبالتالي يمكن استخدامه كمعيار لإجبار المؤسسات على الإفصاح عن تكاليفها الاجتماعية.</p>			
<ul style="list-style-type: none"> توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير معنوي لإفصاح الشركات الفرنسية عن مسؤوليتها الاجتماعية على قيمتها بالبورصة. 	<p>منهج تحليل المحتوى (Content analysis) من أجل قياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومؤشر (Tobin Q) في قياس قيمة الشركة، ولتوضيح العلاقة بينهما استخدمت الدراسة نماذج البيانات الطولية (Panel Data)</p>	<p>التوجه الاستراتيجي الحديث للشركات من خلال تبني معايير (GRI) للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على قيمة الشركة: أدلة من الشركات غير المالية الفرنسية المدرجة ب (CAC40)</p>	<p>(بوسنة، 2019)</p>
<ul style="list-style-type: none"> يوجد العديد من المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية، أهمها عدم وجود إطار عملي دولي متفق عليه لتطبيق القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي. صعوبة قياس العوائد الاجتماعية. 	<p>منهج تحليلي وصفي</p>	<p>إشكالية القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الاقتصادية - عرض مجموعة من النماذج-</p>	<p>(نبو ولوالبية، 2021)</p>
<ul style="list-style-type: none"> توصلت الدراسة إلى إمكانية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في قوائم موحدة مع النشاط الاقتصادي وفقا للأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية العمومية وكشف العمليات الجارية. تتلقى أنشطة المسؤولية الاجتماعية اهتماما متفاوتا من قبل الشركة إذ بلغت نسبة اهتمام الشركة بالأنشطة الخاصة بجودة المنتج 40 % في حين كانت نسبة اهتمامها بالأنشطة الخاصة بحماية البيئة نسبة 30% وكانت الأنشطة الخاصة بتنمية العاملين والأنشطة 	<p>تم الاعتماد على المنهج الواقعي (العلمي) لمعالجة البيانات المالية الخاصة بشركة الصناعة العراقية (الشركة العامة للسمنت الجنوبية) لإعداد النموذج المحاسبي المقترح للإفصاح الاجتماعي.</p>	<p>نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية باستخدام أسلوب الأهمية النسبية (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للسمنت الجنوبية)</p>	<p>(العامري والعداري، 2021)</p>

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

الخاصة بالمساهمات العامة هي 28% و 2% على التوالي.			
<ul style="list-style-type: none"> توصلت الدراسة إلى أن فرص نمو الشركات تعتبر المتغير المحدد للعلاقة القائمة بين الإفصاح عن تبني الشركات الأمريكية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية وأدائها. الشركات الأمريكية ذات فرص النمو المرتفعة فإن تبنيها للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة (البعد البيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات) يؤثر إيجاباً على القيمة السوقية للشركات ومردوديتها المالية. 	<p>تم تقييم مستوى التزام الشركات الأمريكية بأنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها بالاعتماد على التصنيفات الدورية الصادرة عن مجلة (Newsweek)، في حين تم قياس أداء الشركات بمؤشرين، مؤشر سوقي (TobinQ) ومؤشر مالي (ROA)</p>	<p>أثر تبني والإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركات الأمريكية المدرجة ضمن مؤشر (Wall Street 30)</p>	<p>(هلة، شلابي، وبوسنة، 2023)</p>

المصدر: من إعداد الباحث.

دراسة زلوم (2011) تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء حول محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، من خلال تصنيف الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية إلى أربعة أنشطة (أنشطة خاصة بتنمية الموارد البشرية، وأخرى خاصة بتنمية الموارد البيئية، وأنشطة خاصة بخدمة المجتمع وأخيراً الأنشطة الخاصة بارتقاء المنتجات) ودراسة أثر كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية الأردنية، وذلك في إحدى عشر صناعة ذات الصلة بالقطاع الصناعي الأردني منها (الأدوية والصناعات الطبية، الصناعات الكيماوية، الصناعات الكهربائية إلى غير ذلك من الصناعات)، وهذا من خلال الاعتماد على أسلوب تحليل المحتوى بتطبيق مؤشرا معد خصيصاً للشركات الصناعية لتحديد نسب إبلاغ الشركات عن أبعاد المسؤولية الاجتماعية، أما في المقابل فقد اعتمدت الدراسة على المؤشرين (ROA) و (ROE) العائد على الأصول (الموجودات) والعائد على حقوق الملكية لقياس الأداء المالي، في حين استخدم الباحث اختبار الانحدار المتعدد لتبيان الأثر عليهما. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن معظم الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تساهم بدرجة مرتفعة في الإبلاغ الاجتماعي منها (الامتثال للقواعد والمتطلبات البيئية الصادرة عن الجهات الحكومية، والإنفاق لمكافحة التلوث، وكذا المساهمات في دعم

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

القطاع التعليمي). وأوصت إلى ضرورة تشجيع المستثمرين على الاستثمار في الشركات المتبينة والمفصحة عن الأنشطة الاجتماعية والتي تؤثر إيجابيا على أدائها المالي.

دراسة خليل (2016) تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء حول أهمية الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي بتطبيق نموذج من نماذج الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على مؤسسة سونطراك، حيث أنها توصلت لعدة نتائج أهمها أن مؤسسة سونطراك تولي اهتمام كبير بالجانب الاجتماعي من أنشطة المؤسسة، وأن نموذج (Esteo) للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية أمكن من حصر وجمع التكاليف الاجتماعية التي قامت المؤسسة بإنفاقها، وأوصت الدراسة أنه من الضروري قيام الجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان والبيئة بتفعيل دورها اتجاه متابعة إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية والبيئية، وضرورة أيضا تطوير أسلوب عرض القوائم المالية ليشتمل على معلومات تفصيلية وأساسية عن الأداء الاجتماعي.

اتفقت دراسة بوسنة (2019) مع دراسة رميلي (2016) على هدف مشترك يتمثل في قياس وتحليل مستوى تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات على قيمتها بالبورصة، كما أنهما استخدمتا نفس المنهج، منهج تحليل المحتوى من أجل قياس مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، ومؤشر (Tobin Q) في قياس قيمة الشركة، وعلى الرغم من اختلاف العينة التي اعتمدت عليها الدراستين، وكذلك دول العينة والبورصات، إلا أنهما توصلا لنتائج مماثلة تتمثل في عدم وجود تأثير معنوي لإفصاح الشركات محل الدراسة عن مسؤوليتها الاجتماعية على قيمتها بالبورصة، كما أن الدراستين أوصتا على تشجيع الشركات على الإفصاح والشفافية عن مدى التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه أصحاب المصالح، وأنه على الرغم من أن المنافع المترتبة عن هذه المسؤولية لا تظهر على المدى القريب، بل ستظهر لا محالة على المدى الطويل وهو ما ينعكس على قيمة الشركة وأدائها المالي.

اتفقت دراسة نبو ولوالبية (2021) مع دراسة محيي (2015) على هدف مشترك يتمثل في توضيح المفاهيم المتعلقة بالقياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، مع استعراض أهم آراء الباحثين بخصوص طرق ونماذج الإفصاح عنها، واستعراض كذلك أهم تلك النماذج، استعانت الدراستين بالمنهج الوصفي التحليلي لتحقيق الأهداف المسطرة، وبما أنهما اتفقتا أيضا في النتائج فتمثل هذه النتائج في عدم وجود نموذج محاسبي عملي يأخذ في اعتباره جميع جوانب القياس والإفصاح عن الأنشطة

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

الاجتماعية، وعدم وجود إطار عملي دولي متفق عليه لتطبيق القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي، مع وجود أيضا العديد من المشاكل والمعوقات في تطبيق تلك النماذج لصعوبة قياس العوائد الاجتماعية، فتوصي كلتا الدراستين بتشجيع المؤسسات نحو تطبيق هذا النوع من المحاسبة (محاسبة المسؤولية الاجتماعية)، ومطالبة المنظمات المهنية والهيئات والجمعيات العلمية بشأن وضع معايير مهنية متفق عليها دوليا فيما يتعلق بالتطبيق العملي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، وإجراء المزيد من البحوث والدراسات لتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها، وحول سبل تبنيها باعتبارها وسيلة فعالة في مساعدة المؤسسات على البقاء في ظل المنافسة المتزايدة.

دراسة العامري والعداري (2021) هدفت هذه الدراسة إلى صياغة نموذج مقترح للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بكافة مجالاتها (جودة المنتج، حماية البيئة، تنمية العاملين، المساهمات العامة) وفقا لأسلوب الأهمية النسبية، من خلال انتهاجها للمنهج العلمي لمعالجة البيانات المالية (القوائم المالية) التي اعتمد عليها الباحثان للشركة محل الدراسة. فقد أجريت هذه الدراسة في كبريات الشركات الصناعية والتابعة لوزارة الصناعة والمعادن العراقية وهي الشركة العامة للاسمنت الجنوبية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن للشركة إمكانية للإفصاح عن الأداء الاجتماعي في قوائم موحدة مع النشاط الاقتصادي، وفقا للأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية العمومية وكشف العمليات الجارية. كما أنها توصي بضرورة إصدار قانون يلزم جميع الشركات عموما والشركات الصناعية خصوصا بالإبلاغ عن التكاليف الاجتماعية، وكذا ضرورة استخدام أسلوب الأهمية النسبية عند الإفصاح الاجتماعي كقياس لفصل موجودات الشركة الخاصة بالنشاط الاجتماعي عن الموجودات الخاصة بالنشاط الاقتصادي وعرض ذلك في قوائم مالية موحدة.

هدفت الدراسة هلة وآخرون إلى التعرف على أثر الإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركات الأمريكية المدرجة ضمن مؤشر (Wall Street 30) خلال الفترة (2019-2021) حيث أنها اعتمدت في تقييم مستوى الالتزام بأنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها على التصنيفات الدورية الصادرة عن مجلة (Newsweek)، والتي تعتمد في عملها على تقارير الاستدامة وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات الأمريكية، في حين استخدمت الدراسة لقياس أداء الشركات الأمريكية مؤشرين، مؤشر سوقي (TobinQ) ومؤشر مالي يتمثل في معدل العائد على الأصول (ROA). وقد أشارت نتائجها إلى وجود أدلة على أن تبني الشركات الأمريكية للمسؤولية الاجتماعية

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

والإفصاح عنها ضمن تقارير الشركة يؤثر إيجاباً على أدائها. كما توصلت الدراسة إلى أن فرص نمو الشركات تعتبر المتغير المحدد لهذه العلاقة، فالتأثير الذي يمارسه تبني الشركات الأمريكية للمسؤولية الاجتماعية بأبعادها الثلاثة (البيئي والاجتماعي والحوكمة) والإفصاح عنها على الأداء المالي والسوقي يختلف باختلاف فرص نمو الشركات (firms' growth opportunities).

4-2 الدراسات الأجنبية

الجدول رقم (13): الأدبيات السابقة الأجنبية

أهم النتائج	المنهج المستخدم أو الأدوات المعتمدة في الدراسة	العنوان	الدراسة
- توصلت الدراسة إلى أن إفصاح الشركات عن مسؤوليتها الاجتماعية يكسبها صورة وسمعة جيدة تؤثر على سلوكيات أصحاب المصلحة اتجاهها.	منهج تحليل المحتوى لمجموعة من الشركات ذات الأسهم المدرجة في البورصة البرتغالية.	Factors influencing social responsibility disclosure by portuguese companies	(Branco & Rodrigues, 2008)
- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي.	اعتمدت الدراسة على مؤشر « KEJI » لقياس المسؤولية الاجتماعية لـ 1222 شركة كورية، في حين استخدمت الدراسة كل من المؤشرات التالية لقياس الأداء المالي: (ROA, ROE, Tobins'Q) ونموذج تحليل انحدار لقياس الأثر بينهما.	Corporate Social Responsibility and Corporate Financial performance: Evidence From Korea	(Jong-Seo, Kwak, & Choe, 2010)
- كشفت النتائج الكمية أن هناك علاقة إيجابية بين عمر الشركة ونوع الصناعة ومستوى تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات الليبية. كما أظهرت النتائج النوعية علاقة إيجابية بين جميع العوامل التي تؤثر على مستويات المسؤولية الاجتماعية ومستوى إفصاحها.	منهج تحليل المحتوى لمجموعة من التقارير السنوية لـ 40 شركة ليبية في الفترة بين (2007-2009)	Factors Influencing Levels of Corporate Social Responsibility Disclosure by Libyan Firms: A Mixed Study	(Bayoud, Kavanagh, & Slaughter, 2012)

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

<p>- توصلت الدراسة إلى أن الشركات التايلندية تفصح عن الأنشطة الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية بالخصوص المعلومات المتعلقة بالمجتمع والموظف.</p> <p>- تشير كذلك نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومقاييس الأداء المالي (NPM, Tobins'Q, ROA).</p> <p>- وجدت الدراسة أن لأعضاء مجلس الإدارة تأثير كبير على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات التايلندية محل الدراسة.</p>	<p>منهج تحليل محتوى للتقارير السنوية لـ 323 شركة مدرجة في بورصة تايلاند (SET)، والمؤشرات التالية لقياس الأداء المالي: (NPM, ROA, Tobins'Q, EPS)</p>	<p>Corporate Social Responsibility Disclosure and Financial Performance: Evidence From Thailand</p>	<p>(Jitaree, 2015)</p>
<p>- أظهرت نتائج الدراسة أن للأداء البيئي تأثير معنوي إيجابي قوي على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).</p> <p>- في حين كان للإفصاح الاجتماعي تأثير كبير على العائد على حقوق الملكية (ROE) دون وجود تأثير له على العائد على الأصول (ROA).</p> <p>- بينما توصلت الدراسة لوجود تأثير كبير للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وللأداء البيئي في أن واحد على الأداء المالي بمقاييسه.</p>	<p>منهج تحليل المحتوى لشركات التصنيع والبنية التحتية والخدمات المدرجة في بورصة أندونيسيا للفترة (2012-2013)</p>	<p>The Effect of Environmental Performance And Corporate Social Responsibility Disclosure Towards Financial Performance (Case Study to Manufacture, Infrastructure, And Service Companies That Listed At Indonesia Stock Exchange)</p>	<p>(Angelia & Suryaningsih, 2015)</p>
<p>- وجد أن للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تأثيرا مباشرا وآخر غير مباشر على أسعار الأسهم، من خلال أهمية قيمة الأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية.</p>	<p>دراسة ميدانية لعينة من الشركات الإسبانية المدرجة بالبورصة.</p>	<p>Corporate social responsibility disclosure and market valuation :Evidence from spanish listed firms</p>	<p>(Reverte, 2016)</p>
<p>- توصلت الدراسة إلى أن جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية</p>	<p>دراسة ميدانية لـ 171 شركة غير مالية مدرجة في سوق الأسهم</p>	<p>Determinants and consequences of CRS disclosure quantity</p>	<p>(Alotaibi, 2016)</p>

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

<p>للشركات كان مرتبطا إيجابيا بحجم مجلس الإدارة وحجم لجنة التدقيق.</p> <p>- يؤدي الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية إلى تحسين سمعة الشركة وعلاقتها بأصحاب المصلحة.</p> <p>- وجود ارتباط إيجابي بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركة.</p>	<p>السعودي بين الفترة 2013 و2014، استخدمت الدراسة مؤشرا لقياس عن المسؤولية الاجتماعية لقياس كمية وجودة الإفصاح، ولقياس قيمة الشركة ب (Tobin (و ROA).</p>	<p>and quality: Evidence From Saudi Arabia</p>	
<p>- للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية تأثير كبير على العائد على الأصول، بينما لا يوجد لها تأثير على العائد على حقوق الملكية (ROE) ولا على قيمة الشركة (PBV).</p>	<p>اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار البسيط والمتوسط لدراسة تأثير الإفصاح الاجتماعي على مؤشرات الأداء المالي (ROA, ROE, PBV) للشركات التعدين المدرجة في بورصة أندونيسيا.</p>	<p>Effect of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance With Audit Quality as a Moderating Variable</p>	<p>(Dewi & Monalisa, 2016)</p>
<p>- أظهرت نتائج الدراسة أن شركات الأدوية الصيدلانية المدرجة في بورصة باكستان تشارك في مستوى أعلى من الإفصاح مقارنة بشركات الأدوية الأخرى.</p> <p>- أظهرت نتائج الانحدار أن ملكية العلامة التجارية تعمل كوسيط بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات.</p>	<p>منهج تحليل المحتوى لعينة من شركات الأدوية الصيدلانية المدرجة في بورصة باكستان.</p>	<p>Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance: Case Study of Listed Pharmaceutical Firms of Pakistan</p>	<p>(Malik & Kanwal, 2016)</p>
<p>- وجود تأثير سلبي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (CSR_{dis}) على أدائها المالي بالنسبة للمدى القصير وذلك لصناعات التعدين والاستثمار والنقل، أما على مستوى المدى الطويل فالتأثير كان سلبي كذلك لجميع البلدان وجميع الصناعات باستثناء المغرب.</p> <p>- الأداء المالي للشركات في إفريقيا لا يعتمد بشكل كبير على ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات بل</p>	<p>منهج تحليل محتوى بالاعتماد على القوائم والتقارير السنوية ل 158 شركة مدرجة في 6 دول إفريقية، ومؤشر (ROA) لقياس الأداء المالي على المدى القصير، ومؤشر (ROE) لقياس الأداء المالي على المدى الطويل.</p>	<p>The Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance of Firms in Africa</p>	<p>(Mansaray, Yuanyuan, & Brima, 2017)</p>

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

يعتمد على عوامل أخرى مثل الرافعة المالية، حجم رأس المال والحجم.			
- وجود تأثير إيجابي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أدائها المالي في الشركات المدرجة في سوق الأسهم الفيتنامية.	منهج تحليل محتوى لقياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالاعتماد على القوائم والتقارير السنوية لـ 43 شركة مدرجة في سوق الأسهم الفيتنامية خلال الفترة (2006-2016)، في حين استخدم مؤشر العائد على الأصول (ROA) لقياس الأداء المالي.	Effect of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance	(Hang, 2018)
- وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للبنوك الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي (كلما ارتفع مستوى الإفصاح الاجتماعي كانت ربحية البنك الإسلامي أفضل).	منهج تحليل محتوى بالاعتماد على القوائم والتقارير السنوية لمجلس التعاون الخليجي لقياس (CSR) لعينات البنوك الإسلامية 24 مصرف من 5 دول، والمؤشرين (ROA, ROE) لقياس الأداء المالي.	The Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance: Evidence from the GCC Islamic Banking Sector	(Platonova, Asutay, Dixon, & Sabri, 2018)
- توصلت الدراسة إلى أن جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الأندونيسية محل الدراسة كان بدرجة متوسطة.	منهج تحليلي وصفي	Corporate Social Responsibility Disclosure (CSR) Quality In Indonesian Public Listed Companies	(Pratama, 2019)
- توصلت الدراسة إلى أن مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لدى البنوك منخفضة. في حين وجدت أن الإفصاح عن الاستدامة له تأثير إيجابي وهام على أداء البنوك.	منهج تحليل المحتوى لفحص الإفصاح الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للشركات، كما تم استخدام الانحدار الديناميكي لدراسة تأثير ذلك على الأداء المالي للبنوك المدرجة في الأسواق المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة.	Impact of economic, environmental, and corporate social responsibility reporting on financial performance of UAE banks	(Ould Daoud Ellili & Nobanee, 2023)
- أظهرت النتائج أن البعد الاجتماعي أكثر فعالية في زيادة الأداء المالي للشركات مقارنة بالبعد البيئي، وأن أداء الشركات ذات التوجه الاجتماعي	انحدار (OLS) لقياس تأثير العلاقة بين الأداء الاجتماعي والبيئي على الأداء المالي لـ 435 شركة مدرجة من الاقتصاديات	Corporate social responsibility, industry concentration, and firm performance: Evidence from	(Saeed, Alnori, & Gohar, 2023)

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

أكثر استقرار في الصناعات ذات المنافسة العالية مقارنة بالشركات الموجهة بيئياً.	الآسيوية للفترة (2007-2017).	emerging Asian economies	
- تشير النتائج إلى أهمية الأداء في تحفيز قرارات الشركة المختلفة في تحديد مستوى مشاركتهم الاجتماعية والإفصاح عنها.	منهج تحليلي وصفي	How historical and social aspirations reshape the relationship between corporate financial performance and corporate social responsibility	(Saridakis, Angelidou, & Woodside, 2023)

المصدر: من إعداد الباحث.

دراسة بيود وآخرون 2012 (Bayoud et al) تهدف الدراسة لاستكشاف العوامل المؤثرة في مستويات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للشركات الليبية (كعمر الشركة ونوع الصناعة والحجم)، حيث أنها اعتمدت على منهج تحليل المحتوى واستخدمت الأساليب الكمية والنوعية لجمع البيانات لتحديد مستوى الإفصاح الاجتماعي في الشركات الليبية. وقد كشفت النتائج الكمية والنوعية أن هناك علاقة إيجابية بين عمر الشركة ونوع الصناعة ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الليبية حيث أن النتيجة لا تختلف بشكل كبير عن الشركات في البلدان المتقدمة التي تتأثر بعوامل مماثلة. ويمكن تفسير ذلك أن الشركات الليبية تفصح عن الأنشطة الاجتماعية في تقاريرها السنوية لاكتسابها سمعة وصورة جيدة كونها تتصرف وفقاً لتوقعات أصحاب المصلحة.

دراسة أنجليا وآخرون 2015 (Angelia et al) هدفت الدراسة إلى قياس تأثير الأداء البيئي والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لشركات التصنيع والبنية التحتية والخدمات المدرجة في بورصة أندونيسيا للفترة (2012-2013)، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها وجود تأثير معنوي موجب قوي للأداء البيئي والإفصاح الاجتماعي في آن واحد على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وهذا يشير إلى أن الشركة تقوم بالإفصاح عن المعلومات التي ستعزز من قيمة المساهمين وتكسبها شرعية اجتماعية وتعظم قوتها المالية على المدى الطويل.

اتفقت دراسة جونج سيو وآخرون 2010 (Jong-seo et al) مع دراسة ماليك وكانوال 2016 (Malik & Kanwal)، ودراسة 2018 (Hang) مع دراسة جيتار 2015 (Jitaree) على هدف مشترك يتمثل في قياس تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على الأداء المالي، من خلال

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

اعتمادهم على منهج تحليل محتوى التقارير المالية لقياس (CSRD)، ماعدا دراسة (Jong-seo) فقد اعتمدت على مؤشر (KEJI) لقياس الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (CSRD) وهو مؤشر من المؤشرات الأخلاقية للشركات يقيس التزاماتها الاجتماعية ويتكون من سبعة أبعاد (الصحة، المساهمة في المجتمع، حماية المستهلك، حماية البيئة، الرضا الوظيفي، المساهمة في الاقتصاد، تحقيق العدالة). وعلى الرغم من اختلاف عينة الشركات المختارة من قبل الدراسات من ناحية الحجم وكذلك البلدان التي تنتمي لها العينات والقطاع (شركات الأدوية الصيدلانية في بورصة باكستان، شركات كورية مدرجة في سوق الأسهم الفيتنامية، الشركات التايلندية المدرجة في بورصة SET) إلا أنهم توصلوا لنتائج مماثلة، تتمثل أهمها في وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات. كما أنهم أوصوا بضرورة تطوير إطار قانوني لممارسة المسؤولية الاجتماعية والكشف عنها وإنشاء المزيد من الحوافز والمزايا الضريبية من قبل الحكومات، والاستمرار في نشر وزيادة الوعي بهذا النوع من الأنشطة على نطاق واسع.

دراسة ريفرت 2016 (Reverte) هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على أسعار الأسهم بالطريقة المباشرة والغير مباشرة، من خلال تفاعل الإفصاح مع المتغيرات المحاسبية الرئيسية كالأرباح والقيمة الدفترية لحقوق الملكية، من خلال دراسة ميدانية لعينة من الشركات الإسبانية، ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أنها وجدت تأثير للإفصاح على أسعار الأسهم. وأوصت الدراسة بتشجيع المستثمرين على زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، أو الاستثمار في الشركات التي تولى اهتماما بالمسؤولية الاجتماعية.

دراسة داوي وآخرون 2016 (Dewi et al) هدفت الدراسة لقياس تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لشركات التعدين المدرجة في بورصة أندونيسيا، وقد خلصت الدراسة لوجود تأثير سلبي للإفصاح الاجتماعي على قيمة الشركة (PBV) وكذا على العائد على حقوق الملكية (ROE)، وقد يكون هذا بسبب نظرة المستثمرين لتلك الإفصاحات الاجتماعية على أنها تكاليف تتبناها الشركة وتلتزم بها إجباريا وليس بشكل طوعي.

اتفقت دراسة العتيبي 2016 (Alotaibi) مع دراسة برانكو ورودرiguez 2008 (Braco & Rodrigus) على نتائج مشتركة على الرغم من اختلاف المناهج والطرق التي استخدمتها الدراستين في

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

نفس المجال (مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات)، فتمثل هذه النتائج في أن إفصاح الشركة عن مسؤوليتها الاجتماعية يكسبها سمعة جيدة، تؤثر على علاقتها بأصحاب المصلحة وأيضا على سلوكياتهم معها وقراراتهم.

دراسة مانساري وآخرون (Mansaray et al) 2017 سعت هذه الدراسة لتقييم تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لـ 158 شركة مدرجة في ست دول إفريقية (جنوب إفريقيا، وكينيا ونيجيريا والمغرب ومصر وموريشيوس)، وقد تم جمع البيانات أيضا في ست صناعات. حيث أن الدراسة اعتمدت على منهج تحليل المحتوى بالاعتماد على التقارير السنوية وتقارير الاستدامة لشركات العينة، أما لقياس الأداء المالي فقد اعتمدت على مؤشر العائد على الأصول (على المدى القصير) ومؤشر العائد على حقوق الملكية (على المدى الطويل). وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للإفصاح الاجتماعي على الربحية المالية للشركات على المدى القصير بالنسبة لقطاعات معينة، ونفس التأثير على المدى الطويل لجميع البلدان وجميع القطاعات، ويمكن تفسير ذلك بأن تبني الشركات لهذا النوع من الأنشطة والإفصاح عنها يعد تكلفة إضافية لا تولد منافع اقتصادية، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الاقتصاديات الأفريقية ضعيفة إما بسبب الافتقار إلى مؤسسات قوية أو عدم وجود سياسات حكومية صارمة، أو أن مديري الشركات من أنصار فريدمان في المدرسة الفكرية التي تستند على "أن المسؤولية الاجتماعية للشركات الوحيدة هي زيادة أرباحها إلى أقصى حد". وقد أوصت الدراسة بتشجيع صناع القرار والساسة والمستثمرين والمديرين وكل الهيئات الأخرى على الترويج وتعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية، كما ينبغي كذلك على الحكومات وضع سياسات موحدة للمسؤولية الاجتماعية وتقديم الدعم الفني للمؤسسات المتبناة لأنشطتها.

دراسة براتاما (Pratama) 2019 هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس جودة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية (CSR)، بشأن الكشف عن المعلومات البيئية والاجتماعية للشركات الأندونيسية المدرجة في القائمة العامة (PLC) في التقرير السنوي لسنة 2017 وفقا لأحد معايير (GRI) كمبدأ توجيهي. وقد استندت بيانات الدراسة التي تم جمعها على المعلومات البيئية وكل العناصر الاجتماعية الأخرى المفصّل عنها في التقارير السنوية وتقارير الاستدامة التي تنشرها الشركات الأندونيسية محل الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة (CSR) في الشركات الأندونيسية كانت بدرجة متوسطة وهذا يشير إلى أن الشركات تكافح من أجل تلبية توقعات أصحاب المصلحة.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

اتفقت دراسة ولد داود وآخرون (Ould daoud et el) 2023 مع دراسة بلاتونوفا وآخرون (Platonova et al) 2018 على هدف مشترك يتمثل في أن كلا الدراستين هدفتا إلى قياس تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك، كما أنهما اعتمدتا على نفس المنهج ألا وهو منهج تحليل المحتوى لفحص وقياس مستوى الإفصاح الاجتماعي للبنوك، وكذلك مؤشرات الأداء المالي (ROA) العائد على الأصول و (ROE) العائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات (ROS)، وعلى الرغم من اختلاف العينة المختارة من قبل الدراستين (عينة الدراسة الأولى البنوك المدرجة في الأسواق المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة بينما كانت عينة الدراسة الثانية بنوك اسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي كالبحرين قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية) إلا أنهما توصلا لنفس النتائج التي تلخص في وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للبنوك وأدائها المالي، وقد تتوافق النتيجة مع نظرية أصحاب المصلحة وفرضية "التأثير الاجتماعي" و"نظرية الإدارة الجيدة" ويمكن تفسير ذلك بأن أنشطة المسؤولية الاجتماعية تكسب البنوك شرعية اجتماعية وتمكنهم من استقطاب عملاء جدد والاستفادة من المزيد من الودائع وتحقيق ربحية أكبر على المدى الطويل.

دراسة سعيد وآخرون (Saeed et al) 2023 ترى أن الأداء البيئي والاجتماعي ركيزتين من أركان المسؤولية الاجتماعية التي تسعى لتعزيز مزاياها التنافسية وإظهار التزام الشركات اتجاه المجتمع، لذلك هدفت الدراسة لتوضيح دور الأداء الاجتماعي والبيئي في التأثير على أدائها المالي، وذلك استنادا على عينة مكونة من 435 شركة مدرجة في 8 أسواق آسيوية ناشئة في الفترة بين (2007-2017) ودراسة كيف يمكن أن يختلف ذلك التأثير في ظل مستويات مختلفة من المنافسة الصناعية. وقد خلصت الدراسة إلى أن للبعد الاجتماعي فاعلية أكثر في زيادة الأداء المالي مقارنة بالبعد البيئي وأن أداء الشركات ذات التوجه الاجتماعي تكون أكثر استقرارا في الصناعات ذات المنافسة العالية مقارنة بالشركات المهتمة بالجوانب البيئية، كما أن الدراسة تدعم وجهة النظر القائلة إن الشركات المسؤولة اجتماعيا تتمتع بميزة تنافسية على نظيرها من الشركات (منافسيها) مما يحقق لها ذلك زيادة في ربحيتها، وأن المشاركة الاجتماعية تعد عنصرا مهم للأعمال التجارية لتعزيز تمايز المنتجات في الإستراتيجية التسويقية وزيادة ولاء العملاء، ومساعدة أصحاب المصلحة في اتخاذ قراراتهم من خلال تقييمهم لأداء الحوكمة البيئية والاجتماعية.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

دراسة ساريداكيس وآخرون 2023 (Saridakis et al) تهدف هذه الدراسة لمراجعة بحوث حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات بالنسبة للتطلعات التاريخية والاجتماعية، وذلك من خلال انتهاج المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمدت على النظرية السلوكية للشركة في التحليل، وقد أشارت النتائج إلى أهمية الأداء المالي في تحفيز قرارات الشركة المختلفة في تحديد مستوى مشاركتهم الاجتماعية.

3-4 ما يميز الدراسة الحالية

استنادا إلى المراجعة الشاملة للدراسات السابقة في مجال الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، تمت الملاحظة أن الدراسة الحالية تتميز عن الأدبيات السابقة في أنها تسعى لتطوير واقتراح نموذج جديد للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في بيئة جديدة (موجه للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية)، وقياس وتحليل تأثيره على ربحية هذه المؤسسات، وهذا ما يختلف عن الأدبيات السابقة التي ركز نصفها على دراسة العلاقة بين الإفصاح الاجتماعي والأداء المالي دون اقتراح نموذج محدد أو قائمة مالية اجتماعية جديدة، بينما اهتم النصف الآخر بقياس مستويات الإفصاح الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيه مع تطبيق نماذج قائمة مسبقا. رغم هذه الاختلافات تتفق الدراسة الحالية مع الأدبيات السابقة في استخدام مؤشرات الأداء المالي التقليدية، تحديدا مؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE) ومؤشر العائد على الأصول (ROA)، مما يضمن هذا قابلية المقارنة مع النتائج ويعزز صحة الاستنتاجات.

الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

خلاصة الفصل:

يعكس هذا الفصل الأهمية المتزايدة لموضوع الدراسة، مسلطا الضوء على حاجة أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين إلى التقارير المالية وغير المالية للشركات بغية إجراء تقييماتهم واتخاذ قرارات رشيدة. وقد تناول الفصل عرضا لأسس محاسبة المسؤولية الاجتماعية مركزا على القياس المحاسبي الاجتماعي ومؤشراته والعوائق التي تحول دون تطبيقه، بالإضافة إلى الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والهيئات والمنظمات المحاسبية المهنية المتعلقة بتنظيمه عالميا.

ومن زاوية أخرى لقد تم عرض نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وفقا للمداخل الثلاثة (مدخل القياس الوصفي، مدخل قياس عناصر التكاليف الاجتماعية، مدخل التكلفة والعائد)، مع تحليل وتقييم النماذج التابعة لكل مدخل استنادا إلى معايير الشمولية وأسلوب القياس وإمكانية التطبيق، فضلا عن تحديد نقاط القوة والضعف. وقد شكلت هذه النماذج الحجر الأساس لبناء التصور المبدئي للنموذج المقترح للدراسة الساعي إلى سد الفجوات الموجودة في النماذج السابقة.

كما أوضح الجزء الأخير من الفصل طبيعة العلاقة القائمة بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي مستندا إلى الأسس النظرية والدراسات الميدانية السابقة. وقد خلص التحليل النظري إلى أن النظرية الشرعية ونظرية أصحاب المصلحة تقدمان تفسيراً لتأثير الإفصاح الاجتماعي على الأداء المالي مشيرا إلى أن ممارسة المسؤولية الاجتماعية والكشف عنها يؤديان إلى تحسين الأداء للشركات. وهو ما أكدته معظم الدراسات الميدانية السابقة.

ولتتحقق من كل ذلك ومن الأهداف المسطرة للدراسة، سيتم في الفصل القادم فحص مدى التزام الشركات الاقتصادية الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها، مع اقتراح نموذج محاسبي موجه لها وقياس تأثيره على الأداء المالي. مع توضيح العينة المختارة والأدوات المستخدمة ونماذج الدراسة.

الفصل الثالث:

منهجية الدراسة

تمهيد الفصل

استكمالاً للإطار النظري الذي تضمن مختلف جوانب وأبعاد المسؤولية الاجتماعية بما في ذلك الإفصاح المحاسبي عنها ونماذجه المتعددة، وبعد عرض وتحليل أهم الأدبيات السابقة ذات الصلة لا بد من تدعيم الجانب النظري واختبار فرضيات الدراسة ميدانياً. لهذا الغرض سيتم إجراء دراسة قياسية على عينة قصدية من الشركات الجزائرية الاقتصادية.

يهدف هذا الفصل إلى توضيح المنهجية المتبعة في الدراسة، وآليات جمع البيانات. وسيتم تقسيم

الفصل وفقاً للمحاور التالية:

- تحديد عينة الدراسة وطرق جمع البيانات؛
- عرض نماذج الدراسة؛
- قياس متغيرات الدراسة.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

1- عينة الدراسة وطرق جمع البيانات:

تستند هذه الدراسة إلى عينة قصدية من الشركات الاقتصادية الجزائرية التي تقوم بالإفصاح عن قوائمها المالية لدى المركز الوطني للسجل التجاري الجزائري. تم اختيار العينة وجمع البيانات وفقا للمنهجية والخطوات التالية:

- سحب عينة أولية تضم 400 شركة من قاعدة بيانات المركز الوطني للسجل التجاري.
- تصفية العينة الأولية وذلك باستبعاد مؤسسات التأمين والمؤسسات المالية والبنوك، نظرا لاعتمادها على نظام محاسبي مالي خاص لا يتوافق مع متطلبات الدراسة الحالية.
- اختيار 150 مؤسسة اقتصادية جزائرية موزعة على مستوى التراب الوطني كعينة أولية للدراسة.
- جمع البيانات المالية للشركات والمصرح بها لدى المركز الوطني للسجل التجاري المتمثلة في القوائم المالية (الميزانية جانب الأصول والخصوم وجدول حسابات النتائج) للسنة المالية 2021 ذلك أن التأثير سيدرس على المدى القصير.
- جمع البيانات ميدانيا وذلك عبر إجراء مقابلات مع محاسبي المؤسسات في مختلف الولايات (أم البواقي، قالمة، قسنطينة، سكيكدة، سطيف، جيجل، بجاية، الجزائر، وهران، برج بوعرييج وغيرها).
- جمع معلومات حول مؤشرات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وبيانات أخرى ذات صلة بنماذج الدراسة.
- تقليص حجم العينة إلى 120 مؤسسة بسبب عدم استقبال بعض الشركات.
- استبعاد 14 شركة إضافية بسبب وجود قيم متطرفة قد تؤثر سلبا على صحة نتائج الدراسة. حيث تتمثل هذه الأسباب في وجود قيم مفقودة ضرورية لحساب بعض المؤشرات (كمتغير النمو)، كذلك سبب آخر يتمثل في وجود نسب مديونية لبعض الشركات مرتفعة بشكل غير اعتيادي، وغيرها من الأسباب.
- استقرت العينة النهائية على 106 مؤسسات اقتصادية سيتم تحليل بياناتها.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

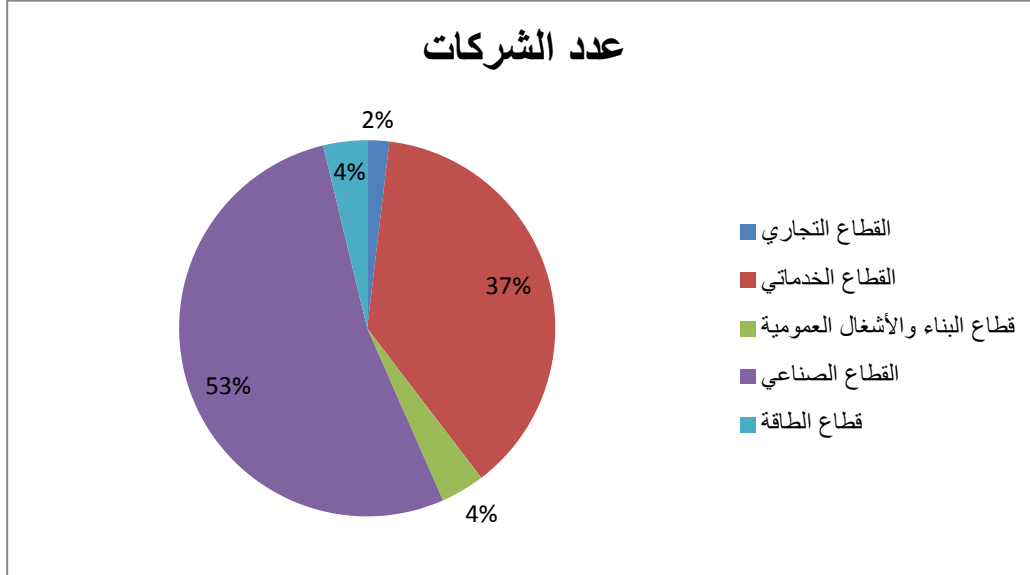
امتدت عملية جمع البيانات وضبطها مدة سنة، وسيتم فيما يلي توزيع العينة النهائية حسب القطاعات والولايات وكذا حسب نوع الملكية خاصة أم عامة في الجداول الموالية:

الجدول رقم (14): توزيع شركات العينة حسب القطاعات

رمز قطاع الشركة	قطاع الشركة	عدد الشركات	النسبة المئوية
CS (100)	القطاع التجاري	02	%1.88
SS (200)	القطاع الخدماتي	40	%37.73
CPS (300)	قطاع البناء والأشغال العمومية	04	%3.78
IS (400)	القطاع الصناعي	56	%52.83
ES(500)	قطاع الطاقة	04	%3.78
	المجموع	106	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على العينة التي تم جمعها.

الشكل رقم (05): توزيع شركات العينة حسب قطاع النشاط



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (14).

يلاحظ أن نسب توزيع شركات العينة محل الدراسة على القطاعات الخمس متباعدة في مجملها، حيث يأتي القطاع الصناعي أولاً بنسبة 52.83%، ثم يليه القطاع الخدماتي 37.73% وكذلك قطاع

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

البناء والأشغال العمومية وقطاع الطاقة بنسبة مماثلة قدرت ب 3.78%، أما القطاع التجاري بنسبة 1.88%.

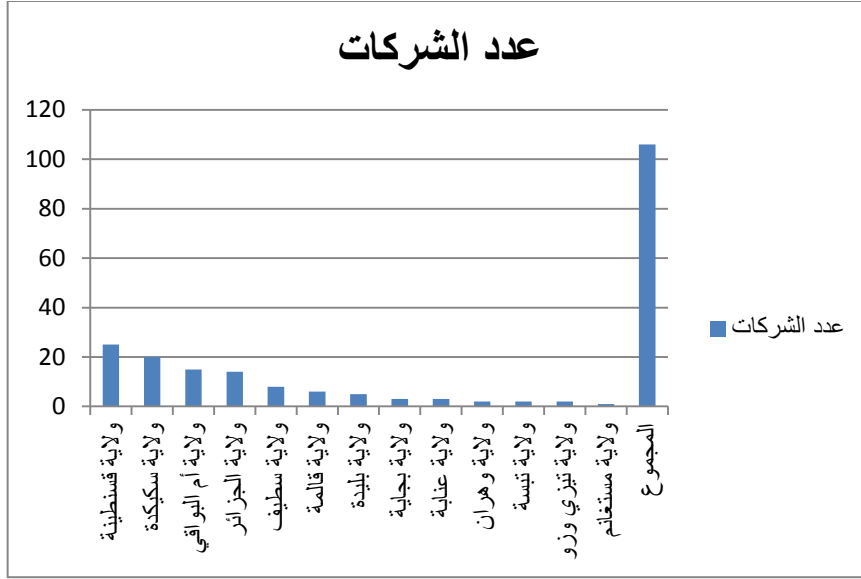
الجدول رقم (15): توزيع شركات العينة حسب الولايات

الولايات	عدد الشركات
ولاية قسنطينة	25
ولاية سكيكدة	20
ولاية أم البواقي	15
ولاية الجزائر	14
ولاية سطيف	08
ولاية قالمة	06
ولاية بليدة	05
ولاية بجاية	03
ولاية عنابة	03
ولاية وهران	02
ولاية تبسة	02
ولاية تيزي وزو	02
ولاية مستغانم	01
المجموع	106

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على العينة التي تم جمعها.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

الشكل رقم (06): توزيع شركات العينة حسب الولايات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (15).

يظهر التحليل الجغرافي لعينة الدراسة تركزا ملحوظا للشركات المدروسة في عدة ولايات محددة، وهي أم البواقي، قسنطينة، وسكيكدة بالإضافة إلى بعض الولايات المجاورة. هذا التوزيع الجغرافي غير المتكافئ يمكن تفسيره بعامل القرب الجغرافي من موقع الباحث، مما سهل عملية جمع البيانات وإجراء المقابلات الميدانية لأكثر عدد ممكن من الشركات.

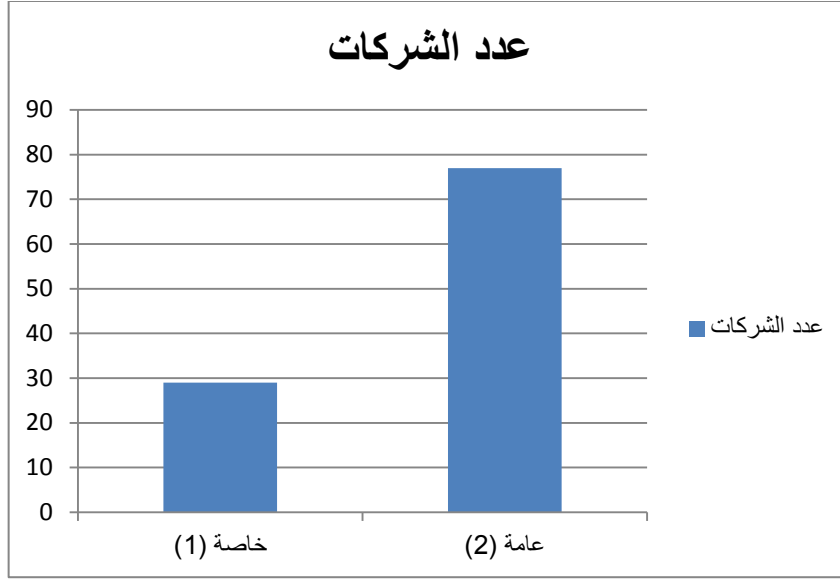
الجدول رقم (16): توزيع شركات العينة حسب نوع الملكية

النسب المئوية	عدد الشركات	نوع الملكية
%27.36	29	خاصة (1)
%72.64	77	عامة (2)
%100	106	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على العينة التي تم جمعها.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

الشكل رقم (07): توزيع شركات العينة حسب طبيعة الملكية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (16).

تشير نتائج الجدول والشكل إلى هيمنة واضحة للمؤسسات العمومية في تشكيل العينة المدروسة. حيث يظهر توزيع الشركات حسب طبيعة ملكيتها ارتفاعا ملحوظا بنسبة 72% للمؤسسات العمومية مقارنة بنظيرتها من القطاع الخاص.

2- نماذج الدراسة:

يمكن توضيح العلاقة بين الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية للشركات محل الدراسة وفقاً للنموذج المقترح ومردوديتها المالية (العائد على الأصول) في النماذج الموالية:

$$\text{ROA} = \beta_1 \text{SI}_i + \beta_2 \text{WI}_i + \beta_3 \text{ENVI}_i + \beta_4 \text{CI}_i + \beta_5 \text{GVLI}_i + \beta_6 \text{Lev}_i + \beta_7 \text{Age}_i + \beta_8 \text{Grow}_i + \beta_9 \text{PM}_i + \beta_{10} \text{Industry FE}_i + \beta_{11} \text{Equity FE}_i + C + \varepsilon \dots \dots \dots (01)$$

$$\text{ROA} = \beta_1 \text{Lev}_i + \beta_2 \text{Age}_i + \beta_3 \text{Grow}_i + \beta_4 \text{PM}_i + \beta_5 \text{CRSD}_i + \beta_6 \text{Industry FE}_i + \beta_7 \text{Equity FE}_i + C + \varepsilon \dots \dots \dots (02)$$

$$\text{ROA} = \beta_1 \text{SI}_i + \beta_2 \text{WI}_i + \beta_3 \text{ENVI}_i + \beta_4 \text{CI}_i + \beta_5 \text{GVLI}_i + \beta_6 \text{Lev}_i + \beta_7 \text{Age}_i + \beta_8 \text{Grow}_i + \beta_9 \text{PM}_i + \beta_{10} \text{SI} \times \text{Grow}_i + \beta_{11} \text{WI} \times \text{Grow}_i + \beta_{12} \text{ENVI} \times \text{Grow}_i + \beta_{13} \text{CI} \times \text{Grow}_i + \beta_{14} \text{GVLI} \times \text{Grow}_i + \beta_{15} \text{Industry FE}_i + \beta_{16} \text{Equity FE}_i + C + \varepsilon \dots \dots \dots (03)$$

$$\text{ROA} = \beta_1 \text{Lev}_i + \beta_2 \text{Age}_i + \beta_3 \text{Grow}_i + \beta_4 \text{PM}_i + \beta_5 \text{CRSD}_i + \beta_6 \text{CRSD} * \text{Grow}_i + \beta_7 \text{Industry FE}_i + \beta_8 \text{Equity FE}_i + C + \varepsilon \dots \dots \dots (04)$$

يمكن توضيح العلاقة بين الإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية للشركات محل الدراسة وفقاً للنموذج المقترح والعائد على حقوق الملكية في النماذج الموالية:

$$\text{ROE} = \beta_1 \text{SI}_i + \beta_2 \text{WI}_i + \beta_3 \text{ENVI}_i + \beta_4 \text{CI}_i + \beta_5 \text{GVLI}_i + \beta_6 \text{Lev}_i + \beta_7 \text{Age}_i + \beta_8 \text{Grow}_i + \beta_9 \text{PM}_i + \beta_{10} \text{Industry FE}_i + \beta_{11} \text{Equity FE}_i + C + \varepsilon \dots \dots \dots (05)$$

$$\text{ROE} = \beta_1 \text{Lev}_i + \beta_2 \text{Age}_i + \beta_3 \text{Grow}_i + \beta_4 \text{PM}_i + \beta_5 \text{CRSD}_i + \beta_6 \text{Industry FE}_i + \beta_7 \text{Equity FE}_i + C + \varepsilon \dots \dots \dots (06)$$

$$\text{ROE} = \beta_1 \text{SI}_i + \beta_2 \text{WI}_i + \beta_3 \text{ENVI}_i + \beta_4 \text{CI}_i + \beta_5 \text{GVLI}_i + \beta_6 \text{Lev}_i + \beta_7 \text{Age}_i + \beta_8 \text{Grow}_i + \beta_9 \text{PM}_i + \beta_{10} \text{SI} \times \text{Grow}_i + \beta_{11} \text{WI} \times \text{Grow}_i + \beta_{12} \text{ENVI} \times \text{Grow}_i + \beta_{13} \text{CI} \times \text{Grow}_i + \beta_{14} \text{GVLI} \times \text{Grow}_i + \beta_{15} \text{Industry FE}_i + \beta_{16} \text{Equity FE}_i + C + \varepsilon \dots \dots \dots (07)$$

$$\text{ROE} = \beta_1 \text{Lev}_i + \beta_2 \text{Age}_i + \beta_3 \text{Grow}_i + \beta_4 \text{PM}_i + \beta_5 \text{CRSD}_i + \beta_6 \text{CRSD} * \text{Grow}_i + \beta_7 \text{Industry FE}_i + \beta_8 \text{Equity FE}_i + C + \varepsilon \dots \dots \dots (08)$$

حيث أن:

CRSD: المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

EnvI: المؤشر البيئي.

SI: المؤشر الاجتماعي.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

GVLI: مؤشر حوكمة الشركات والجانب القانوني.

WI: المؤشر الخاص بالعمال.

CI: المؤشر الخاص بالمستهلك.

Lev: مديونية الشركة المقاسة بمجموع الديون المالية على مجموع أصول الشركة في نهاية السنة.

Age: عمر الشركة المقاس بعدد السنوات منذ تأسيس الشركة.

Grow: معدل نمو الشركة (يعبر عن التغير في رقم الأعمال من سنة لأخرى).

PM: نسبة هامش الربح المقاسة بقسمة النتيجة الصافية على صافي مبيعات الشركة.

ROA: المؤشر المالي يقيس العائد على الأصول.

ROE: المؤشر المالي يقيس العائد على حقوق الملكية.

Industry FE: متغير وهمي يقيس تأثير اختلاف الصناعات.

Equity FE: متغير وهمي يقيس تأثير نوع الملكية.

C: قيمة الثابت، ويعبر عن المردودية المالية للشركة في ظل عدم وجود تأثير للمسؤولية الاجتماعية والمتغيرات المستقلة الأخرى.

ε : الخطأ العشوائي

$\beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4 \beta_5 \beta_6 \beta_7 \beta_8 \beta_9 \beta_{10} \beta_{11} \beta_{12} \beta_{13} \beta_{14} \beta_{15}$: معاملات الانحدار.

I: يعبر عن الشركة.

3- قياس متغيرات الدراسة:

فيما يلي سيتم عرض كيفية قياس كل من المتغير التابع والمستقل والمتغيرات الضابطة.

3-1 قياس المتغير التابع:

المتغير التابع يتمثل في الأداء المالي ويتم قياسه باستخدام مؤشرين رئيسيين:

3-1-1 معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity- ROE):

يعد من المؤشرات المهمة في قياس الأداء المالي حيث يقيس كفاءة الإدارة في استغلال أموال المساهمين ويتم حسابه وفق العلاقة التالية: (النتيجة الصافية / إجمالي حقوق الملكية).

3-1-2 معدل العائد على الأصول (Return on Assets-ROA):

يوضح هذا المؤشر مدى فعالية وقدرة الشركة على تحقيق الأرباح من مواردها المتاحة. ويتم حسابه وفق العلاقة التالية: (النتيجة الصافية / إجمالي الأصول).

اختيار هذين المؤشرين يستند إلى دراسات سابقة في مجال تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي. ومن بين هذه الدراسات دراسة ولد داود وآخرون (Ould daoud et al, 2023) وكذا دراسة بلاتونوف وآخرون (Platonova et al, 2018) فكلتا الدراستين هدفنا إلى قياس تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك. بالإضافة إلى دراسة داوي وآخرون (Dewi et al, 2016) فقد درست تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لشركات التعدين المدرجة في بورصة أندونيسيا. جميع هذه الدراسات اعتمدت على مؤشري (ROA, ROE) لقياس الأداء المالي، مما يدعم اختيار هذين المؤشرين في الدراسة الحالية. هذا الاتساق مع الدراسات السابقة يعزز من صحة المنهجية المتبعة ويسهل المقارنة مع نتائج الأبحاث السابقة في هذا المجال.

3-2 قياس المتغير المستقل:

لقياس المتغير المستقل المتمثل في الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية تم تطوير نموذج قياس متعدد الأبعاد استنادا إلى مراجعة شاملة وتحليل نقدي للأدبيات السابقة. يتكون هذا النموذج من خمسة أبعاد رئيسية، كل منها يضم مجموعة من المؤشرات الفرعية. تتمثل هذه الأبعاد في:

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

- البعد الاجتماعي: يشمل الأنشطة التي تتبناها الشركة والتي تهدف إلى تحسين رفاهية المجتمع الذي تنشط فيه.
- بعد العمال: يتضمن مؤشرات تعكس الممارسات الهادفة إلى تحقيق الرضا الوظيفي وتحسين بيئة العمل.
- البعد البيئي: يقيس جهود الشركة في مجال حماية البيئة والحد من الآثار البيئية السلبية لأنشطتها.
- بعد المستهلك: يركز على الممارسات المتعلقة بجودة المنتجات وخدمة العملاء ورضا المستهلكين.
- بعد حوكمة الشركات والجانب القانوني: تم دمج الجانب القانوني مع آليات حوكمة الشركات لاعتبارات منهجية سيتم توضيحها لاحقاً في تحليل النماذج.

سيتم عرض أبعاد النموذج وتفاصيل المؤشرات الفرعية لكل بعد في الجدول الموالي:

الجدول (17): النموذج المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

رموز المتغيرات	المتغيرات	تفصيح الشركة (0/1)
مؤشرات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CRSD)		
SI	المؤشر الاجتماعي	
S1	التكفل بالأعمال الخيرية والرياضية والتعليمية (كالتبرعات لجمعيات خيرية، أو لنادي رياضية)	
S2	دعمها لبرامج تحد من الأوبئة والأمراض	
S3	استحداث فرص عمل جديدة (امتصاص البطالة)	
S4	إعانة العائلات المعوزة في المناسبات الدينية (كشهر رمضان، الأعياد إلى غير ذلك)	
S5	تدريب الخريجين الجدد للعمل	
S6	احترام عادات وتقاليد المنطقة	
S7	أنشطة لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة	

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

	تخصيص صناديق للتعليم أو لتقديم منح دراسية أو للمشاركة في مؤتمرات وتظاهرات علمية	S8
	دعم ضحايا الكوارث الطبيعية	S9
	أخرى:	S10
المؤشر الخاص بالعمال		WI
	توفير برامج تكوينية وتدريبية لتنمية المهارات الإدارية والفنية	W1
	الحوافز والمكافآت ورفع الأجور	W2
	الامتثال لمعايير الصحة والسلامة المهنية في مكان العمل (وجود خدمات صحية)	W3
	إجازات مدفوعة	W4
	خدمات النقل والإسكان للعاملين	W5
	برامج لتشغيل الأقليات	W6
	دعم الشركة حضور موظفيها للمؤتمرات والتظاهرات العلمية	W7
	توفير خدمات التأمين والضمان الاجتماعي للعاملين	W8
	تقديم مساعدات مادية في الحالات التالية: (حالة الوفاة، المرض، تأدية مناسك الحج أو العمرة، النجاحات إلى غير ذلك).	W9
	تعترف الشركة بالنقابات العمالية	W10
	وجود مدرسة الحضانة الخاصة بأطفال العاملين	W11
	أخرى:	W12
المؤشر البيئي		EnvI
	الحد من الآثار السلبية الناتجة عن عمليات الشركة	Env1
	الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية	Env2
	الحد من تلوث الماء والهواء والتربة	Env3
	التشجير وزيادة المساحات الخضراء	Env4
	الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات البيئية	Env5
	تجميل البيئة وتنمية المواطن الطبيعية	Env6
	إعادة تدوير النفايات	Env7
	المشاركة في حملات التوعية للحفاظ على البيئة	Env8
	اعداد اتفاقيات مع مؤسسات نقل النفايات وحرقتها في مناطق متخصصة	Env9

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

	الحصول على شهادة الإيزو (14000) لحماية البيئة	Env10
	استخدام الطاقة النظيفة	Env11
	التقرير حول الانبعاثات	Env12
	استخدام موارد وتقديم منتجات صديقة للبيئة	Env13
	أخرى:	Env14
	مؤشر الخاص بالمستهلك	CI
	وضع سياسات مستقبلية لتطوير المنتجات او الخدمات	C1
	اتاحة كل المعلومات الخاصة بسلامة المنتج أو الخدمة	C2
	إعداد بحوث حول دوافع وسلوكيات الزبائن (البحث والتطوير)	C3
	التسويق والإعلان الصادق للمنتج	C4
	تحديد أسعار مناسبة للمنتج أو للخدمة	C5
	الحصول على شهادة إيزو (iso 9000) الخاصة بمعيار الجودة	C6
	توفر نظام لخدمة العملاء وقياس مدى رضاهم، والاهتمام بشكواهم ومقترحاتهم والرد عليها	C7
	وجود أجهزة اختبار أمان المنتج	C8
	أخرى:	C9
	مؤشر الجانب القانوني وحوكمة الشركات	GVLI
	حرص الشركة على احترام أخلاقيات الأعمال	L1
	احترام الشركة للاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان	L2
	تجنب الرشاوى والفساد المالي والإداري	L3
	تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم وعدم التهرب الضريبي	L4
	الالتزام بالقوانين والتشريعات الصادرة عن الحكومة	L5
	للشركة مجلس إدارة يتخذ القرارات الهامة لها	Gv1
	يجتمع أعضاء المجلس أكثر من 6 اجتماعات في السنة	Gv2
	تنوع القيادة (حصة المرأة في مجلس الإدارة)	Gv3
	للشركة مدقق داخلي أو لجنة تدقيق	Gv4
	تصرح الشركة بقوائمها المالية وبرنامجها السنوي للأعمال التي تقوم بها	Gv5
	تمتلك الشركة موقعا الكترونيا	Gv6
	التقارير التي يتم الافصاح عنها واضحة وغنية بالمعلومات	Gv7

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

	يشارك كل المساهمين في انتخاب المدراء	GV8
	إمكانية التصويت عبر ممثل أو عبر البريد الإلكتروني	Gv9
	مؤشر الأداء الاقتصادي (تحقق الشركة أرباح في السنوات الأخيرة)	Gv10
	أخرى:	Gv11
	معلومات أخرى	
	قطاع الشركة	AS
	القطاع التجاري	CS
	القطاع الخدماتي	SS
	قطاع البناء والأشغال العمومية	CPS
	القطاع الصناعي	IS
	قطاع الطاقة	ES
	عمر الشركة (تاريخ تأسيسها)	Age
	نوعها خاصة أم عامة	PP

المصدر: من إعداد الباحث

هذا النموذج المتكامل يهدف إلى توفير قياس شامل للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، مع مراعاة مختلف جوانب التفاعل بين الشركة وأصحاب المصلحة المتعددين.

جميع المتغيرات القيم "1" أو "0" مما يعكس ما إذا كانت الشركة تفصح وتتبنى أبعاد المسؤولية الاجتماعية. تم قياس الأبعاد باستخدام المتوسط لكل بعد، وتم تطبيق نفس الطريقة لقياس المتغيرات الضابطة، حيث تم حسابها بالمتوسط أيضا.

3-3 قياس المتغير المعدل: والمتمثل في نمو الشركات

- متغير نمو الشركات (GROW): يشير هذا المتغير إلى نمو إيرادات الشركة ويعبر عنه بالتغير في رقم الأعمال من سنة إلى أخرى.

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

3-4 قياس المتغيرات الضابطة:

تتمثل المتغيرات الضابطة للدراسة فيما يلي:

- متغير مديونية الشركات (Lev): يشير هذا المتغير إلى نسبة الديون التي تتحملها الشركة مقارنة بأصولها في نهاية السنة.
- متغير عمر الشركات (Age): عمر الشركة يقاس بعدد السنوات منذ تأسيس الشركة.
- متغير هامش ربح الشركات (PM): يقيس هذا المتغير مدى ربحية الشركة عن طريق مقارنة الربح الصافي بالإيرادات (صافي مبيعات الشركة).
- المتغير الوهمي الخاص باختلاف القطاعات (Industry FE): متغير يقيس تأثير اختلاف الصناعات.
- المتغير الوهمي الخاص بطبيعة الملكية (Equity FE): متغير يقيس تأثير نوع الملكية خاصة أم عامة.

تقوم الدراسة بتحليل جميع المتغيرات والبيانات باستخدام البرمجية الإحصائية (Stata) الإصدار 17.

خلاصة الفصل

استنادا إلى ما تم تقديمه في هذا الفصل، تم تسليط الضوء على العناصر الأساسية للمنهجية البحثية المتبعة. حيث تم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها بدقة، مع توضيح الأساليب المتنوعة لجمع البيانات، والتي تشمل الجمع اليدوي عبر المقابلات الشخصية والاستعانة بالبيانات المتوفرة لدى المركز الوطني للسجل التجاري.

كما تم عرض نماذج الدراسة بشكل مفصل، مع تبيان طرق قياس المتغيرات بمختلف أنواعها المستقلة والتابعة والضابطة. بالإضافة إلى ذلك تم تحديد الأساليب الإحصائية التي سيتم الاعتماد عليها في تحليل البيانات.

الفصل الرابع:

نتائج الدراسة ومناقشتها

تمهيد الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في إطار النموذج المقترح للإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية والمتغير التابع. تتمثل المتغيرات المستقلة في ستة مؤشرات رئيسية: المؤشر الاجتماعي، مؤشر العمال، المؤشر البيئي، مؤشر المستهلك، المؤشر القانوني وحوكمة الشركات، والمؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة. أما المتغير التابع فيتمثل في الأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية. يتبع البحث منهجية منظمة تبدأ بعرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، يليها تحليل الارتباط بين المتغيرات كما سيتم التحقق من عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات التفسيرية، بالإضافة إلى ذلك سيتم توضيح شروط النمذجة والتطرق إلى المشاكل القياسية المحتملة والأساليب الإحصائية المستخدمة لمعالجتها.

في الختام سيقدم الفصل نتائج الدراسة لكل نموذج على حدة، متبوعة بتحليل معمق ومناقشة لهذه النتائج ومقارنتها بالدراسات السابقة واختبار فرضيات الدراسة الخاصة بكل نموذج.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

1- الإحصاء الوصفي:

يمكن تحليل بيانات الدراسة باستخدام الإحصاء الوصفي لجميع متغيرات نماذج الدراسة سواء المتغيرات التفسيرية (المستقلة) أو المتغيرات التابعة في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
ROA	106	0.024	0.091	-0.237	0.582
ROE	106	0.013	0.301	-2.005	0.963
SI	106	0.532	0.229	0.111	1.000
WI	106	0.739	0.155	0.364	1.000
ENVI	106	0.313	0.284	0.000	0.923
CI	106	0.665	0.343	0.000	1.000
GVLI	106	0.867	0.069	0.650	1.000
CRSD	106	0.664	0.148	0.348	0.971
LEV	106	0.519	0.249	0.014	0.990
AGE	106	31.972	14.468	5.000	60.000
GROW	106	0.059	0.489	-1.908	2.571
PM	106	-0.124	0.678	-3.576	2.852

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

من خلال الجدول يلاحظ أن:

- متوسط مؤشر العائد على الأصول للشركات الاقتصادية الجزائرية كان 2.4%.
- أقصى قيمة حققتها الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة في عائدها على الأصول هي 58.2% بينما أقل قيمة حققتها هي 2.37%، وحسب المتوسط فإن 50% فأكثر معدل العائد على الأصول للشركات أكبر من 2.4% و 50% فما أقل فإن معدل العائد على أصول الشركات الاقتصادية محل الدراسة أقل من 2.4%.
- من الجدول يتبين أن أعلى قيمة في مؤشر العائد على حقوق الملكية بلغت 0.963 مما يعني أن الشركة التي حققت هذه النسبة تكسب 96.3% كأرباح مقابل كل دينار تستثمره، في المقابل

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

كانت أدنى قيمة للمؤشر 2.005-، مما يشير إلى أن الشركة تخسر 2 دينار مقابل كل دينار مستثمر.

- تشير نتائج الدراسة إلى أن متوسط المؤشر الاجتماعي (Social Index) للمشاهدات الموجودة كان 53.2 نقطة وهذا ما يدل على أن 53.2% من الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة تتبنى البعد الاجتماعي بنشاطاته بمستوى مقبول، في حين يوجد 47% منها لم تول اهتماما كافيا بهذا الجانب ولم تدرج رفاهية المجتمع ضمن أهدافها الاستراتيجية. فقد قدرت أدنى نسبة للبعد الاجتماعي ب 11% وبالرجوع لقاعدة البيانات نجد أن هذه النسبة حققت من طرف شركة التخطيط وهي شركة خدماتية، وقد لوحظ أن الشركات الأخرى ذات النسب المنخفضة تنتمي غالبيتها للقطاع الخدماتي خاصة منها المتخصصة في تقديم الدراسات، ويفسر ذلك بأن الشركات التي لا ترتبط أنشطتها الإنتاجية مباشرة بالمجتمع تميل إلى تخصيص موارد أقل للبعد الاجتماعي للمسؤولية الاجتماعية. في المقابل حققت المؤسسة المينائية بسكيكدة أعلى نسبة في المؤشر الاجتماعي وهذا يعكس حرص الشركة وسعيها لتحقيق النفع العام للمجتمع الذي تنشط فيه وذلك من خلال تكفلها بالأعمال الخيرية اتجاه الجمعيات والنوادي الرياضية ودعمها لبرامج تحد من الأوبئة والأمراض، كذلك مشاركتها في استحداث فرص عمل جديدة وتقليلها من البطالة والعديد من المبادرات الاجتماعية الأخرى.

- متوسط المؤشر الخاص بالعمال (Workers index) كان 73.9% وهي تعد نسبة مقبولة وجيدة وتشير إلى أن غالبية الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة تولي اهتماما كبيرا بتعزيز الأمان الوظيفي والرفاهية للعاملين. في حين أن الحد الأدنى (الأعلى) بلغ 36.4% (100%). وبالرجوع لقاعدة البيانات نجد أن تلك النسبة المطلقة حققت من طرف المؤسسة المينائية بسكيكدة وهذا ما يدل على الالتزام الكامل للشركة بتنفيذ جميع الأنشطة المحددة ضمن نموذج الدراسة المقترح، وهو ما يبرز تقانيها في تحسين أدائها على الصعيدين الداخلي والخارجي وبذلك تبرز الشركة كنموذج يحتذى به بين الشركات المدروسة في تطبيق المسؤولية الاجتماعية بجميع أبعادها.

- متوسط تبني الشركات والإفصاح عن مؤشرها البيئي (Environmental Index) كان بنسبة 31.3% وهي تعد نسبة ضعيفة مقارنة بنسب تبني الشركات للأبعاد الأخرى للمسؤولية

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

الاجتماعية، وقد تراوحت قيم المؤشر بين 0% كحد أدنى و93.2% كحد أقصى وهذا ما يعكس التباين الواضح في الوعي والجهود البيئية للشركات الاقتصادية الجزائرية اتجاه البيئة. برزت المؤسسة المينائية بسكيكدة مرة أخرى كنموذج رائد في الأداء البيئي مقارنة ببقية شركات العينة محققة أعلى نسبة في هذا المجال. في المقابل سجلت بعض الشركات الخدماتية مثل شركة الدراسات والإنجاز، شركة النقل، شركة الاستيراد والتصدير للأثاث، شركة التخطيط، عيادة نوميديا وبعض الشركات الأخرى غيابا تاما للممارسات البيئية. يمكن تفسير هذا التباين في الأداء البيئي بين الشركات استنادا إلى طبيعة نشاطها، فمن المحتمل أن الشركات الخدمية قد لا ترى ضرورة ملحة لتبني استراتيجيات بيئية نظرا لطبيعة عملها التي قد لا تتطلب أن يكون لها دور بيئي، فعلى سبيل المثال الشركات المتخصصة في تقديم الدراسات والأبحاث قد لا تجد نفسها بحاجة للقيام بنشاط يحد من الآثار السلبية البيئية كونها لا تساهم بشكل مباشر في إحداث تلك الآثار، كما أن طبيعة نشاطها لا تستدعي تطبيق برامج إعادة تدوير النفايات أو المشاركة في مبادرات تشجير وزيادة المساحات الخضراء إلى غير ذلك من النشاطات البيئية.

- أظهرت نتائج الدراسة أن متوسط المؤشر الخاص بالمستهلك (Consumer Index) بلغ 66.5% وهي نسبة متوسطة ومقبولة للقول إن الشركات الاقتصادية محل الدراسة تهتم بتحقيق ولاء العملاء، تراوحت قيم المؤشر بين 0 كحد أدنى و1 كحد أقصى، حيث حققت مجموعة من الشركات القيمة القصوى لهذا البعد من بين هذه الشركات الشركة الوطنية لتكرير وتوزيع المنتجات البترولية (نافطال)، الشركة الوطنية لإنتاج الأدوية (صيدال)، شركة بيوفارم، الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سونطراك)، شركة سيفستال للصناعات الغذائية وملبنة صومام، ذلك أن تلك الشركات لها سياسات مستقبلية لتطوير منتجاتها وخدماتها كما تخصص مصاريف للبحث والتطوير وإعداد بحوث حول دوافع وسلوكيات الزبائن وقد تحصلت على شهادة الإيزو الخاصة بمعيار الجودة ولها العديد من النشاطات الأخرى في هذا الجانب.

- المؤشر الخاص بالحوكمة والجانب القانوني (GVRLI) في هذا المؤشر تم دمج بعدين من أبعاد المسؤولية الاجتماعية (CSR) ألا وهما مؤشر حوكمة الشركات (Corporate Governance Index) ومؤشر الجانب القانوني (Legal Index) ذلك أن النتائج أوضحت أن جميع شركات العينة تطبق الجانب القانوني بنسبة 100% كون أن جلها تحترم القوانين وتحرص على احترام

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

أخلاقيات الأعمال وتلتزم بكل الأطر واللوائح القانونية وكل التشريعات الصادرة من الحكومة. في المقابل قدر متوسط نسبة مؤشر حوكمة الشركات ب 72% وهي نسبة جيدة تعكس أن أغلب الشركات تحرص على تطبيق آليات الحوكمة وتخضع لضوابط إدارية محددة، في حين متوسط دمج المؤشرين (GVLI) حقق نسبة 86% وكانت قيمه محصورة بين 0.65 و 1.

- كشفت الدراسة أن المتوسط العام للمؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية (CSRDI) للشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة وفقا للنموذج المقترح بلغ 66.4%، في حين كانت قيم المؤشر محصورة بين 34.8% و 97.1%. تشير النسبة لمستوى يفوق المتوسط يوضح مدى توجه الشركات الاقتصادية الجزائرية لتبني مبادرات وبرامج المسؤولية الاجتماعية والإفصاح.

- تشير نتائج الدراسة إلى أن متوسط مؤشر عمر شركات العينة (Age) بلغ 3 سنوات، وقد تراوحت أعمار الشركات بين حد أدنى قدره 5 سنوات للشركة الأحدث (5: Min age) والتي تأسست في عام 2019، وحد أقصى يبلغ 60 عاما للشركة الأقدم في العينة.

- بلغ متوسط مؤشر النمو (Growth) لشركات الدراسة 5.9% في حين أن الحد الأدنى (الأعلى) للمؤشر هو 1.908 - (2.57)، وهو ما يعكس تباينا ملحوظا في أداء الشركات وتراجع نمو أدنى شركة حققت 1.98% (تطور مبيعات أعلى شركة حققت 2.57%).

- متوسط مؤشر المديونية بلغ 51.9% في حين أن الحد الأدنى (الأعلى) للمؤشر كان 1.4% (99%) وهي نسبة مقبولة تعكس واقع المديونية في الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة.

تشير نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات نماذج الدراسة لوجود تباين في تبني الشركات الاقتصادية الجزائرية لأبعاد المسؤولية الاجتماعية. فقد سجل المتوسط الاجتماعي للمشاهدات الموجودة 53.2%، بينما بلغ مؤشر العمال 73.9%، أما المؤشر الخاص بالمستهلك فقد وصل إلى 66.5%، في حين حقق المؤشر القانوني وحوكمة الشركات نسبة 86%. وتدل تلك النتائج على اهتمام الشركات الاقتصادية بالأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية بنسب تفوق المتوسط وتقريبا بنفس الوزن، ومع ذلك لوحظ أن هذا الاهتمام لم يمتد بنفس القدر ليشمل البعد البيئي.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

استنادا إلى ما سبق تم تحديد المؤسسة المينائية بسكيكة كنموذج متميز ضمن شركات العينة المختارة وفق هذه الدراسة، وقد تميزت المؤسسة بتنفيذها الشامل لمختلف أنشطة المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المتعددة محققة بذلك نسب أداء مرتفعة في هذا المجال.

2- الارتباط بين متغيرات الدراسة:

قبل اختبار صحة فرضيات الدراسة وللتأكد من خلو نماذج الدراسة من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات التفسيرية يجب القيام بدراسة الارتباط بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في المؤشرات الخاصة بأبعاد المسؤولية الاجتماعية والمؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وكذا المتغيرات الضابطة. ويتم ذلك من خلال تطبيق مصفوفة الارتباط (Pearson) إذ إن استخدامها يعد أداة قيمة للباحثين في الكشف المبكر عن مشكلات منهجية لا سيما مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات التفسيرية (المستقلة)، مما يسهم في تعزيز دقة وموثوقية الدراسة القياسية. لذلك سيتم دراسة الارتباط بين متغيرات النماذج وتحليلها والكشف عن مشكلة التداخل الخطي إن وجدت.

وفقا للتحليل الاستدلالي سيتم عرض وتحليل نتائج مصفوفة الارتباط (Pearson) لقياس العلاقة

(الارتباط) بين معدل العائد على الأصول (ROA) مع كل متغيرات الدراسة فيما يلي:

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

الجدول رقم (19): مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط معدل العائد على الأصول (ROA) بمتغيرات النماذج

	ROA
ROA	1.000
ROE	0.644***
SI	0.065
WI	0.191**
ENVI	0.067
CI	0.085
GVLI	0.299**
CRSD	0.151
LEV	-0.234**
AGE	-0.038
GROW	0.180*
PM	0.494***
Note: ***,** and * indicates % 1, %5 and %10 significance respectively	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تشير نتائج التحليل الاستدلالي إلى وجود ارتباط إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، حيث تبين أن زيادة معدل العائد على الأصول للشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة يؤدي إلى ارتفاع عائدها على حقوق الملكية بنسبة فوق المتوسط تقدر ب 64.4%، وهذا ما يعكس كفاءة إدارة الشركات وقدرتها على تحقيق أرباح مرتفعة من خلال استغلالها الأمثل لمواردها. فالإدارة الفعالة تتجلى في قدرتها على اتخاذ قرارات استثمارية وتمويلية رشيدة إضافة إلى الاستخدام الكفء للأصول فكل تلك العوامل تساهم في تعزيز العائد على حقوق الملكية وتحسين الأداء المالي للشركة بشكل عام.

لوحظ وجود ارتباط موجب ضعيف إلا أنه معنوي عند 5% بين معدل العائد على الأصول والمؤشر الخاص بالعمال، وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما تبنت الشركات الاقتصادية الجزائرية المبادرات الخاصة بمؤشر العمال وما يرتبط به من أنشطة سينعكس ذلك إيجابا على معدل العائد على الأصول بنسبة 19%. ويمكن تفسير هذه العلاقة الإيجابية بطريقتين تتمثلان في:

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

- زيادة إنتاجية العمال وتحقيق الرضا الوظيفي لهم: استثمار الشركة في تدريب الموظفين وتحسين بيئة العمل يؤدي إلى رفع مستوى مهاراتهم وكفاءتهم ويحقق الرضا الوظيفي لهم وهو ما يزيد من إنتاجيتهم وجودة عملهم ويساهم ذلك في تحقيق أرباح أكبر باستخدامهم الجيد للإمكانيات المتاحة.
- تعزيز الابتكار: الموظفون الراضون والمحفزون من قبل الشركات يميلون إلى أن يكونوا أكثر إبداعا وابتكارا من غيرهم، مما يحسن ذلك من العمليات الداخلية ويعزز ميزة الشركة التنافسية ويزيد من عوائدها.

تشير النتائج كذلك إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين معدل العائد على الأصول والمؤشر القانوني وحوكمة الشركات، وهذا يدل على أن زيادة تطبيق شركات العينة لمؤشر حوكمة الشركات والتزامها بكل الأطر واللوائح القانونية يؤثر إيجابا على عائدها على الأصول (مردوديتها المالية) بنسبة 29.9% أقل من المتوسط. يفسر ذلك بأن الالتزام بالقوانين والحوكمة الجيدة يعزز من شفافية وثقة أصحاب المصلحة من مستثمرين ومساهمين مما يزيد فرص حصول الشركات على تمويل إضافي واستثمارات أكبر تعزز من قدرتها على تحقيق الأرباح وبالتالي يتحسن الأداء المالي للشركات.

وجود ارتباط سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% بين معدل العائد على الأصول ومديونية الشركات بنسبة أقل من المتوسط تقدر ب 23.4%، وهذا يدل على أنه كلما زادت مديونية الشركات محل الدراسة يسفر ذلك إلى انخفاض مردوديتها المالية (عائدها على الأصول)، في المقابل كلما انخفضت مديونية الشركات أدى ذلك إلى ارتفاع معدل عائدها على الأصول.

تظهر النتائج وجود ارتباط موجب ومعنوي عند مستوى دلالة 1% بين معدل العائد على الأصول ونسبة هامش الربح، يعكس هذا الارتباط المتوسط العلاقة الإيجابية بين المتغيرين، بمعنى آخر كلما ارتفع هامش ربح الشركات ارتفع بشكل مباشر معدل العائد على الأصول.

وجود علاقة إيجابية ضعيفة عند مستوى معنوية 10% بين معدل العائد على الأصول ونمو الشركات، وهذا يدل على أنه كلما تطورت مبيعات الشركات الاقتصادية محل الدراسة وزاد معدل نموها هذا يؤدي إلى زيادة معدل عائدها على الأصول بنسبة 18%.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط بين معدل العائد على الأصول والمؤشرات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية، والتي تشمل المؤشر الاجتماعي، المؤشر البيئي، المؤشر الخاص بالمستهلك، بالإضافة إلى المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

يتضح من النتائج وجد ارتباط سلبي ضعيف جدا بنسبة 3% بين معدل العائد على الأصول وعمر الشركات إلا أن هذا الارتباط غير معنوي.

وفقا للتحليل الاستدلالي سيتم عرض وتحليل نتائج مصفوفة الارتباط (Pearson) لقياس العلاقة (الارتباط) بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) مع كل متغيرات الدراسة فيما يلي:

الجدول رقم (20): مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط معدل العائد على الأصول (ROE)

بمتغيرات النماذج

	ROE
ROE	1.000
SI	0.123
WI	0.245**
ENVI	0.095
CI	0.008
GVLI	0.221**
CRSD	0.142
LEV	-0.224**
AGE	-0.049
GROW	0.194**
PM	0.306***

Note: ***,** and * indicates %1, %5 and %10 significance respectively

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تشير النتائج إلى عدم وجود ارتباط بين معدل العائد على حقوق الملكية والمؤشرات المختلفة للمسؤولية الاجتماعية، والتي تشمل المؤشر الاجتماعي، المؤشر البيئي، المؤشر الخاص بالمستهلك، بالإضافة إلى المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، كما لا يوجد ارتباط بين معدل العائد على حقوق الملكية وعمر الشركات.

يتضح من خلال الجدول أعلاه وجود ارتباط موجب ومعنوي عند مستوى دلالة 5% بنسبة 24.5% بين معدل العائد على حقوق الملكية والمؤشر الخاص بالعمال (Workers Index) وهذا يعني أنه

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

كلما زاد تبني الشركات الاقتصادية الجزائرية لنشاطات مؤشر العمال زاد معدل عائدها على حقوق الملكية. يمكن تفسير ذلك بتحسين السمعة السوقية للشركات التي تهتم بتحقيق رضی موظفيها فهي غالبا ما تحظى بمكانة وسمعة جيدة تجذب لها عملاء جدد ومستثمرين محتملين فهذا بدوره يزيد من إيرادات واستثمارات الشركة ويحسن من عائدها على حقوق الملكية.

من خلال الجدول يتضح وجود ارتباط موجب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من مؤشري حوكمة الشركات والمؤشر القانوني، هذا يدل على أنه كلما زادت الشركات من تبني آليات حوكمة الشركات وامتثالها للقوانين والأطر واللوائح الحكومية أدى ذلك لزيادة معدل عائدها على حقوق الملكية بنسبة 22.2%.

تشير النتائج إلى وجود ارتباط معنوي سالب عند مستوى معنوية 5% بين معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) ومديونية الشركات (Lev) وهذا يدل على أنه كلما زادت مديونية الشركات محل الدراسة انخفض عائدها على حقوق الملكية، وكلما انخفضت مديونيتها أدى ذلك إلى ارتفاع معدل عائدها على حقوق الملكية بنسبة أقل من المتوسط تقدر ب 22.4%، يمكن تفسير هذه العلاقة السلبية بأن الشركات المثقلة بالديون قد تجد صعوبة في الحصول على تمويل إضافي للمشروعات والاستثمارات الجديدة مما يقيد نموها ويحد من قدرتها على تحقيق عوائد أعلى، وهو ما يؤثر سلبا على عوائد حقوق الملكية.

وجود ارتباط موجب ضعيف عند مستوى دلالة 5% بنسبة 19% بين تطور مبيعات الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة ومعدل العائد على حقوق الملكية، يعني ذلك أن الشركات ذات فرص النمو المرتفعة تحقق عوائد على حقوق الملكية بشكل أعلى.

أظهرت النتائج كذلك وجود علاقة إيجابية معنوية عند 1% بين معدل العائد على حقوق الملكية ونسبة هامش ربح شركات العينة، فقد بلغ معامل الارتباط 30.6% مما يشير إلى علاقة طردية بين المتغيرين وإن الشركات التي تتمتع بهوامش ربح أعلى يزيد ذلك من عائدها على حقوق الملكية.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

وفقا للتحليل الاستدلالي سيتم عرض وتحليل نتائج مصفوفة الارتباط (Pearson) لقياس العلاقة (الارتباط) بين المتغيرات التفسيرية مع بعضهم البعض. فمن خلال الجدول الموالي سيتم عرض مدى ارتباط المؤشر الاجتماعي (SI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى:

الجدول رقم (21): مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط المؤشر الاجتماعي (SI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى

	SI
SI	1.000
WI	0.557***
ENVI	0.691***
CI	0.517***
GVI	0.442***
CRSD	0.843***
LEV	-0.256***
AGE	0.209**
GROW	-0.09
PM	0.083

Note: ***,** and * indicates %1, %5 and %10 significance respectively

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تشير نتائج الدراسة إلى وجود ارتباطات إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين المؤشر الاجتماعي وعدة مؤشرات أخرى، تتراوح قوة هذه الارتباطات من متوسط إلى قوية، حيث سجلت أعلى نسبة ارتباط مع المؤشر البيئي بنسبة 69.1% تليها العلاقة مع مؤشر العمال بنسبة 55.7%، ثم المؤشر الخاص بالمستهلك بنسبة 51.7%، وأخيرا المؤشر القانوني وحوكمة الشركات بنسبة 44.2%. هذه النتائج تشير إلى أن الشركات التي تتبنى مبادرات اجتماعية بشكل أكبر تميل أيضا إلى تعزيز أنشطتها في مجالات أخرى بنسب تفوق المتوسط، وتشمل هذه المجالات تحسين ظروف العمال وتحقيق الرضا الوظيفي وتطبيق آليات حوكمة الشركات، والاهتمام كذلك بأنشطة المستهلك، بالإضافة إلى تبني ممارسات صديقة للبيئة. يمكن تفسير هذه العلاقات الإيجابية من خلال مفهوم تآزر الأنشطة المختلفة للمسؤولية الاجتماعية، فالشركات التي تسعى إلى تحقيق رفاهية المجتمع تميل إلى دمج هذا التوجه مع مجهودها في المجالات البيئية ومجال المستهلك وتعزيز ولاء العمال، هذا التكامل بين الأنشطة المختلفة

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

يؤدي إلى تعزيز بعضها البعض مما ينتج عنه تأثير إيجابي شامل يسهم في تحسين كفاءة وفعالية الشركة بشكل عام ويكسبها صفة المواطنة في المجتمع الذي تنشط فيه. (بالإضافة لتفسير مؤشر عمال والأبعاد)

لوحظ وجد ارتباط موجب معنوي عند مستوى معنوية 5% بين تبني الشركات للبعد الاجتماعي وعمرها، تشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زادت أقدمية الشركات كلما زاد اعتمادها على الممارسات الاجتماعية بنسبة 20%. يمكن تفسير هذه العلاقة بأن الشركات التي تتبنى أنشطة تسعى لتحقيق رفاهية مختلف أفراد المجتمع قد تحظى بدعم وتعاون أكبر من هذه الفئات على المدى الطويل مما يساهم ذلك في استمرارية الشركات ونموها، كذلك الشركات التي تتبنى النشاطات الاجتماعية يعزز ذلك من قدرتها على التكيف مع التحديات التي تواجهها سواء بيئياً أو اجتماعياً فهذه المرونة تمكنها هي الأخرى من الاستمرار والنجاح على المدى الطويل.

لا يوجد ارتباط بين المؤشر الاجتماعي مع كل من المؤشر الخاص بنمو الشركات ومؤشر نسبة هامش الربح.

تشير نتائج مصفوفة الارتباط لوجود علاقة معنوية سالبة عند مستوى معنوية 1% بين المؤشر الاجتماعي ومديونية الشركات. هذا يدل على أن الشركات ذات المديونية المرتفعة تسعى لتقليص مبادراتها الاجتماعية بينما تهدف الشركات ذات المديونية المنخفضة إلى تحقيق الأنشطة الاجتماعية الهادفة لتحقيق رفاهية المجتمع. يفسر ذلك بأن الشركات ذات المديونية المرتفعة قد تجد نفسها مضطرة لتقليص النفقات بما في ذلك نفقاتها على برامج المسؤولية الاجتماعية كإستراتيجية للحد من الالتزامات المالية. في المقابل فإن الشركات ذات المديونية المنخفضة قد تجد نفسها في وضع مالي أكثر استقراراً مما يسمح لها بتوجيه الموارد للمبادرات الاجتماعية.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال الجدول الموالي سيتم عرض وتحليل مدى ارتباط الخاص بالعمال (WI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى:

الجدول رقم (22): مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس مدى ارتباط المؤشر الخاص بالعمال (WI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى

	WI
WI	1.000
ENVI	0.515***
CI	0.352***
GVLI	0.550***
CRSD	0.703***
LEV	-0.196**
AGE	0.189*
GROW	-0.016
PM	0.151

Note: ***, ** and * indicates %1, %5 and %10 significance respectively

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

يوضح الجدول أعلاه وجود علاقات ارتباط موجبة معنوية عند مستوى 1% بين المؤشر الخاص بالعمال وعدد من المؤشرات الأخرى حيث تتراوح قوة هذه الارتباطات بين المتوسطة والأقل توسط، حيث سجلت أعلى نسبة ارتباط مع المؤشر القانوني وحوكمة الشركات بنسبة 55%، تليها العلاقة مع المؤشر البيئي بنسبة 51.5%، بالإضافة إلى المؤشر الخاص بالمستهلك بنسبة 35.2. هذا يدل على أن الشركات التي تولي اهتماما أكبر بقضايا العمال وتحقيق الرضا الوظيفي تميل لاعتمادها لسياسة بيئية أكثر استدامة، وأنشطة أخرى تعزز من تحقيق ولاء العملاء، كما أنها تسعى للتطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات بشكل أكثر فعالية. يمكن تفسير تلك الارتباطات الإيجابية بالثقافة المؤسسية للشركات والتي تتمحور حول المسؤولية الاجتماعية والقيم الأخلاقية، هذه الثقافة تدفع الشركة للاهتمام بكافة الأبعاد على جميع المستويات. فإن سعي الشركات لتبني هذه الممارسات المتكاملة (رضا وظيفي، استدامة بيئية، ولاء عملاء، حوكمة جيدة) يحقق استمراريته ونموها على المدى الطويل.

يوجد ارتباط موجب ومعنوي عند مستوى دلالة 10% وبنسبة ضعيفة بلغت 18% بين تبني الشركات للبعد الخاص بالعمال وعمر الشركات. تشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زادت أقدمية الشركات كلما زاد اعتمادها على الممارسات التي تسعى لتحقيق الرضا الوظيفي بنسبة 18% ويمكن تفسير هذه

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

العلاقة بأن الشركات التي تولي اهتماما بقضايا العمال يعزز ذلك من تعاون العمال ودعمهم للشركة على المدى الطويل فيساهم ذلك في استمرارية الشركات ونموها ونجاحها على المدى الطويل.

لا يوجد ارتباط بين المؤشر الخاص بالعمال مع كل من المؤشر الخاص بنمو الشركات ومؤشر نسبة هامش الربح

وجود ارتباط سالب ومعنوي عند مستوى دلالة 5% بنسبة 19.6% بين المؤشر الخاص بالعمال ومديونية الشركات. هذا يدل على أن الشركات ذات المديونية المرتفعة تسعى لتقليص مبادراتها الثانوية اتجاه العمال بينما تهدف الشركات ذات المديونية المنخفضة إلى تحقيق الأنشطة التي تحقق رفاهية العامل. يفسر ذلك بأن الشركات ذات المديونية المرتفعة قد تجد نفسها مضطرة لتقليص النفقات بما في ذلك نفقاتها على برامج المسؤولية الاجتماعية كإستراتيجية للحد من الالتزامات المالية. في المقابل فإن الشركات ذات المديونية المنخفضة قد تجد نفسها في وضع مالي أكثر استقرارا مما يسمح لها بتوجيه الموارد للمبادرات التي تحقق الرضا الوظيفي.

من خلال الجدول الموالي سيتم عرض مدى ارتباط المؤشر البيئي (ENVI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى:

الجدول رقم (23): مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط المؤشر البيئي (ENVI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى

	ENVI
ENVI	1.000
CI	0.524***
GVLI	0.350***
CRSD	0.843***
LEV	-0.202**
AGE	0.339***
GROW	-0.119
PM	0.051

Note: ***,** and * indicates % 1, %5 and % 10 significance respectively

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

تشير النتائج إلى وجود علاقات ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين المؤشر البيئي و عدة مؤشرات أخرى، تراوحت قوة هذه الارتباطات بين المتوسطة والأقل توسط. حيث سجل ارتباط متوسط مع المؤشر الخاص بالمستهلك بنسبة 52.4%، يليه ارتباط مع المؤشر القانوني وحوكمة الشركات بنسبة 35%. وهذا يدل على أنه كلما تبنت الشركات الممارسات البيئية كلما أصبحت تميل أكثر لتعزيز الأنشطة الموجهة نحو المستهلك وتطبيق آليات حوكمة شركات بشكل فعال. يفسر ذلك بأن الشركات الملتزمة بالاستدامة البيئية غالباً ما تكون رائدة في مجال الابتكار وتطوير حلول مستدامة هذا الابتكار البيئي يعزز من الميزة التنافسية للشركة مما يزيد من جاذبيتها للعملاء ويعزز ولاءهم ويعزز من سمعة الشركة كمؤسسة مواطنة مسؤولة ومستدامة.

تشير النتائج إلى وجود ارتباط موجب معنوي عند مستوى دلالة 1% بين تبني الشركات للبعد البيئي وعمر الشركات. تشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زادت أقدمية الشركات كلما زاد اعتمادها على الممارسات البيئية بنسبة 33.9% ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن الشركات التي تولي اهتماماً بالبيئة يعزز ذلك من سمعة الشركة كمؤسسة مواطنة مسؤولة فيساهم ذلك من استمرارية الشركات ونموها ونجاحها على المدى الطويل.

لا يوجد ارتباط بين المؤشر البيئي وكل من مؤشر النمو ومؤشر نسبة هامش الربح.

وجود ارتباط سالب ومعنوي عند مستوى دلالة 5% بنسبة 20.2% بين المؤشر البيئي ومديونية الشركات. هذا يدل على أن الشركات ذات المديونية المرتفعة تسعى لتقليص مبادراتها اتجاه البيئة بينما تهدف الشركات ذات المديونية المنخفضة إلى تحقيق الاستدامة البيئية للشركات. يفسر ذلك بأن الشركات ذات المديونية المرتفعة قد تجد نفسها مضطرة لتقليص النفقات بما في ذلك نفقاتها على برامج المسؤولية الاجتماعية كإستراتيجية للحد من الالتزامات المالية. في المقابل فإن الشركات ذات المديونية المنخفضة قد تجد نفسها في وضع مالي أكثر استقراراً مما يسمح لها بتوجيه الموارد للمبادرات البيئية.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال الجدول الموالي سيتم عرض وتحليل مدى ارتباط المؤشر الخاص بالمستهلك (CI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى:

الجدول رقم (24): مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط المؤشر الخاص بالمستهلك (CI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى

	CI
CI	1.000
GVI	0.246**
CRSD	0.786***
LEV	-0.266***
AGE	0.088
GROW	-0.155
PM	0.091
Note: ***,** and * indicates %1, %5 and %10 significance respectively	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

الدراسة لم تظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المستهلك وكل من مؤشرات النمو، هامش الربح، عمر الشركات.

أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5% بين مؤشر المستهلك والمؤشر القانوني وحوكمة الشركات بمعدل ارتباط قدره 24.6%، هذا يشير إلى أن تبني الشركات لممارسات تهدف إلى تعزيز رضا العملاء يرتبط بزيادة تطبيقها لآليات الحوكمة والامتثال القانوني. يفسر ذلك بأن الشركات التي تلتزم بالأطر القانونية وتطبق مبادئ الحوكمة الرشيدة يعزز ذلك من قدرتها على اتخاذ قرارات سريعة ورشيقة وتمنحها مرونة تنظيمية أكبر مما يتيح لها التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة وتلبية توقعات العملاء بكفاءة أعلى.

وجود علاقة ارتباط سلبية عند مستوى معنوية 1% بين المؤشر المستهلك ومديونية الشركات. هذا يدل على أن الشركات ذات المديونية المرتفعة تسعى لتقليص مبادراتها الثانوية اتجاه العملاء بينما تسعى الشركات ذات المديونية المنخفضة إلى تحقيق ولاء عملائها. يفسر ذلك بأن الشركات ذات المديونية المرتفعة قد تجد نفسها مضطرة لتقليص النفقات بما في ذلك نفقاتها على برامج المسؤولية الاجتماعية

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

كإستراتيجية للحد من الالتزامات المالية. في المقابل فإن الشركات ذات المديونية المنخفضة قد تجد نفسها في وضع مالي أكثر استقرارا مما يسمح لها بتوجيه الموارد لتحقيق ولاء العملاء.

من خلال الجدول الموالي سيتم عرض وتحليل مدى ارتباط المؤشر القانوني (GVLI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى:

الجدول رقم (25): مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط المؤشر القانوني وحوكمة الشركات

(GVLI) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى

	GVLI
GVLI	1.000
CRSD	0.572***
LEV	-0.252***
AGE	0.215**
GROW	-0.061
PM	0.322***
Note: ***,** and * indicates %1, %5 and %10 significance respectively	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

الدراسة لم تظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المؤشر القانوني وحوكمة الشركات والمؤشر الخاص بنمو الشركات.

وجود علاقة ارتباط سلبية عند مستوى معنوية 1% بين مؤشر حوكمة الشركات ومستوى المديونية، حيث يتبين أن زيادة اعتماد الشركات على المديونية يرتبط بانخفاض تبنيتها لآليات الحوكمة. وعلى العكس فإن الشركات التي تتخفف فيها مستوى المديونية تميل إلى تبني مستويات أعلى من ممارسات حوكمة الشركات.

يوجد ارتباط موجب معنوي عند مستوى دلالة 1% بين تبني الشركات لبعده حوكمة الشركات وعمرها. تشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زادت أقدمية الشركات كلما زاد اعتمادها على آليات الحوكمة الرشيدة، حيث بلغ معامل الارتباط نسبة 21.5%، يفسر ذلك باكتساب الشركات خبرات أكثر في مجال إدارة الأعمال على مدى عمرها التشغيلي مما يجعلها أكثر إدراكا لأهمية الاستراتيجية الرشيدة في تحقيق الاستمرارية والنجاح على المدى الطويل.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

تظهر نتائج الدراسة وجود ارتباط موجب معنوي عند مستوى 1% فقد بلغ معامل الارتباط نسبة أقل من المتوسط قدرت ب 32.2% بين المؤشر القانوني وحوكمة الشركات ومؤشر هامش الربح. تشير هذه النتيجة إلى أن زيادة اعتماد الشركات لآليات الحوكمة الرشيدة والتزامها بالأطر والقوانين والتنظيمات ترتبط بارتفاع نسبة هامش ربحها، ويفسر ذلك بتحسين إدارة الشركة وزيادة شفافيتها يزيد من ثقة المستثمرين والمساهمين فيعزز ذلك من استقرارها المالي وتحقيقها للعوائد ونموها على المدى الطويل.

من خلال الجدول الموالي سيتم عرض وتحليل مدى ارتباط مؤشر المديونية (LEV) بالمتغيرات المستقلة الأخرى:

الجدول رقم (26): مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط مؤشر المديونية (LEV) بالمتغيرات

التفسيرية الأخرى

	LEV
LEV	1.000
AGE	-0.157
GROW	0.176*
PM	-0.064

Note: ***,** and * indicates %1, %5 and %10 significance respectively

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

الدراسة لم تظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المديونية وكل من المؤشرين، مؤشر عمر الشركات، ومؤشر هامش الربح.

تشير نتائج مصفوفة الارتباط لوجود علاقة ارتباط موجبة عند مستوى معنوية 10% بين مؤشر مديونية الشركات ونموها حيث بلغ معامل الارتباط 17%. يفسر ذلك بأنه قد يكون هدف توجه الشركات للاستدانة هو الاستثمار في تحسين العمليات التشغيلية من خلال شراء معدات أو تكنولوجيا جديدة تؤدي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية وبالتالي زيادة المبيعات. أو من زاوية أخرى فقد يكون الهدف زيادة ميزانية التسويق والإعلان عن منتجاتها فيؤثر ذلك إيجاباً على جذب العملاء ومنه زيادة مبيعاتها.

من خلال الجدول الموالي سيتم عرض وتحليل مدى ارتباط مؤشر عمر الشركات (AGE) بالمتغيرات المستقلة الأخرى:

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

الجدول رقم (27): مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط مؤشر عمر الشركات (AGE) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى

	AGE
AGE	1.000
GROW	-0.283***
PM	0.004

Note: ***, ** and * indicates %1, %5 and %10 significance respectively

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

أظهرت الدراسة عدم وجود علاقة ارتباط بين عمر الشركات ونسبة هامش ربحها.

وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين عمر الشركات وتطور مبيعاتها ذلك أنه كلما زادت أقدمية الشركة انخفضت نسبة تطور مبيعاتها بنسبة 28.3%، يفسر ذلك بافتقار بعض الشركات للابتكار والتجديد مقارنة بالشركات الجديدة التي قد تكون أكثر ديناميكية وقدرة على تقديم منتجات وخدمات تلبي احتياجات السوق المتغيرة.

من خلال الجدول الموالي سيتم عرض وتحليل مدى ارتباط مؤشر نمو الشركات المديونية (GROW) بالمتغيرات المستقلة الأخرى:

الجدول رقم (28): مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط مؤشر نمو الشركات (GROW)

بالمتغيرات التفسيرية الأخرى

	GROW
GROW	1.000
PM	0.158

Note: ***, ** and * indicates %1, %5 and %10 significance respectively

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود ارتباط بين مؤشر نمو الشركات وهامش ربحها.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

من خلال الجدول الموالي سيتم عرض وتحليل مدى ارتباط المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية (CSR) بالمتغيرات المستقلة الأخرى:

الجدول رقم (29): مصفوفة الارتباط ل (بيرسون) لقياس ارتباط المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية (CSR) بالمتغيرات التفسيرية الأخرى

	CRSD
ROA	0.151
ROE	0.142
SI	0.843***
WI	0.703***
ENVI	0.843***
CI	0.786***
GVI	0.572***
CRSD	1.000
LEV	-0.306***
AGE	0.262***
GROW	-0.133
PM	0.150

Note: ***,** and * indicates %1, %5 and %10 significance respectively

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تظهر النتائج وجود ارتباط موجب قوي ومعنوي عند مستوى دلالة 1% بين المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وعدد من المؤشرات الأخرى حيث تتراوح قوة هذه الارتباطات بين المتوسطة والقوية، حيث سجلت أعلى نسبة ارتباط مع المؤشر الاجتماعي بنسبة 84.3%، تليها العلاقة مع المؤشر البيئي بنسبة 84.3%، بالإضافة إلى المؤشر الخاص بالعمال بنسبة 70.3%، كذلك بينه وبين مؤشر الحوكمة والجانب القانوني بنسبة 57.2%، أيضا وعمر الشركات بنسبة 26.2%.

يتبين من خلال الجدول وجود ارتباط سالب ومعنوي عند مستوى 10% بنسبة 30.6% بين مديونية الشركات وتبنيها للمؤشر الكلي الخاص بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وهذا يدل على أنه كلما زادت مديونية الشركات قلت مبادرات الشركات اتجاه المسؤولية الاجتماعية. يفسر ذلك بأن الشركات ذات المديونية المرتفعة قد تجد نفسها مضطرة لتقليص النفقات بما في ذلك نفقاتها على برامج المسؤولية الاجتماعية كإستراتيجية للحد من الالتزامات المالية.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

أظهرت النتائج وجود علاقات ارتباط متوسطة إلى ضعيفة بين معظم المتغيرات التفسيرية، مما يشير إلى غياب مشكلة التداخل الخطي بينهما. غير أن هناك استثناء ملحوظ برز في العلاقة بين المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بأبعاده الخمسة (البعد الاجتماعي، البعد الخاص بالعمال، البعد البيئي، البعد الخاص بالمستهلك، البعد القانوني وحوكمة الشركات). إذ تبين وجود ارتباط قوي وإيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% بينهما مما قد يثير إشكالية التداخل الخطي عند نمذجة هذه المتغيرات.

3- نتائج النماذج ومناقشتها

لتحديد العلاقة التأثيرية الموجود بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، سيتم تطبيق نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Ordinary Least Squares, Pooled OLS) ويفترض تجانس معاملات جميع الوحدات المقطعية في العينة، متجاهلاً التأثيرات الفردية أو الزمنية.

3-1 شروط تطبيق طريقة المربعات الصغرى:

ووفقاً لطريقة المربعات الصغرى العادية يجب توفر العديد من الشروط لضمان صحة وموثوقية النتائج والحصول على تقديرات غير متحيزة وفعالة للمعاملات وتتمثل في: (Gauss, 1809)

- افتراض التوزيع الطبيعي
- عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات التفسيرية (Multicollinearity)
- عدم وجود ارتباط ذاتي للبقايا (Independence of error)
- تجانس التباين أو ثبات الخطأ العشوائي (Homoscedasticity)

في إطار التحقق من شروط نماذج الانحدار التجميعي يتم استخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية، تتمثل في:

1- التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة: يتم تقييمه باستخدام مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson) بالإضافة إلى معامل تضخم التباين (VIF).

2- استقلالية بواقي النماذج: سيتم فحصها عبر اختبار (Breusch-Godfery) أو اختبار (Durbin-Watson) وتفسر نتائج الاختبار بما يلي: (Durbin, Watson, 1951 ; Breusch, 1987)

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

- الفرضية الصفرية H_0 : القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة 5% تشير إلى غياب الارتباط الذاتي للبواقي (No Autocorrelation)
 - الفرضية البديلة H_1 : القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يدل على وجود الارتباط الذاتي للبواقي (Autocorrelation).
 - 3- تجانس التباين: يتم الكشف عن مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) من خلال اختبار (Breusch- pagan /Cook-weisberg) هذا الاختبار تم تطويره من قبل باحثين مختلفين الأول كان باسم (trevor breusch & Adrian pagan, 1979) ثم تم تطويره من قبل (R. Dennis Cook & Sanford Weisberg, 1983) ويتم الحكم على نتائجه كما يلي:
 - الفرضية الصفرية H_0 : القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة 5% تشير إلى على ثبات تباين الخطأ العشوائي (Homoskedasticity)
 - الفرضية البديلة H_1 : القيمة الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 5% تدل على وجود مشكل عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity)
- هذه الاختبارات تساعد في ضمان صحة وموثوقية نماذج الانحدار التجميعي من خلال التحقق من الافتراضات الأساسية للنموذج

3-2 تطبيق شروط طريقة المربعات الصغرى في الدراسة:

- شرط عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات المستقلة: تم الاعتماد في الجزء السابق الخاص بدراسة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية على مصفوفة الارتباط (Pearson) وقد تم التوصل من خلالها إلى وجود ارتباط قوي وإيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% بين المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأبعاده الخمسة (البعد الاجتماعي، البعد الخاص بالعمال، البعد البيئي، البعد الخاص بالمستهلك، البعد القانوني وحوكمة الشركات) بنسب قوية قاربت أو تجاوزت القيمة 0.8 مما قد يثير إشكالية التداخل الخطي عند نمذجة هذه المتغيرات. وقد تم التأكد من مشكلة التداخل الخطي من خلال تجاوز جميع معاملات تضخم التباين (VIFs) الحد المقبول 10.

ولمعالجة مشكلة التداخل الخطي سيتم اتباع الإجراء التالي:

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

- فصل المتغيرات التفسيرية المتسببة في مشكلة التداخل في نماذج منفصلة.
- إعادة فحص النتائج بعد تطبيق الإجراء الأول لضمان تحقق شروط طريقة المربعات الصغرى التجميعية.

الجدول الموالي يبين نتائج معاملات تضخم التباين بعد معالجة مشكلة التداخل اخطي:

الجدول رقم (30): معاملات تضخم التباين لمتغيرات النماذج

Variable	VIFs	VIFs
CRSD	-	1.190
ENVI	2.350	-
SI	2.350	-
WI	1.830	-
GVI	1.700	-
CI	1.570	-
AGE	1.260	1.150
GROW	1.170	1.150
PM	1.170	1.060
LEV	1.160	1.130
Mean VIF	1.620	1.140

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

يتضح من خلال الجدول أن جميع معاملات تضخم التباين (VIFs) كانت أقل من القيمة 10 بعد إدراج المتغيرات التفسيرية في نماذج مختلفة، وعليه يمكن الحكم على عدم وجود تداخل خطي بين المتغيرات التفسيرية (multicollinearity).

بعد التأكد من حل مشكلة التداخل الخطي الموجودة بين المتغيرات التفسيرية سيتم فحص النماذج للتأكد من خلوها من مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي (Autocorrelation) وعدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroscedasticity) وذلك باستخدام الاختبارات المشار إليها سابقاً.

عند تطبيق هذه الاختبارات، أشارت النتائج إلى أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Cook-Weisberg) كانت أقل من مستوى الدلالة 5% مما يتم رفض الفرضية الصفرية ويؤكد وجود عدم ثبات التباين. وبالمثل كانت القيمة الاحتمالية لاختبار (Durbin-Watson) أقل من 5% مما يرفض الفرضية الصفرية ويؤكد وجود ارتباط ذاتي للبواقي.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

لمعالجة هاتين المشكلتين سيتم استخدام اختبار (Robust Standard Errors) الذي يوفر تقديرات أكثر دقة. وبعد تطبيق هذا الاختبار تبين أن القيمة الاحتمالية لكلا الاختبارين أصبحت أكبر من 5% مما يعني قبول الفرضية الصفرية والتأكيد على عدم وجود ارتباط ذاتي للبواقي وثبات التباين الخطأ العشوائي.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن نماذج الدراسة تتوافر فيها جميع شروط طريقة المربعات الصغرى العادية التجميعية وهي صالحة للتحليل وسيتم عرض نتائجها ومناقشتها.

3-3 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الأول لمعدل العائد على الأصول:

يفحص هذا النموذج تأثير الأبعاد المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على الأصول، ويمكن التعبير عن النموذج فيما يلي:

$$ROA = \beta_1 SI_i + \beta_2 WI_i + \beta_3 ENVI_i + \beta_4 CI_i + \beta_5 GVLI_i + \beta_6 Lev_i + \beta_7 Age_i + \beta_8 Grow_i + \beta_9 PM_i + \beta_{10} Industry FE + \beta_{11} Equity FE + C + \varepsilon \dots \dots \dots (01)$$

الجدول رقم (31): نتائج نموذج الانحدار الأول لمعدل العائد على الأصول

VARIABLES	Model (ROA) a1	
SI	-0.060	(-1.079)
WI	0.049	(1.107)
ENVI	0.019	(0.536)
CI	0.019	(0.468)
GVLI	0.121	(1.100)
LEV	-0.078*	(-1.951)
AGE	-0.001	(-0.734)
GROW	0.025	(1.162)
PM	0.057***	(2.862)
Constant	-0.077	(-0.759)
Observations	106	
Industry FE	YES	
Equity FE	YES	
R-squared	0.351	
Adj. R ²	0.251	
F test	3.286	
Prob>F	0.000***	
Robust t-statistics in parentheses *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1		

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة (F_Statistic) للنموذج معنوية عند مستوى 1% وهذا ما يؤكد صلاحية النموذج للتحليل. وأن قيمة (R²Adjusted) الخاصة بقوة النموذج بلغت قيمة 25.1% ويفسر ذلك بأن التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الأصول سببها متغيرات النموذج الأول. وبالتالي فإن 74.9% من التغيرات في المردودية المالية للشركات قد تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج الحالي.

تشير نتائج النموذج الموضحة في الجدول إلى عدم وجود دلالة إحصائية لمعاملات تأثير المؤشرات الخمسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وهي: المؤشر الاجتماعي، والمؤشر البيئي، والمؤشر المتعلق بالعمال، والمؤشر القانوني وحوكمة الشركات، والمؤشر الخاص بالمستهلك. وبناء على هذه النتائج يمكن استنتاج أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية لا تؤثر على معدل العائد على الأصول. هذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Angelia & Suryaningsih, 2015) من ناحية أن الإفصاح الاجتماعي لا يؤثر على معدل العائد على الأصول وتختلف معها من ناحية أخرى تتمثل في التأثير المعنوي الموجب القوي للأداء البيئي للشركات على معدل العائد على الأصول. كما تختلف النتيجة مع ما توصلت له الدراسات (زولوم، 2011) (Saeed, Alnori, & Gohar, 2023) أن البعد الاجتماعي أكثر فعالية في زيادة الأداء المالي للشركات مقارنة بالبعد البيئي، وأن أداء الشركات ذات التوجه الاجتماعي أكثر استقراراً وتحسناً في مردوديتها المالية.

أظهرت نتائج النموذج أن معامل تأثير مؤشر هامش الربح إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% وهذا يشير إلى أنه كلما كان هامش ربح الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مرتفع أدى ذلك لزيادة عائدها على الأصول. ويمكن تفسير ذلك بأنه كلما حققت الشركة المزيد من الأرباح من كل وحدة مبيعات سيؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة الربحية مما يشير إلى الاستغلال الأمثل للموارد التشغيلية وإدارة أصولها بكفاءة أكبر فكل دينار يستثمر في الأصول يولد نسبة أعلى من الربح وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

تبين أن معامل تأثير مديونية الشركات محل الدراسة سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 10% هذه النتيجة تشير إلى أن توجه الشركات للاستدانة يخفض من معدلها على العائد على الأصول. ويفسر ذلك بعدة طرق تتمثل أهمها في:

4- تكاليف الفوائد: زيادة مديونية الشركة تؤدي طرديا لارتفاع تكاليف الفوائد التي يجب دفعها على تلك الديون مما سيؤثر ذلك سلبا على النتيجة الصافية للشركة فيقلص من الأرباح المتاحة لتحقيق عائد على الأصول.

5- المخاطر والضغوط المالية: زيادة الاستدانة تفرض ضغوط مالية إضافية على الشركة، مما قد يحد من قدرتها على الاستثمارات في الفرص التي تتاح لها لتحسين كفاءتها التشغيلية وتعزيز ربحيتها.

من جهة أخرى فإن انخفاض مستوى المديونية يرتبط بارتفاع معدل العائد على الأصول ويفسر ذلك بزيادة المرونة المالية للشركة فيستغل ذلك في توسيع فرص الاستثمار تعزز من عائدها على الأصول كالتوسع في أسواق جديدة أو تطويرها لمنتجات جديدة.

تكشف نتائج النموذج عن غياب علاقة تأثير وتأثر بين معدل العائد على الأصول وكل متغيري عمر الشركات ومعدل نموها.

وفقا للنموذج الأول تم دراسة تأثير نوع القطاع التي تنتمي إليه الشركة وكذلك دراسة تأثير نمط الملكية (خاص أم عام) على معدل العائد على الأصول. وقد أسفرت النتائج إلى ما يلي:

جدول رقم (32): نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على الأصول للنموذج الأول

MODEL (a1) testparm i.Industry_code
(1) 200.Industry_code = 0
(2) 300.Industry_code = 0
(3) 400.Industry_code = 0
(4) 500.Industry_code = 0
F(4, 91) = 1.25
Prob > F = 0.2956

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول إلى أن مستوى الدلالة يتجاوز الحد المقبول البالغ 5. وبناء على هذه النتيجة يمكن استنتاج عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لاختلاف القطاعات الصناعية على معدل العائد على الأصول وفقاً للنموذج الأول.

جدول رقم (33): نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على الأصول للنموذج الأول

MODEL (a1) testparm i.Equity_code
(1) 2.Equity_code = 0
F(1, 91) = 0.86
Prob > F = 0.3558

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تظهر النتائج الإحصائية المعروضة في الجدول أن مستوى الدلالة يتجاوز عتبة 5% المعتمدة، وعليه يمكن استنتاج غياب تأثير نوع الملكية سواء كانت خاصة أو عامة على معدل العائد على الأصول وفقاً للنموذج الأول.

وبناء على ما سبق تخلص الدراسة إلى أن كلا من تنوع القطاعات الصناعية وطبيعة الملكية (خاصة أو عامة) لا يؤثران على معدل العائد على الأصول.

3-4 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الثاني لمعدل العائد على الأصول:

يفحص هذا النموذج تأثير المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على الأصول، ويمكن التعبير عن النموذج فيما يلي:

$$ROA = \beta_1 Lev_i + \beta_2 Age_i + \beta_3 Grow_i + \beta_4 PM_i + \beta_5 CRSD_i + \beta_6 Industry FE + \beta_7 Equity FE + C + \varepsilon \dots\dots\dots(02)$$

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

الجدول رقم (34): نتائج نموذج الانحدار الثاني لمعدل العائد على الأصول

VARIABLES	Model a2	
LEV	-0.078**	(-2.053)
AGE	-0.000	(-0.738)
GROW	0.025	(1.123)
PM	0.061***	(3.224)
CRSD	0.048	(1.265)
Constant	0.009	(0.250)
Observations	106	
Industry FE	YES	
Equity FE	YES	
R-squared	0.334	
Adj. R ²	0.264	
F test	4.998	
Prob>F	0.000***	
Robust t-statistics in parentheses *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة (F_Statistic) للنموذج معنوية عند مستوى 1% وهذا ما يؤكد صلاحية النموذج للتحليل. وأن قيمة (R²Adjusted) الخاصة بقوة النموذج بلغت قيمة 26.4% ويفسر ذلك بأن التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الأصول سببها متغيرات النموذج الثاني. وبالتالي فإن 73.6% من التغيرات في المردودية المالية للشركات قد تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج الحالي.

تشير نتائج الدراسة إلى أن معامل تأثير المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية إيجابي لكنه غير معنوي. وهذا يشير إلى عدم وجود تأثير لتبني الشركات الاقتصادية الجزائرية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها على مردوديتها المالية (عائدها على الأصول).

أظهرت نتائج النموذج أن معامل تأثير مؤشر هامش الربح إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% وهذا يشير إلى أنه كلما كان هامش ربح الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مرتفع أدى ذلك لزيادة عائدها على الأصول. ويعود ذلك لإدارة أصول الشركات بكفاءة أكبر فكل دينار يستثمر في الأصول يولد نسبة أعلى من الأرباح وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

تكشف نتائج النموذج عن غياب علاقة تأثير وتأثر بين معدل العائد على الأصول وكل من متغيري عمر الشركات ومعدل نموها.

تبين أن معامل تأثير مديونية الشركات محل الدراسة سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% هذه النتيجة تشير إلى أن توجه الشركات للاستدانة يخفض من معدلها على العائد على الأصول. وذلك بسبب زيادة تكاليف فوائد الديون التي تقلل من الأرباح وكذلك الضغوط المالية على الشركات التي تقيد قدرتها على التوسع وتحقيق الأرباح. من جهة أخرى فإن انخفاض مستوى المديونية يؤثر إيجاباً على ارتفاع معدل العائد على الأصول وذلك بسبب اكتساب الشركات المرونة المالية التي تستغل في توسيع فرص الاستثمار فيعزز ذلك من عائدها على الأصول.

وفقاً للنموذج الثاني تم دراسة تأثير نوع القطاع التي تنتمي إليه الشركة وكذلك دراسة تأثير نمط الملكية (خاص أم عام) على معدل العائد على الأصول. وقد أسفرت النتائج إلى ما يلي:

جدول رقم (35): نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على الأصول للنموذج الثاني

MODEL (a2) testparm i.Industry_code
(1) 200.Industry_code = 0
(2) 300.Industry_code = 0
(3) 400.Industry_code = 0
(4) 500.Industry_code = 0
F(4, 95) = 2.62
Prob > F = 0.0399

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تشير النتائج الإحصائية إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية لتنوع القطاعات الصناعية على العائد على الأصول حيث أن مستوى المعنوية كان أقل من 5%. هذا التباين في المردودية المالية بين القطاعات المختلفة (التجاري، الخدماتي، الطاقة، قطاع الأشغال العمومية، والصناعي) يمكن تفسيره بالاختلافات في الطبيعة الاقتصادية، التكنولوجية، والإطار التشريعي لكل قطاع. فعلى سبيل المثال:

- قطاع الخدمات: قد يشهد القطاع معدلات عائد متوسطة إلى مرتفعة خاصة في مجالات التكنولوجيا والابتكار. حيث يؤدي الاقتصاد الرقمي إلى زيادة الكفاءة وجودة الخدمات مما ينعكس إيجاباً على الأرباح.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

- قطاع التجارة يتأثر بديناميكيات السوق من عرض وطلب وتقلبات الأسعار مع اعتماده الكبير على فعالية الإمداد والتوزيع والتسويق.
 - القطاع الصناعي: يعتمد على التكنولوجيا والتحسين المستمر للعمليات، مما يؤثر مباشرة على معدل العائد على الأصول.
 - قطاع الطاقة: قد يتميز بمعدلات عائد مرتفعة نسبياً (مثل شركة نافتال وسونطراك) نظراً لاستثماراته الضخمة في البنية التحتية والتكنولوجيا. لكنه يتأثر بتقلبات أسعار الطاقة والسياسات البيئية والتشريعات التي قد تؤدي إلى التأثير على عائدات الأصول في هذا القطاع.
 - قطاع البناء والأشغال العمومية: يتأثر بالسياسات الحكومية، التنظيمات البيئية، والمنافسة. مع اعتماده على عمليات الإنشاء والتشغيل والصيانة كل ذلك يؤثر في معدل العائد على الأصول.
- بشكل عام، تختلف العوامل المؤثرة على معدل العائد على الأصول بين القطاعات، وتشمل هذه العوامل التكنولوجيا المستخدمة، المنافسة في السوق، السياسات الحكومية وغيرها من المتغيرات الخاصة بكل قطاع.

جدول رقم (36): نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على الأصول للنموذج الثاني

MODEL (a2) testparm i.Equity_code
(1) 2.Equity_code = 0
F(1, 95) = 1.14
Prob > F = 0.2893

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تظهر النتائج الإحصائية المعروضة في الجدول أن مستوى الدلالة يتجاوز عتبة 5% المعتمدة، وعليه يمكن استنتاج غياب تأثير نوع الملكية سواء كانت خاصة أو عامة على معدل العائد على الأصول وفقاً للنموذج الثاني.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

3-5 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الثالث لمعدل العائد على الأصول:

يفحص هذا النموذج تأثير تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على الأصول، ويمكن التعبير عن النموذج فيما يلي:

$$\text{ROA} = \beta_1 \text{SI}_i + \beta_2 \text{WI}_i + \beta_3 \text{ENVI}_i + \beta_4 \text{CI}_i + \beta_5 \text{GVLI}_i + \beta_6 \text{Lev}_i + \beta_7 \text{Age}_i + \beta_8 \text{Grow}_i + \beta_9 \text{PM}_i + \beta_{10} \text{SI} \times \text{Grow}_i + \beta_{11} \text{WI} \times \text{Grow}_i + \beta_{12} \text{ENVI} \times \text{Grow}_i + \beta_{13} \text{CI} \times \text{Grow}_i + \beta_{14} \text{GVLI} \times \text{Grow}_i + \beta_{15} \text{Industry FE} + \beta_{16} \text{Equity FE} + C + \varepsilon \dots \dots \dots (03)$$

الجدول رقم (37): نتائج نموذج الانحدار الثالث لمعدل العائد على الأصول

VARIABLES	Model a3	
SI	-0.020	(-0.375)
WI	0.062	(1.369)
ENVI	-0.004	(-0.114)
CI	0.011	(0.245)
GVLI	0.112	(1.075)
LEV	-0.079**	(-2.033)
AGE	-0.000	(-0.510)
GROW	0.043	(0.113)
PM	0.062***	(3.171)
SI*GROW	-0.153	(-1.622)
WI*GROW	0.140	(0.936)
ENVI*GROW	-0.026	(-0.362)
CI*GROW	-0.064*	(-1.764)
GVLI*GROW	-0.008	(-0.020)
Constant	-0.098	(-1.127)
Observations	106	
Industry FE	YES	
Equity FE	YES	
R-squared	0.428	
Adj. R ²	0.302	
F test	17.14	
Prob>F	0.000***	
Robust t-statistics in parentheses *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة (F_Statistic) للنموذج معنوية عند مستوى 1% وهذا ما يؤكد صلاحية النموذج للتحليل. وأن قيمة (R²Adjusted) الخاصة بقوة النموذج بلغت قيمة 30.2% ويفسر

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

ذلك بأن التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الأصول سببها متغيرات النموذج الثالث. وبالتالي فإن 69.8% من التغيرات في المردودية المالية للشركات قد تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج الحالي. نلاحظ أن قوة النموذج تتحسن من نموذج لآخر بزيادة المتغيرات.

تشير نتائج النموذج الموضحة في الجدول إلى عدم وجود دلالة إحصائية لمعاملات تأثير المؤشرات الخمسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وهي: المؤشر الاجتماعي، والمؤشر البيئي، والمؤشر المتعلق بالعمال، والمؤشر القانوني وحوكمة الشركات، والمؤشر الخاص بالمستهلك. وبناء على هذه النتائج يمكن استنتاج أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية لا تؤثر على معدل العائد على الأصول.

تكشف نتائج النموذج عن غياب علاقة تأثير وتأثر بين معدل العائد على الأصول وكل من متغيري عمر الشركات ومعدل نموها.

يتبين من خلال الجدول أن متغير نمو الشركات لا يؤثر في العلاقة بين مؤشرات المسؤولية الاجتماعية الأربعة التالية: المؤشر الاجتماعي، والمؤشر البيئي، والمؤشر المتعلق بالعمال، والمؤشر القانوني وحوكمة الشركات ومعدل العائد على الأصول.

أظهرت نتائج النموذج أن معامل تأثير مؤشر هامش الربح إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% وهذا يشير إلى أنه كلما كان هامش ربح الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مرتفع أدى ذلك لزيادة عائدها على الأصول.

تبين أن معامل تأثير مديونية الشركات محل الدراسة سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% هذه النتيجة تشير إلى أن توجه الشركات للاستدانة يخفض من معدلها على العائد على الأصول.

تشير نتائج الدراسة إلى أن معامل تأثير المؤشر الخاص بتبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لبعد المستهلك سالب ومعنوي عند مستوى 10%. هذا يدل على أنه كلما تبنت الشركات ذات فرص النمو المرتفعة مبادرات تسعى من خلالها لتحقيق ولاء العملاء (كتخصيصها لمصاريف بحث وتطوير المنتجات وحرصها على تقديم خدمات ومنتجات ذات جودة عالية) أدى ذلك إلى انخفاض معدل عائدها على الأصول. في المقابل يمكن الاستنتاج أن الشركات ذات فرص النمو المنخفضة قد تستفيد بشكل أكبر من تبني استراتيجيات تركز على المستهلك حيث يرفع ذلك من معدل عائدها على الأصول.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

لتوضيح هذه العلاقة بشكل أدق سيتم تقديم جدول يبين تفاصيل هذا التأثير، مع تفسير إضافي من خلال معادلتين تحليليتين ستعرض فيما يلي:

$$ROA_{3/1} = (CI * \beta_4 CI) + (CI * High Grow * \beta_{13} CI * GROW)$$

$$ROA_{3/2} = (CI * \beta_4 CI) + (CI * Low Grow * \beta_{13} CI * GROW)$$

حيث أن:

$ROA_{3/1}$: المؤشر المالي يقيس العائد على الأصول للنموذج الثالث في حالة زيادة المبيعات.

$ROA_{3/2}$: العائد على الأصول للنموذج الثالث في حالة انخفاض المبيعات.

CI: المؤشر الخاص بالمستهلك.

High Grow: مبيعات مرتفعة. Low Grow: مبيعات منخفضة.

الجدول رقم (38): تأثير تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة (المنخفضة) لبعد المستهلك على

معدل العائد على الأصول (ROA)

ROA _{3/1}	CI* High Grow	High grow	CI	Low Growth	CI* Low Grow	ROA _{3/2}
-2.65%	0.5	1	0.5	0.3	0.15	-0.41%
-5.10%	0.9	1.5	0.6	0.2	0.12	-0.11%
-7.29%	1.26	1.8	0.7	0.1	0.07	0.32%
-9.36%	1.6	2	0.8	0.09	0.072	0.42%
-15.14%	2.52	2.8	0.9	0.04	0.036	0.76%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج النموذج رقم 3 لمعدل العائد على الأصول.

تشير بيانات الجدول إلى أنه كلما زاد تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لنشاطات تحقق ولاء العملاء أدى ذلك لتراجع معدل العائد على الأصول. ويفسر ذلك من خلال عدة عوامل تتمثل في:

- تشبع السوق: قد تواجه الشركات ذات النمو المرتفع صعوبة في تحقيق نمو إضافي في الإيرادات بسبب وصولها لمرحلة التشبع السوقي، في هذه الحالة قد لا تؤدي جهود الشركات في تحسين رضا العملاء إلى تحقيق زيادة كبيرة في الأرباح بينما تظل التكاليف مرتفعة فيؤثر ذلك سلباً على معدل العائد على الأصول.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

- ارتفاع تكاليف مؤشر المستهلك: قد تتكبد الشركات ذات المبيعات المرتفعة تكاليف كبيرة لتحقيق ولاء العملاء مثل تكاليف البحث والتطوير وتحسين الجودة، هذه التكاليف قد لا تتناسب مع العائد المباشر مما يؤدي ذلك إلى انخفاض الأرباح الصافية وبالتالي انخفاض معدل العائد على الأصول.
- تحويل الموارد: التركيز المكثف على أنشطة العملاء قد يؤدي إلى تحويل الموارد بعيدا عن فرص استثمارية أخرى ذات عوائد أعلى مما يقلل ذلك من العائد الاجمالي على الأصول.
- فترة الاسترداد الطويلة: الاستثمارات في تحسين رضا العملاء غالبا ما تحقق عوائد على المدى الطويل، بينما تؤدي إلى ارتفاع التكاليف على المدى القصير فيؤثر ذلك سلبا على معدل العائد على الأصول في الآجال القصيرة.
- على النقيض من الشركات ذات فرص النمو المرتفعة، تظهر الشركات ذات فرص النمو المنخفضة تحسنا في مردوديتها المالية (عائدها على الأصول) من خلال تبنيها لاستراتيجيات تركز على المستهلك. فتفسر هذه النتيجة من خلال مايلي:
- تحسين الجودة: عندما تتبنى الشركات ذات فرص النمو المنخفضة لاستراتيجيات تحسن من جودة منتجاتها فإنها تكتسب ميزة تنافسية في السوق تمكنها من جذب عملاء جدد فيزيد ذلك من مبيعاتها فيصاحبه ارتفاع صافي الأرباح وبالتالي تحسن معدل العائد على الأصول.
- الابتكار وتوسيع الحصة السوقية: الاستثمار في البحث والتطوير يمكن هذه الشركات من ابتكار منتجات وأسواق جديدة تعزز من مبيعاتها.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

وفقا للنموذج الثالث تم دراسة تأثير نوع القطاع التي تنتمي إليه الشركة وكذلك دراسة تأثير نمط الملكية (خاص أم عام) على معدل العائد على الأصول. وقد أسفرت النتائج إلى ما يلي:

جدول رقم (39): نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على الأصول للنموذج الثالث

MODEL (a3) testparm i.Industry_code
(1) 200.Industry_code = 0
(2) 300.Industry_code = 0
(3) 400.Industry_code = 0
(4) 500.Industry_code = 0
F(4, 86) = 1.12
Prob > F = 0.3539

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول إلى أن مستوى الدلالة يتجاوز الحد المقبول البالغ 5. وبناء على هذه النتيجة يمكن استنتاج عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لاختلاف القطاعات الصناعية على معدل العائد على الأصول وفقا للنموذج الثالث.

جدول رقم (40): نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على الأصول للنموذج الثالث

MODEL (a3) testparm i.Equity_code
(1) 2.Equity_code = 0
F(1, 86) = 0.13
Prob > F = 0.7211

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تظهر النتائج الإحصائية المعروضة في الجدول أن مستوى الدلالة يتجاوز عتبة 5% المعتمدة، وعليه يمكن استنتاج غياب تأثير نوع الملكية سواء كانت خاصة أو عامة على معدل العائد على الأصول وفقا للنموذج الثالث.

وبناء على ما سبق تخلص الدراسة إلى أن كلا من تنوع القطاعات الصناعية وطبيعة الملكية (خاصة أو عامة) لا يؤثران على معدل العائد على الأصول وفقا للنموذج الثالث.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

3-6 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الرابع لمعدل العائد على الأصول:

يفحص هذا النموذج تأثير تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة للمؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على الأصول، ويمكن التعبير عن النموذج فيما يلي:

$$ROA = \beta_1 Lev_i + \beta_2 Age_i + \beta_3 Grow_i + \beta_4 PM_i + \beta_5 CRSD_i + \beta_6 CRSD * Grow_i + \beta_7 Industry FE + \beta_8 Equity FE + C + \varepsilon \dots\dots\dots(04)$$

الجدول رقم (41): نتائج نموذج الانحدار الرابع لمعدل العائد على الأصول

VARIABLES	Model a4	
LEV	-0.080**	(-2.198)
AGE	-0.000	(-0.580)
GROW	0.220***	(7.048)
PM	0.063***	(3.462)
CRSD	0.063*	(1.698)
CRSD*GROW	-0.323***	(-6.121)
Constant	0.004	(0.115)
Observations	106	
Industry FE	YES	
Equity FE	YES	
R-squared	0.405	
Adj. R ²	0.335	
F test	9.385	
Prob>F	0.000***	
Robust t-statistics in parentheses *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة (F_Statistic) للنموذج معنوية عند مستوى 1% وهذا ما يؤكد صلاحية النموذج للتحليل. وأن قيمة (R²Adjusted) الخاصة بقوة النموذج بلغت قيمة 33.5% ويفسر ذلك بأن التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الأصول سببها متغيرات النموذج الرابع. وبالتالي فإن 66.5% من التغيرات في المردودية المالية للشركات قد تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج الحالي. نلاحظ أن قوة النموذج تتحسن من نموذج لآخر بزيادة المتغيرات.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

أظهرت نتائج النموذج أن معامل تأثير مؤشر هامش الربح إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% وهذا يشير إلى أنه كلما كان هامش ربح الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مرتفع أدى ذلك لزيادة عائدها على الأصول.

تبين أن معامل تأثير مديونية الشركات محل الدراسة سالب ومعنوي عند مستوى معنوية 5% هذه النتيجة تشير إلى أن توجه الشركات للاستدانة يخفض من معدلها على العائد على الأصول.

مؤشر عمر الشركات لا يؤثر على معدل العائد على الأصول

تبين أن معامل تأثير نمو الشركات (زيادة مبيعاتها) موجب ومعنوي عند مستوى 1%، وهذا يدل على أن الشركات التي تتمتع بفرص نمو مرتفعة تحظى بارتفاع في معدل عائدها على الأصول. يفسر ذلك بعدة أسباب تتمثل في:

- الشركات ذات المبيعات المرتفعة تتمتع بقدرة أكبر على التفاوض مع الموردين، مما يؤدي ذلك إلى تحسين هوامش ربحها.
- استخدام الشركات لأصول بكفاءة أكبر يؤدي إلى زيادة المبيعات والعوائد.
- الشركات ذات فرص النمو المرتفعة تتمتع بزيادة التدفقات النقدية هذا ما يتيح لها الفرصة لإعادة استثمار الأموال في تحسين العمليات والبحث والتطوير والتوسع.

تشير نتائج النموذج إلى أن معامل تأثير المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية موجب ومعنوي عند مستوى 1% وهذا يدل على أنه كلما تبنت الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها يرفع ذلك من معدل عائدها على الأصول. هذه النتيجة تتفق مع كل من الدراسات التالية: (Jitaree, (Jong-Seo, Kwak, & Choe, 2010) (Hang, 2018) (Dewi & Monalisa, (Platonova, Asutay, Dixon, & Sabri, 2018) (Alotaibi, 2016) (Alotaibi, 2016) الذين توصلوا إلى وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومعدل العائد على الأصول. وتختلف مع نتيجة دراسة (Mansaray, Yuanyuan, & Brima, 2017) التي توصلت إلى وجود تأثير سلبي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول.

يمكن تفسير النتيجة المتوصل لها بعدة نقاط:

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

- تحسين السمعة والعلامة التجارية: تبني الشركات للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها يعزز من سمعتها ويزيد من ثقة العملاء والمستثمرون ويكسبها ميزة تنافسية تؤدي إلى زيادة المبيعات والأرباح.
- جذب الاستثمارات: الإفصاح عن مبادرات المسؤولية الاجتماعية يجذب المستثمرين المهتمين بالشركات المواطنة مما يؤدي إلى زيادة رأس المال المستثمر ويحسن من قدرة الشركة على التمويل والتوسع والنمو.
- تحسين الإنتاجية: تحقيق الرضا الوظيفي كجزء من المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى زيادة إنتاجية الموظفين وتقليل معدل دوران العمالة.

تشير النتائج كذلك إلى أن معامل تأثير المؤشر الخاص بتبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها سالب ومعنوي عند مستوى 1%. هذا يدل على أنه كلما تبنت الشركات ذات فرص النمو المرتفعة مبادرات تسعى من خلالها لتحقيق رفاهية المجتمع أدى ذلك إلى انخفاض معدل عائدها على الأصول. في المقابل يمكن الاستنتاج أن الشركات ذات فرص النمو المنخفضة قد تستفيد بشكل أكبر من تبني استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية حيث يرفع ذلك من معدل عائدها على الأصول. هذه النتيجة تثبت أن متغير النمو (زيادة مبيعات الشركة) يجعل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والمردودية المالية سالبة.

لتوضيح هذه العلاقة بشكل أدق سيتم تقديم جدول يبين تفاصيل هذا التأثير، مع تفسير إضافي من خلال معادلتين تحليليتين ستعرض فيما يلي:

$$ROA_{4/1} = (CRSD * \beta_5 CRSD) + (CRSD * High Grow * \beta_6 CRSD * GROW)$$

$$ROA_{4/2} = (CRSD * \beta_5 CRSD) + (CRSD * Low Grow * \beta_6 CRSD * GROW)$$

ROA_{4/1}: المؤشر المالي يقيس العائد على الأصول للنموذج الرابع في حالة زيادة المبيعات.

ROA_{4/2}: العائد على الأصول للنموذج الرابع في حالة انخفاض المبيعات.

CRSD: المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

High Grow: مبيعات مرتفعة.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

Low Grow: مبيعات منخفضة.

الجدول رقم (42): تأثير تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة (المنخفضة) لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها على معدل العائد على الأصول (ROA)

ROA _{4/1}	CRSD*Grow	High grow	CRSD	Low Growth	CRSD*Grow	ROA _{4/2}
-13.00%	50.00%	1	0.5	0.3	0.15	-1.70%
-25.29%	90.00%	1.5	0.6	0.2	0.12	-0.10%
-36.29%	126.00%	1.8	0.7	0.1	0.07	2.15%
-46.64%	160.00%	2	0.8	0.09	0.072	2.71%
-75.73%	252.00%	2.8	0.9	0.04	0.036	4.51%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج النموذج رقم 4 لمعدل العائد على الأصول.

تشير بيانات الجدول إلى أنه كلما زاد تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لنشاطات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها أدى ذلك لتراجع معدل العائد على الأصول. ويفسر ذلك من خلال عدة عوامل تتمثل في:

- تكاليف المسؤولية الاجتماعية: الشركات ذات فرص النمو المرتفعة غالباً ما تكون برامجها للمسؤولية الاجتماعية موسعة والتي يمكن أن تستهلك موارد كبيرة وتحمل تكاليف إضافية أخرى إلى تكاليف التشغيل (كتكاليف مجالات تحسين ظروف العمل وحماية البيئة والمشاركة المجتمعية) هذه التكاليف قد تقلل من الأرباح الصافية ومنه من معدل العائد على الأصول.
- تشتت الأهداف: زيادة المبيعات قد تجعل الشركة تركز بشكل أكبر على تلبية الطلب وتوسيع الإنتاج هذا التركيز قد يؤدي إلى تشتت الانتباه والموارد عن المسؤولية الاجتماعية فينخفض الاستثمار فيها مما يقلل ذلك من معدل العائد على الأصول.

على النقيض من الشركات ذات فرص النمو المرتفعة، تظهر الشركات ذات فرص النمو المنخفضة تحسناً في مردوديتها المالية (عائدها على الأصول) من خلال تبنيها لاستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية. فذلك يعزز من العلاقات الحكومية والمجتمع المحلي والمؤسسات الأخرى مما يفتح لها الباب أمام فرص جديدة للتعاون والتطور الاستراتيجي.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

وفقا للنموذج الرابع تم دراسة تأثير نوع القطاع التي تنتمي إليه الشركة وكذلك دراسة تأثير نمط الملكية (خاص أم عام) على معدل العائد على الأصول. وقد أسفرت النتائج إلى ما يلي:

جدول رقم (43): نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على الأصول للنموذج الرابع

MODEL (a4) testparm i.Industry_code
(1) 200.Industry_code = 0
(2) 300.Industry_code = 0
(3) 400.Industry_code = 0
(4) 500.Industry_code = 0
F(4, 94) = 1.71
Prob > F = 0.1535

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول إلى أن مستوى الدلالة يتجاوز الحد المقبول البالغ 5. وبناء على هذه النتيجة يمكن استنتاج عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لاختلاف القطاعات الصناعية على معدل العائد على الأصول وفقا للنموذج الرابع.

جدول رقم (44): نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على الأصول للنموذج الرابع

MODEL (a4) testparm i.Equity_code
(1) 2.Equity_code = 0
F(1, 94) = 0.54
Prob > F = 0.4653

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تظهر النتائج الإحصائية المعروضة في الجدول أن مستوى الدلالة يتجاوز عتبة 5% المعتمدة، وعليه يمكن استنتاج غياب تأثير نوع الملكية سواء كانت خاصة أو عامة على معدل العائد على الأصول وفقا للنموذج الرابع.

وبناء على ما سبق تخلص الدراسة إلى أن كلا من تنوع القطاعات الصناعية وطبيعة الملكية (خاصة أو عامة) لا يؤثران على معدل العائد على الأصول وفقا للنموذج الرابع.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

3-7 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الأول لمعدل العائد على حقوق الملكية:

يفحص هذا النموذج تأثير أبعاد المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن التعبير عن النموذج فيما يلي:

$$ROE = \beta_1 SI_i + \beta_2 WI_i + \beta_3 ENVI_i + \beta_4 CI_i + \beta_5 GVLI_i + \beta_6 Lev_i + \beta_7 Age_i + \beta_8 Grow_i + \beta_9 PM_i + \beta_{10} Industry FE + \beta_{11} Equity FE + C + \varepsilon \dots \dots \dots (05)$$

الجدول رقم (45): نتائج نموذج الانحدار الأول لمعدل العائد على حقوق الملكية

VARIABLES	Model b1	
SI	-0.016	(-0.106)
WI	0.364	(1.414)
ENVI	0.082	(0.740)
CI	-0.101	(-0.695)
GVLI	-0.002	(-0.006)
LEV	-0.257	(-1.394)
AGE	-0.002	(-1.301)
GROW	0.100	(1.249)
PM	0.108**	(2.622)
Constant	-0.019	(-0.059)
Observations	106	
Industry FE	YES	
Equity FE	YES	
R-squared	0.240	
Adj. R ²	0.123	
F test	2.145	
Prob>F	0.016**	
Robust t-statistics in parentheses *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة (F_Statistic) للنموذج معنوية عند مستوى 5% وهذا ما يؤكد صلاحية النموذج للتحليل. وأن قيمة (R²Adjusted) الخاصة بقوة النموذج بلغت قيمة 12.3% ويفسر ذلك بأن التغيرات الحاصلة في معدل العائد على حقوق الملكية سببها متغيرات النموذج الأول. وبالتالي فإن 87.7% من التغيرات في المردودية المالية للشركات قد تعزى إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج الحالي.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

تشير نتائج النموذج الموضحة في الجدول إلى عدم وجود دلالة إحصائية لمعاملات تأثير المؤشرات الخمسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وهي: المؤشر الاجتماعي، والمؤشر البيئي، والمؤشر المتعلق بالعمال، والمؤشر القانوني وحوكمة الشركات، والمؤشر الخاص بالمستهلك. وبناء على هذه النتائج يمكن استنتاج أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية لا تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية.

أظهرت نتائج النموذج أن معامل تأثير مؤشر هامش الربح إيجابي ومعنوي عند مستوى 5% وهذا يشير إلى أنه كلما كان هامش ربح الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مرتفع أدى ذلك لزيادة عائدها على حقوق الملكية بنسبة 10.8%، ويفسر ذلك بتحسين سمعة الشركة فالشركات التي تحقق هوامش ربح مرتفعة قد تكون عادة محل استقطاب المستثمرين وتحظى بسمعة جيدة في السوق مما يزيد من قيمة أسهمها وحقوق ملكيتها وهو ما يعزز من عائدها. في المقابل تشير النتيجة إلى أن انخفاض هامش ربح الشركات يؤدي إلى تراجع العائد على حقوق الملكية ويمكن أن يفسر ذلك بعدة عوامل تتمثل في:

- ارتفاع التكاليف: ارتفاع تكاليف العملية الإنتاجية بشكل عام يقلل من الدخل الصافي مما ينعكس سلبا على معدل العائد على حقوق الملكية.
- ضغوط المنافسة: قد تؤدي المنافسة الشديدة إلى تخفيض الشركات لأسعار المنتجات وتقليص هوامش الربح ينتج عن ذلك تأثير سلبي مباشر على الأرباح مما يؤدي بدوره إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية.

تكشف نتائج النموذج عن غياب علاقة تأثير وتأثر بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من المؤشرات التالية: عمر الشركات، ومعدل نموها ومديونية الشركات.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

وفقا للنموذج الأول تم دراسة تأثير نوع القطاع التي تنتمي إليه الشركة وكذلك دراسة تأثير نمط الملكية (خاص أم عام) على معدل العائد على حقوق الملكية. وقد أسفرت النتائج إلى ما يلي:

جدول رقم (46): نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الأول

MODEL (b1) testparm i.Industry_code
(1) 200.Industry_code = 0
(2) 300.Industry_code = 0
(3) 400.Industry_code = 0
(4) 500.Industry_code = 0
F(4, 91) = 0.74
Prob > F = 0.5653

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول إلى أن مستوى الدلالة يتجاوز الحد المقبول البالغ 5. وبناء على هذه النتيجة يمكن استنتاج عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لاختلاف القطاعات الصناعية على معدل العائد على حقوق الملكية وفقا للنموذج الأول.

جدول رقم (47): نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الأول

MODEL (b1) testparm i.Equity_code
. testparm i.Equity_code
(1) 2.Equity_code = 0
F(1, 91) = 1.62
Prob > F = 0.2068

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تظهر النتائج الإحصائية المعروضة في الجدول أن مستوى الدلالة يتجاوز عتبة 5% المعتمدة، وعليه يمكن استنتاج غياب تأثير نوع الملكية سواء كانت خاصة أو عامة على معدل العائد على حقوق الملكية وفقا للنموذج الأول.

وبناء على ما سبق تخلص الدراسة إلى أن كلا من تنوع القطاعات الصناعية وطبيعة الملكية (خاصة أو عامة) لا يؤثران على معدل العائد على حقوق الملكية وفقا للنموذج الأول.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

8-3 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الثاني لمعدل العائد على حقوق الملكية:

يفحص هذا النموذج تأثير المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن التعبير عن النموذج فيما يلي:

$$ROE = \beta_1 Lev_i + \beta_2 Age_i + \beta_3 Grow_i + \beta_4 PM_i + \beta_5 CRSD_i + \beta_6 Industry FE + \beta_7 Equity FE + C + \varepsilon \dots\dots\dots(06)$$

الجدول رقم (48): نتائج نموذج الانحدار الثاني لمعدل العائد على حقوق الملكية

VARIABLES	Model b2	
LEV	-0.256	(-1.370)
AGE	-0.002	(-1.326)
GROW	0.111	(1.476)
PM	0.110***	(2.846)
CRSD	0.210	(1.394)
Constant	0.019	(0.125)
Observations	106	
Industry FE	YES	
Equity FE	YES	
R-squared	0.214	
Adj. R ²	0.131	
F test	2.489	
Prob>F	0.011**	
Robust t-statistics in parentheses *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة (F_Statistic) للنموذج معنوية عند مستوى 5% وهذا ما يؤكد صلاحية النموذج للتحليل. وأن قيمة (R²Adjusted) الخاصة بقوة النموذج بلغت قيمة 13.1% ويفسر ذلك بأن التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الأصول سببها متغيرات النموذج الثاني. وبالتالي فإن النسبة المتبقية تعبر عن متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج الحالي.

تشير نتائج الدراسة إلى أن معامل تأثير المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية إيجابي لكنه غير معنوي. وهذا يشير إلى عدم وجود تأثير لتبني الشركات الاقتصادية

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

الجزائرية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها على معدل العائد على حقوق الملكية وفقا للنموذج الثاني.

أظهرت نتائج النموذج أن معامل تأثير مؤشر هامش الربح إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% وهذا يشير إلى أنه كلما كان هامش ربح الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مرتفع أدى ذلك لزيادة عائدها على حقوق الملكية بنسبة 11%.

تكشف نتائج النموذج عن غياب علاقة تأثير وتأثر بين معدل العائد على حقوق الملكية وكل من المؤشرات التالية: عمر الشركات، ومعدل نموها ومديونية الشركات.

وفقا للنموذج الثاني تم دراسة تأثير نوع القطاع التي تنتمي إليه الشركة وكذلك دراسة تأثير نمط الملكية (خاص أم عام) على معدل العائد على حقوق الملكية. وقد أسفرت النتائج إلى ما يلي:

جدول رقم (49): نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الثاني

MODEL (b2) testparm i.Industry_code
(1) 200.Industry_code = 0
(2) 300.Industry_code = 0
(3) 400.Industry_code = 0
(4) 500.Industry_code = 0
F(4, 95) = 0.94
Prob > F = 0.4456

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول إلى أن مستوى الدلالة يتجاوز الحد المقبول البالغ 5. وبناء على هذه النتيجة يمكن استنتاج عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لاختلاف القطاعات الصناعية على معدل العائد على حقوق الملكية وفقا للنموذج الثاني.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

جدول رقم (50): نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الثاني

MODEL (b2) testparm i.Equity_code
(1) 2.Equity_code = 0
F(1, 95) = 1.89
Prob > F = 0.1726

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تظهر النتائج الإحصائية المعروضة في الجدول أن مستوى الدلالة يتجاوز عتبة 5% المعتمدة، وعليه يمكن استنتاج غياب تأثير نوع الملكية سواء كانت خاصة أو عامة على معدل العائد على الأصول وفقاً للنموذج الثاني.

وبناء على ما سبق تخلص الدراسة إلى أن كلا من تنوع القطاعات الصناعية وطبيعة الملكية (خاصة أو عامة) لا يؤثران على معدل العائد على حقوق الملكية وفقاً للنموذج الثاني.

3-9 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الثالث لمعدل العائد على حقوق الملكية:

يفحص هذا النموذج تأثير تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لأبعاد المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن التعبير عن النموذج فيما يلي:

$$\text{ROE} = \beta_1 \text{SI}_i + \beta_2 \text{WI}_i + \beta_3 \text{ENVI}_i + \beta_4 \text{CI}_i + \beta_5 \text{GVLI}_i + \beta_6 \text{Lev}_i + \beta_7 \text{Age}_i + \beta_8 \text{Grow}_i + \beta_9 \text{PM}_i + \beta_{10} \text{SI} \times \text{Grow}_i + \beta_{11} \text{WI} \times \text{Grow}_i + \beta_{12} \text{ENVI} \times \text{Grow}_i + \beta_{13} \text{CI} \times \text{Grow}_i + \beta_{14} \text{GVLI} \times \text{Grow}_i + \beta_{15} \text{Industry FE} + \beta_{16} \text{Equity FE} + C + \varepsilon \dots \dots \dots (07)$$

الجدول رقم (51): نتائج نموذج الانحدار الثالث لمعدل العائد على حقوق الملكية

VARIABLES	Model b3	
SI	0.090	(0.758)
WI	0.392	(1.471)
ENVI	0.019	(0.193)
CI	-0.143	(-0.987)
GVLI	0.006	(0.017)
LEV	-0.264	(-1.435)
AGE	-0.002	(-1.144)
GROW	-1.059	(-0.744)
PM	0.136***	(3.002)
SI*GROW	-0.485*	(-1.884)
WI*GROW	1.208	(1.212)
ENVI*GROW	-0.245	(-0.799)

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

CI*GROW	-0.305	(-0.981)
GVI*GROW	0.872	(0.757)
Constant	-0.113	(-0.388)
Observations	106	
Industry FE	YES	
Equity FE	YES	
R-squared	0.322	
Adj. R ²	0.172	
F test	4.490	
Prob>F	0.000***	
Robust t-statistics in parentheses *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة (F_Statistic) للنموذج معنوية عند مستوى 1% وهذا ما يؤكد صلاحية النموذج للتحليل. وأن قيمة (R²Adjusted) الخاصة بقوة النموذج بلغت قيمة 17.2% ويفسر ذلك بأن التغيرات الحاصلة في معدل العائد على حقوق الملكية سببها متغيرات النموذج الثالث. وبالتالي فإن النسبة المتبقية تعبر عن متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج الحالي.

تشير نتائج النموذج الموضحة في الجدول إلى عدم وجود دلالة إحصائية لمعاملات تأثير المؤشرات الخمسة للمسؤولية الاجتماعية للشركات وهي: المؤشر الاجتماعي، والمؤشر البيئي، والمؤشر المتعلق بالعمال، والمؤشر القانوني وحوكمة الشركات، والمؤشر الخاص بالمستهلك. وبناء على هذه النتائج يمكن استنتاج أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية لا تؤثر على معدل العائد على حقوق الملكية.

تشير النتائج الموضحة في الجدول إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير نمو الشركات على العلاقة بين مؤشرات المسؤولية الاجتماعية الأربعة التالية: المؤشر البيئي، والمؤشر المتعلق بالعمال، والمؤشر القانوني وحوكمة الشركات، والمؤشر الخاص بالمستهلك ومعدل العائد على حقوق الملكية.

أظهرت نتائج النموذج أن معامل تأثير مؤشر هامش الربح إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% وهذا يشير إلى أنه كلما كان هامش ربح الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مرتفع أدى ذلك لزيادة عائدها على حقوق الملكية بمقدار 13.6%.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

تكشف نتائج النموذج عن غياب علاقة تأثير وتأثر بين معدل العائد على الأصول وكل من عمر الشركات ومعدل نموها ومدى ربحيتها.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10 % بين تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة للبعد الاجتماعي ومعدل العائد على حقوق الملكية. حيث يظهر معامل التأثير انخفاضا بنسبة 48.5% في معدل العائد على حقوق الملكية عند تبني هذه المبادرات الاجتماعية التي تتضمن (تبرع للجمعيات الخيرية ودعم النوادي الرياضية وحرص الشركات على توفير فرص عمل للحد من البطالة والعديد من النشاطات الأخرى التي تخدم المجتمع المحلي). في المقابل تقترح الدراسة من خلال النتائج أن لشركات ذات فرص النمو المنخفضة قد تستفيد بشكل أكبر من تبنيها للأنشطة الاجتماعية فيرفع ذلك من معدل عائدها على حقوق الملكية.

لتوضيح هذه العلاقة بشكل أدق سيتم تقديم جدول يبين تفاصيل هذا التأثير مع تفسير إضافي من خلال معادلتين تحليليتين ستعرض فيما يلي:

$$ROE_{3/1} = (SI * \beta_1 SI) + (SI * High Grow * \beta_{10} SI * GROW)$$

$$ROE_{3/2} = (SI * \beta_1 SI) + (SI * Low Grow * \beta_{10} SI * GROW)$$

حيث أن:

$ROE_{3/1}$: المؤشر المالي يقيس العائد على حقوق الملكية للنموذج الثالث في حالة زيادة المبيعات.

$ROE_{3/2}$: العائد على حقوق الملكية للنموذج الثالث في حالة انخفاض المبيعات.

SI: المؤشر الاجتماعي.

High Grow: مبيعات مرتفعة.

Low Grow: مبيعات منخفضة.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

الجدول رقم (52): تأثير تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة (المنخفضة) للمؤشر الاجتماعي على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

ROE	SI* High Grow	High Grow	SI	Low Grow	SI* Low Grow	ROE
-19.75%	0.5	1	0.5	0.3	0.15	-2.78%
-38.25%	0.9	1.5	0.6	0.2	0.12	-0.42%
-54.81%	1.26	1.8	0.7	0.1	0.07	2.91%
-70.40%	1.6	2	0.8	0.09	0.072	3.71%
-114.12%	2.52	2.8	0.9	0.04	0.036	6.35%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج النموذج رقم 3 لمعدل العائد على حقوق الملكية.

تشير بيانات الجدول إلى أنه كلما زاد تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة للنشاطات الاجتماعية أدى ذلك لتراجع معدل العائد على الأصول. ويفسر ذلك من خلال:

- التكاليف الاجتماعية: الشركات ذات فرص النمو المرتفعة قد تواجه ضغوطا لتلبية الطلب المتزايد لتوسيع الإنتاج مما يجعلها تتحمل تكاليف إضافية لتنفيذ برامج وأنشطة المؤشر الاجتماعي وهو ما قد يؤثر سلبا على صافي الدخل مما يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية.
- التوقعات السلبية للمستثمرين: بعض المستثمرين ينظرون إلى أن الأنشطة الاجتماعية تزيد من التكاليف دون تحقيق عوائد مالية ملموسة على المدى القصير هذا قد يؤدي إلى عزوفهم عن الاستثمار في هذا النوع من الشركات.

على النقيض من الشركات ذات فرص النمو المرتفعة، تظهر الشركات ذات فرص النمو المنخفضة تحسنا ملحوظا في عائدها على حقوق الملكية من خلال تبنيها للأنشطة الاجتماعية، يعزى ذلك إلى تحسين السمعة وبناء العلامة التجارية عبر المبادرات الخيرية مع المجتمع المحيط بها، مما يزيد من ثقة العملاء والمستثمرين ويعزز جاذبيتها، وبالتالي يساهم في تحسن معدل العائد على حقوق الملكية. كما تستفيد هذه الشركات من الحوافز الحكومية والإعفاءات الضريبية المرتبطة بتبني البرامج الاجتماعية مما يقلل من تكاليفها ويزيد من أرباحها ويعزز من حقوق ملكيتها.

وفقا للنموذج الثالث تم دراسة تأثير نوع القطاع التي تنتمي إليه الشركة وكذلك دراسة تأثير نمط الملكية (خاص أم عام) على معدل العائد على حقوق الملكية. وقد أسفرت النتائج إلى ما يلي:

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

جدول رقم (53): نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الثالث

MODEL (b3) testparm i.Industry_code
(1) 200.Industry_code = 0
(2) 300.Industry_code = 0
(3) 400.Industry_code = 0
(4) 500.Industry_code = 0
F(4, 86) = 0.53
Prob > F = 0.7148

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول إلى أن مستوى الدلالة يتجاوز الحد المقبول البالغ 5. وبناء على هذه النتيجة يمكن استنتاج عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لاختلاف القطاعات الصناعية على معدل العائد على حقوق الملكية وفقا للنموذج الثالث.

جدول رقم (54): نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الثالث

MODEL (b3) testparm i.Equity_code
(1) 2.Equity_code = 0
F(1, 86) = 0.92
Prob > F = 0.3394

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تظهر النتائج الإحصائية المعروضة في الجدول أن مستوى الدلالة يتجاوز عتبة 5% المعتمدة، وعليه يمكن استنتاج غياب تأثير نوع الملكية سواء كانت خاصة أو عامة على معدل العائد على حقوق الملكية وفقا للنموذج الثالث.

وبناء على ما سبق تخلص الدراسة إلى أن كلا من تنوع القطاعات الصناعية وطبيعة الملكية (خاصة أو عامة) لا يؤثران على معدل العائد على حقوق الملكية وفقا للنموذج الثالث.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

3-10 النتائج ومناقشتها الخاصة بالنموذج الرابع لمعدل العائد على حقوق الملكية:

يفحص هذا النموذج تأثير تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة للمؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على حقوق الملكية، ويمكن التعبير عن النموذج فيما يلي:

$$ROE = \beta_1 Lev_i + \beta_2 Age_i + \beta_3 Grow_i + \beta_4 PM_i + \beta_5 CRSD_i + \beta_6 CRSD * Grow_i + \beta_7 Industry FE + \beta_8 Equity FE + C + \varepsilon \dots\dots\dots(08)$$

الجدول رقم (55): نتائج نموذج الانحدار الرابع لمعدل العائد على حقوق الملكية

VARIABLES	Model b4	
LEV	-0.262	(-1.409)
AGE	-0.002	(-1.195)
GROW	0.604***	(3.342)
PM	0.116***	(3.114)
CRSD	0.247*	(1.668)
CRSD*GROW	-0.815***	(-3.030)
Constant	0.005	(0.038)
Observations	106	
Industry FE	YES	
Equity FE	YES	
R-squared	0.255	
Adj. R ²	0.168	
F test	3.583	
Prob>F	0.000***	
Robust t-statistics in parentheses *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة (F_Statistic) للنموذج معنوية عند مستوى 1% وهذا ما يؤكد صلاحية النموذج للتحليل. وأن قيمة (R²Adjusted) الخاصة بقوة النموذج بلغت قيمة 16.8% ويفسر ذلك بأن التغيرات الحاصلة في معدل العائد على حقوق الملكية سببها متغيرات النموذج الرابع. وبالتالي فإن النسبة المتبقية تعبر عن متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج الحالي. نلاحظ أن قوة النموذج تتحسن من نموذج لآخر بزيادة المتغيرات.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

أظهرت نتائج النموذج أن معامل تأثير مؤشر هامش الربح إيجابي ومعنوي عند مستوى 1% وهذا يشير إلى أنه كلما كان هامش ربح الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مرتفع أدى ذلك لزيادة عائدها على حقوق الملكية بنسبة 60.4%.

أظهرت النتائج أن معامل تأثير نمو الشركات المقاس بزيادة المبيعات كان إيجابيا وذا دلالة إحصائية عند مستوى 1%، هذا يشير إلى أن الشركات التي تتمتع بفرص نمو مرتفعة تحظى بارتفاع في معدل عائدها على حقوق الملكية بنسبة 11.6%. يمكن تفسير هذه العلاقة من خلال استثمار هذا النوع من الشركات في مجالات البحث والتطوير وحملات تسويقية قوية فيحسن ذلك من منتجاتها وجودة خدماتها ويعزز من القدرة التنافسية للشركات فتزيد حصتها السوقية وبالتالي يتحسن معدل عائدها على حقوق الملكية.

تشير نتائج النموذج إلى أن معامل تأثير المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية موجب ومعنوي عند مستوى 10% وهذا يدل على أنه كلما تبنت الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة مبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها يؤدي ذلك لارتفاع معدل عائدها على حقوق الملكية بنسبة 24.7%. يمكن تفسير هذه العلاقة الإيجابية من خلال ما يلي:

تحسين السمعة وتقوية العلامة التجارية: الشركات التي تتبنى وتصح عن مبادرات المسؤولية الاجتماعية وتهتم بكافة القضايا الاجتماعية والبيئية تحظى بسمعة أفضل في السوق مقارنة بمنافسيها، وهذا ما يجعلها أكثر جاذبية للعملاء والمستثمرين على حد سواء. نتيجة لذلك يتحقق ولاء العملاء ويمكنها من تحقيق نموا في المبيعات والأرباح ويعزز من العائد على حقوق الملكية. هذه النتيجة تتفق مع كل من الدراستين (Jong-Seo, Kwak, & Choe, 2010) و (Platonova, Asutay, Dixon, & Sabri, 2018) اللذان توصلا إلى وجود علاقة إيجابية قوية ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومعدل العائد على حقوق الملكية. وتختلف مع نتيجة دراسة (Mansaray, Yuanyuan, & Brima, 2017) التي توصلت لوجود تأثير سلبي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على حقوق الملكية واختلفت أيضا مع دراسة (Dewi & Monalisa, 2016) التي تنص على عدم وجود تأثير للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على معدل العائد على حقوق الملكية.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

تظهر النتائج أن كل من مؤشر عمر الشركات ومؤشر المديونية لا يؤثران على معدل العائد على حقوق الملكية.

تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1 % بين تبني وإفصاح الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية ومعدل العائد على حقوق الملكية. حيث يظهر معامل التأثير انخفاضا قدرة (0.815) في معدل العائد على حقوق الملكية عند تبني هذه المبادرات التي تسعى لتحقيق رفاهية المجتمع. في المقابل تقترح الدراسة من خلال النتائج أن الشركات ذات فرص النمو المنخفضة قد تستفيد بشكل أكبر من تبني نشاطات المسؤولية الاجتماعية حيث يرفع ذلك من معدل عائدها على حقوق الملكية. هذه النتيجة تثبت أن متغير النمو (زيادة مبيعات الشركة) يجعل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والمردودية المالية سالبة.

لتوضيح هذه العلاقة بشكل أدق سيتم تقديم جدول يبين تفاصيل هذا التأثير مع تفسير إضافي من خلال معادلتين تحليليتين ستعرض فيما يلي:

$$ROE_{4/1} = (CRSD * \beta_5 CRSD) + (CRSD * High Grow * \beta_6 CRSD * GROW)$$

$$ROE_{4/2} = (CRSD * \beta_5 CRSD) + (CRSD * Low Grow * \beta_6 CRSD * GROW)$$

حيث أن:

$ROE_{4/1}$: المؤشر المالي يقيس العائد على حقوق الملكية للنموذج الرابع في حالة زيادة المبيعات.

$ROE_{4/2}$: العائد على حقوق الملكية للنموذج الرابع في حالة انخفاض المبيعات.

CRSD: المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

High Grow: مبيعات مرتفعة.

Low Grow: مبيعات منخفضة.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

الجدول رقم (56): تأثير تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة (المنخفضة) لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها على معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

ROE	Crds*Grow	High Grow	CRSD	Low Grow	Crds*Grow	ROE
-28.40%	50.00%	1	0.5	0.3	0.15	0.13%
-58.53%	90.00%	1.5	0.6	0.2	0.12	5.04%
-85.40%	126.00%	1.8	0.7	0.1	0.07	11.59%
-110.64%	160.00%	2	0.8	0.09	0.072	13.89%
-183.15%	252.00%	2.8	0.9	0.04	0.036	19.30%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج النموذج رقم 4 لمعدل العائد على حقوق الملكية.

تشير بيانات الجدول إلى أنه كلما زاد تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لنشاطات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها أدى ذلك لتراجع معدل العائد على حقوق الملكية. ويفسر ذلك بأن الشركات ذات فرص النمو المرتفعة تميل إلى التركيز على التوسع وتعظيم الأرباح وقد يؤدي توجيهها لمبادرات المسؤولية الاجتماعية وتحملها لتكاليفها الإضافية إلى تشتت مواردها والإنحياز عن تحقيق هدفها الرئيسي فيؤثر هذا سلباً على عوائدها وأدائها المالي بشكل عام في المدى القصير.

على النقيض من ذلك تظهر الدراسة وجود تباين في تأثير استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات. حيث تستفيد الشركات ذات فرص النمو المنخفضة بشكل إيجابي من تبني هذه المبادرات. وقد يعود السبب إلى افتقار هذه الشركات إلى طرق جديدة للتميز عن المنافسين، مما يجعل تبني المسؤولية الاجتماعية وسيلة فعالة لإبراز نفسها كمواطن صالح داخل المجتمع الذي تنشط فيه. هذا التميز يعزز قدرتها على استقطاب المزيد من العملاء وبالتالي تزداد المبيعات والأرباح.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

وفقا للنموذج الرابع تم دراسة تأثير نوع القطاع التي تنتمي إليه الشركة وكذلك دراسة تأثير نمط الملكية (خاص أم عام) على معدل العائد على حقوق الملكية. وقد أسفرت النتائج إلى ما يلي:

جدول رقم (57): نتائج تأثير نوع الصناعة على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الرابع

MODEL (b4) testparm i.Industry_code
(1) 200.Industry_code = 0
(2) 300.Industry_code = 0
(3) 400.Industry_code = 0
(4) 500.Industry_code = 0
F(4, 94) = 0.83
Prob > F = 0.5112

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تشير النتائج الإحصائية الموضحة في الجدول إلى أن مستوى الدلالة يتجاوز الحد المقبول البالغ 5. وبناء على هذه النتيجة يمكن استنتاج عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لاختلاف القطاعات الصناعية على معدل العائد على الأصول وفقا للنموذج الرابع.

جدول رقم (58): نتائج تأثير نوع الملكية على معدل العائد على حقوق الملكية للنموذج الرابع

MODEL (b4) testparm i.Equity_code
(1) 2.Equity_code = 0
F(1, 94) = 1.44
Prob > F = 0.2339

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

تظهر النتائج الإحصائية المعروضة في الجدول أن مستوى الدلالة يتجاوز عتبة 5% المعتمدة، وعليه يمكن استنتاج غياب تأثير نوع الملكية سواء كانت خاصة أو عامة على معدل العائد على حقوق الملكية وفقا للنموذج الرابع.

وبناء على ما سبق تخلص الدراسة إلى أن كلا من تنوع القطاعات الصناعية وطبيعة الملكية (خاصة أو عامة) لا يؤثران على معدل العائد على حقوق الملكية وفقا للنموذج الرابع.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

3-11 النتائج واختبار صحة فرضيات الدراسة:

- تبني الشركات لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها يرفع من الأداء المالي للشركات. **الفرضية الأولى مقبولة.**
- أبعاد المسؤولية الاجتماعية لا تؤثر بشكل فردي على الأداء المالي للشركات. **الفرضية الثانية مرفوضة.**
- معدل نمو الشركات يعتبر عامل محدد لطبيعة العلاقة بين تبني الشركات لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها وأدائها المالي. **الفرضية الثالثة مقبولة.**
- تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها يؤدي إلى تراجع الأداء المالي المقاس بالمؤشرين (معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) ويعزى ذلك إلى تكاليف المسؤولية الاجتماعية التي تقلل من الأرباح الصافية وتشتت الأهداف بسبب تركيزها على توزيع الإنتاج وتلبية الطلب المتزايد عليها. **الفرضية الرابعة مرفوضة.**
- سعي الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لتحقيق ولاء العملاء يؤدي إلى تراجع معدل العائد على الأصول يعزى ذلك إلى عوامل متعددة تشمل تشبع السوق، ارتفاع تكاليف مؤشر المستهلك وتحويل الموارد بعيدا عن فرص استثمارية أخرى. **الفرضية الرابعة مرفوضة.**
- تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة للبعد الاجتماعي يخفض من معدل العائد على حقوق الملكية ذلك أن وجهة نظر بعض المستثمرين لا تزال قائمة على النظرية الاقتصادية التي تؤكد أن للشركة مسؤولية واحدة تتمثل في تعظيم الربح وغير ذلك يعتبر تكاليف إضافية تعيق الشركة عن تحقيق أهدافها. على العكس من ذلك فإن الشركات ذات فرص النمو المنخفضة تستفيد بشكل أكبر من تبني الأنشطة الاجتماعية في تحسين معدل عائدها على حقوق الملكية. **الفرضية الرابعة مرفوضة.**
- تحسن الشركات ذات فرص النمو المنخفضة من أدائها المالي عبر تبنيها لاستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية فيعزز ذلك من سمعتها وصورتها بالمجتمع ويتيح لها فرصا جديدة لاستقطاب العملاء وزيادة المبيعات وتحقيق الأرباح. **الفرضية الخامسة مرفوضة.**

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

- تحقق الشركات ذات فرص النمو المنخفضة تحسنا في معدل عائدها على الأصول من خلال استراتيجيات تركز على المستهلك حيث يؤدي تحسين الجودة والابتكار وتوسيع الحصة السوقية إلى زيادة عوائدها. الفرضية الخامسة مرفوضة.
- بشكل عام كلا من تنوع القطاعات الصناعية وطبيعة الملكية (خاصة أو عامة) لا يؤثران على الأداء المالي للشركات. الفرضية السادسة والسابعة مرفوضة.
- توجه الشركات محل الدراسة للاستدانة يخفض من عائدها على الأصول ويرجع ذلك إلى زيادة تكاليف الفوائد والضغط المالية التي تحد من قدرة الشركات على الاستثمار وتحقيق الأرباح. على النقيض من ذلك فإن انخفاض مستوى الاستدانة يعزز من معدل العائد على الأصول من خلال زيادة المرونة المالية التي تتيح للشركة استغلال فرص الاستثمار في أسواق جديدة. الفرضية الثامنة مرفوضة.
- ارتفاع هامش الربح في الشركات الاقتصادية الجزائرية يرفع من أدائها المالي وذلك يعكس الكفاءة التشغيلية للشركات واستغلالها الأمثل للموارد.
- عمر الشركات لا يؤثر على الأداء المالي للشركات.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة ومناقشتها

خلاصة الفصل

يتضمن هذا الفصل تحليلا إحصائيا وصفيا لمتغيرات الدراسة، مستكشفا مدى التزام الشركات الاقتصادية الجزائرية بمبادرات المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المختلفة. من خلال هذا التحليل تم تحديد شركة جزائرية نموذجية تستوفي معظم معايير النموذج المقترح، متميزة باستراتيجياتها المتقدمة في هذا المجال.

يشمل الفصل أيضا تحليلا لمصفوفة الارتباط، موضحا درجة الترابط بين المتغيرات المستقلة والأداء المالي للشركات، يتبع ذلك تحليل نتائج نماذج الانحدار التجميعي لتحديد طبيعة التأثيرات بين المتغيرات.

كشفت نتائج الانحدار التجميعي أن متغير نمو الشركات (زيادة مبيعاتها) يعد عاملا محوريا في تحديد طبيعة العلاقة بين تبني المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي. فقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات فرص النمو المرتفعة والتي تتبنى أنشطة لتعزيز ولاء العملاء ورفاهية المجتمع تشهد تراجعا في أدائها المالي، في المقابل تستفيد الشركات ذات فرص النمو المنخفضة بشكل أكبر من هذه المبادرات في تحسين أدائها المالي.

علاوة على ذلك، أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تبني الشركات محل الدراسة للنموذج المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأدائها المالي. هذه النتيجة تؤكد ما توصلت إليه الدراسات السابقة من أن سعي الشركات لاكتسابها صفة المواطنة الصالحة يمكنها من اكتساب فوائد متعددة، بما في ذلك تحسين الأداء المالي وزيادة القيمة الشركة ككل.

خاتمة

خاتمة:

في ضوء الدراسة المعمقة لموضوع المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها اتضح أن للموضوع أهمية بالغة في مجال الأعمال المعاصرة، فقد تبين أن المسؤولية الاجتماعية لم تعد مجرد شعار أو مفهوم ثانوي، بل أصبحت عنصرا جوهريا في استراتيجيات الشركات وممارساتها اليومية. هذا التحول يعكس الالتزام الأخلاقي والاقتصادي للشركات اتجاه المجتمعات التي تنشط بها والذي تسعى من خلاله إلى تحسين نوعية الحياة وتعزيز الرفاهية الاجتماعية.

إن الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية لم يعد خيارا بل أصبح ضرورة حتمية استراتيجية للشركات الراغبة في النمو والاستدامة في بيئة الأعمال الحالية، واتضح أيضا أنه كلما زاد وعي تلك الشركات والمستثمرين بهذه الحقيقة كلما اقتربت من تحقيق ربحية أكبر، وهو ما أثبتته أغلب الدراسات والأبحاث التي تم مراجعتها أن هناك علاقة إيجابية بين الإفصاح المحاسبي عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية وربحية الشركات. فالشركات التي تتبنى ممارسات المسؤولية الاجتماعية وتصح عنها بشكل شفاف تميل إلى تحقيق نتائج مالية أفضل سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، سواء من حيث زيادة الإيرادات أو تحسين السمعة أو جذب المستثمرين.

في هذا السياق سعت الدراسة الحالية إلى سد الفجوة البحثية في نماذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية السابقة من خلال اقتراح نموذج جديد في بيئة جديدة يدمج معظم المجالات المدرجة ضمن المسؤولية الاجتماعية. كما هدفت إلى قياس مدى التزام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأبعاد هذا النموذج وتأثيره على الأداء المالي في المدى القصير. لتحقيق هذه الأهداف قدمت الدراسة إطارا نظريا شاملا للأسس العلمية والنظريات المفسرة لمتغيرات الدراسة، مع تسليط الضوء على العلاقة الكامنة بينهما. علاوة على ذلك تم عرض وتقييم نماذج الإفصاح المحاسبي السابقة عن المسؤولية الاجتماعية مما أسهم في بناء نموذج الدراسة الحالي. تم كل ذلك استنادا إلى مراجعة شاملة للأدبيات السابقة في هذا المجال.

من جهة أخرى تضمن الجانب التطبيقي عرضا مفصلا لأسس المنهجية البحثية المتبعة وكذا نتائج الدراسة ومناقشتها. فقد اعتمدت الدراسة على عينة شملت 106 مؤسسة اقتصادية جزائرية متنوعة من حيث الموقع الجغرافي والقطاع الاقتصادي ونوع الملكية. وقد تم قياس مدى التزام هذه الشركات بتبني

خاتمة

مبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها وفقا للنموذج المقترح، والذي تضمن خمسة مؤشرات فرعية تغطي الجوانب الاجتماعية والعمالية والبيئية والاستهلاكية بالإضافة إلى حوكمة الشركات والجانب القانوني. كما تم دراسة تأثير كل مؤشر من هذه المؤشرات على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أيضا تم إدراج نمو الشركات كمتغير وسيط لتحديد طبيعة العلاقة القائمة بين نموذج الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية المقترح والأداء المالي.

وبناء على كل ما سبق سيتم عرض أهم ما توصلت له الدراسة من نتائج نظرية وتطبيقية فيما يلي:

1- نتائج الدراسة النظرية:

- وجود تباين في وجهات النظر حول تبني الشركات للأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها. فبينما يرى معارضو المسؤولية الاجتماعية أن ذلك يعد عبئا وتكاليف إضافية ستعكس على ارتفاع أسعار المنتجات فتتخفف القدرة التنافسية للشركات. يرى بعض المفكرين والباحثين أن على الشركات ذات الموارد الضخمة تخصيص جزء منها للمصالح العام فسيكسبها ذلك مزايا ضريبية وتتضاعف أرباحها على المدى البعيد.
- أظهرت المراجعة النظرية أن الأدب المحاسبي في مجال المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها لم يتفق على معيار واضح ومحدد ومناسب لقياس التكاليف والعوائد الاجتماعية.
- نظرية الشرعية هي النظرية المفسرة للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية فهي تركز على قدرة الشركة على المواءمة والتكيف مع القواعد والقيم والمعتقدات الاجتماعية والبيئية وكذلك تلبية توقعات أصحاب المصالح للحصول على الشرعية من المجتمع.
- أظهرت الدراسة النظرية أن الإفصاح المحاسبي الاجتماعي يكسب الشركة سمعة تمكنها من استقطاب المستثمرين المهتمين بهذا النوع من الشركات لاعتبارات أخلاقية. كما يساعد الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية المحللين الماليين على زيادة دقة تنبأاتهم بالوضع المالي والمستقبلي للشركة. ولإفصاح المزيد من المزايا الأخرى مثل تقوية مكانة العلامة التجارية، كسب ولاء العملاء، تحقيق مزايا ضريبية، زيادة الانتاجية والجودة وتحقيق مزايا تنافسية.

2- نتائج الدراسة التطبيقية:

- أظهرت الدراسة أن الشركات ذات المديونية المرتفعة تميل إلى تقليص نفقاتها على برامج المسؤولية الاجتماعية كإستراتيجية للحد من الأزمات المالية، في المقابل، الشركات ذات المديونية المنخفضة تتبنى بشكل أكبر الأنشطة الهادفة لتحقيق رفاهية المجتمع نظرا لوضعها المالي المستقر الذي يتيح لها توجيه الموارد للمبادرات الاجتماعية.
- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين أقدمية الشركات ومدى تبنيها للممارسات الاجتماعية والبيئية. حيث أن تلك الشركات تكتسب مع مرور الوقت سمعة جيدة كمؤسسات مواطنة مسؤولة اجتماعيا تمكنها من الاستمرار والنجاح على المدى الطويل.
- وجود علاقة سلبية بين عمر الشركات وتطور مبيعاتها، فكلما زادت أقدمية الشركة انخفضت نسبة نمو مبيعاتها وذلك قد يعود لافتقار بعض الشركات للابتكار والتجديد مقارنة بالشركات الجديدة الأكثر ديناميكية وقدرة على تلبية احتياجات السوق المتغيرة.
- تباين القطاعات في الممارسات الاجتماعية والبيئية، فالشركات التي تنتمي لقطاع الخدمات تميل إلى تخصيص موارد أقل للبعد الاجتماعي مقارنة بالشركات الانتاجية.
- وجود تباين واضح في تبني الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة للبعد البيئي مما يعكس قلة المجهودات المبذولة نحو البيئة الجزائرية خاصة في الشركات الخدمائية التي تسجل غيابا تاما للممارسات البيئية.
- توصلت الدراسة إلى أن المتوسط العام للمؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الاقتصادية الجزائرية وفقا للنموذج المقترح يفوق المتوسط، مما يدل على توجههم لتبني مبادرات وبرامج المسؤولية الاجتماعية بشكل مقبول.
- أظهرت الدراسة أن الشركات الاقتصادية الجزائرية تهتم بأبعاد المسؤولية الاجتماعية (البعد الاجتماعي، البعد الخاص بالمستهلك، البعد الخاص بالعمال، البعد القانوني وحوكمة الشركات) بنسب تفوق المتوسط وتقريبا بنفس الوزن. إلا أن هذا الاهتمام يمتد بنفس القدر ليشمل البعد البيئي.
- تميزت المؤسسة المينائية بسكيدة كنموذج متميز ضمن شركات العينة، حيث نفذت بشكل شامل مختلف أنشطة المسؤولية الاجتماعية بأبعادها المتعددة، محققة بذلك نسب أداء مرتفعة في هذا

خاتمة

- المجال، وبذلك تبرز كنموذج يحتذى به بين الشركات المدروسة في تطبيق والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بكامل أبعادها.
- أبعاد المسؤولية الاجتماعية لا تؤثر بشكل فردي على الأداء المالي للشركات.
 - توجه الشركات محل الدراسة للاستدانة يخفض من عائدها على الأصول ويرجع ذلك إلى زيادة تكاليف الفوائد والضغوط المالية التي تحد من قدرة الشركات على الاستثمار وتحقيق الأرباح. على النقيض من ذلك فإن انخفاض مستوى الاستدانة يعزز من معدل العائد على الأصول من خلال زيادة المرونة المالية التي تتيح للشركة استغلال فرص الاستثمار في أسواق جديدة .
 - ارتفاع هامش الربح في الشركات الاقتصادية الجزائرية يرفع من أدائها المالي وذلك يعكس الكفاءة التشغيلية للشركات واستغلالها الأمثل للموارد.
 - عمر الشركات لا يؤثر على الأداء المالي للشركات.
 - بشكل عام كلا من تنوع القطاعات الصناعية وطبيعة الملكية (خاصة أو عامة) لا يؤثران على الأداء المالي للشركات.
 - تبني الشركات لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها يرفع من الأداء المالي للشركات.
 - سعي الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لتحقيق ولاء العملاء يؤدي إلى تراجع معدل العائد على الأصول يعزى ذلك إلى عوامل متعددة تشمل تشبع السوق، ارتفاع تكاليف مؤشر المستهلك وتحويل الموارد بعيدا عن فرص استثمارية أخرى.
 - تحقق الشركات ذات فرص النمو المنخفضة تحسنا في معدل عائدها على الأصول من خلال استراتيجيات تركز على المستهلك حيث يؤدي تحسين الجودة والابتكار وتوسيع الحصة السوقية إلى زيادة عوائدها.
 - تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة لمبادرات المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها يؤدي إلى تراجع الأداء المالي المقاس بالمؤشرين (معدل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) ويعزى ذلك إلى تكاليف المسؤولية الاجتماعية التي تقلل من الأرباح الصافية وتشتت الأهداف بسبب تركيزها على توزيع الإنتاج وتلبية الطلب المتزايد عليها.

خاتمة

- تحسن الشركات ذات فرص النمو المنخفضة من أدائها المالي عبر تبنيها لاستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية فيعزز ذلك من سمعتها وصورتها بالمجتمع ويتيح لها فرصا جديدة لاستقطاب العملاء وزيادة المبيعات وتحقيق الأرباح.

- تبني الشركات ذات فرص النمو المرتفعة للبعد الاجتماعي يخفض من معدل العائد على حقوق الملكية ذلك أن وجهة نظر بعض المستثمرين لا تزال قائمة على النظرية الاقتصادية التي تؤكد أن للشركة مسؤولية واحدة تتمثل في تعظيم الربح وغير ذلك يعتبر تكاليف إضافية تعيق الشركة عن تحقيق أهدافها. على العكس من ذلك فإن الشركات ذات فرص النمو المنخفضة تستفيد بشكل أكبر من تبني الأنشطة الاجتماعية في تحسين معدل عائدها على حقوق الملكية.

3- التوصيات والاقتراحات:

- من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج هذه الدراسة، لا بد من تقديم مجموعة من التوصيات:
- توصي الدراسة الشركات الاقتصادية الجزائرية ذات فرص النمو المنخفضة بتبني أنشطة المسؤولية الاجتماعية كون أنها تحسن من أدائها المالي.
 - تشجيع الشركات على الإفصاح المحاسبي عن التزامها بمبادرات المسؤولية الاجتماعية اتجاه مختلف أصحاب المصلحة من خلال تقديم حوافز ضريبية.
 - دعوة المنظمات المهنية والهيئات المختصة بشؤون المحاسبة إلى وضع معايير مهنية دولية متفق عليها تتعلق بالقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
 - توصي الدراسة بوضع إطار رسمي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية يشمل الجوانب المحاسبية والقانونية. وتشجع على مشاركة المحاسبين والمدققين في دورات تدريبية متخصصة في مجال المسؤولية الاجتماعية وكيفية الإفصاح عنها في قوائم وتقارير مالية منفصلة.
 - توصي الدراسة الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة بالاهتمام بشكل أكبر بالجانب البيئي ضمن أبعاد المسؤولية الاجتماعية.
 - إجراء المزيد من البحوث والدراسات حول مجال الإفصاح المحاسبي الاجتماعي لما له دور كبير وفعال في مساعدة الشركات على البقاء في ظل المنافسة المتزايدة.

خاتمة

- نشر الوعي بين المواطنين والمؤسسات حول أهمية التعامل الإيجابي مع البيئة من خلال وسائل الإعلام المختلفة، خاصة وأن نتائج الدراسة تشير إلى عدم اهتمام الشركات الاقتصادية الجزائرية بالبعد البيئي.

- تفعيل دور وحدات التوجيه والرقابة التابعة للوزارات الحكومية مثل الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية في مجالات عملها للكشف عن أي تجاوزات تتعلق بمسؤوليات الشركات الاجتماعية والبيئية.

4- آفاق الدراسة:

بعد الانتهاء من دراسة موضوع "اقتراح نموذج للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية " يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع البحثية المستقبلية:

- تطبيق النموذج المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للدراسة للحالية على قطاع المحروقات ودراسة مدى تأثيره على الأداء المالي.
- مساهمة تطبيق مبادرات المسؤولية الاجتماعية في الرفع من قيمة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية.
- دراسة تأثير تطبيق النموذج المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الاقتصادية الجزائرية على المدى البعيد.

وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين

قائمة المراجع

1- المراجع العربية:

- أبو عقرب محمد، محمد؛ أحمد، محمد الشارف. (2022). أثر جائحة كورونا على الأداء المالي للشركات الخدمية الأردنية. مجلة آفاق اقتصادية، 8(15)، 118-136.
- أكرم أحمد، شذى؛ إبراهيم، محمد عبد الله. (2020). قياس تأثير اليات حوكمة الشركات على تقارير المسؤولية الاجتماعية لعينة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية، 26(121)، 444-488.
- المحوي، فطوم. (2015). الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية. مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، 2(13)، 299-327.
- التميمي، عباس حميد يحي؛ دجلة، عبد الحسين. (2015). عرض وتحليل وتقييم بدائل مختارة من النماذج المستخدمة في القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 21(83)، 382-419.
- الخطيب، محمد محمود. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة. عمان، الأردن: الحامد للنشر والتوزيع.
- الشوارة، فيصل محمود؛ الديات، عبد الرحيم. (2008). الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية الموحدة ومدى الاعتماد عليه لتقييم كفاءة الاستثمار في الشركات القابضة الأردنية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسا، 30(30).
- العامري، سعود جايد مشكور؛ العذاري، محمد عامر راهي. (2021). نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية باستخدام أسلوب الأهمية النسبية دراسة تطبيقية في الشركة العامة للسمنت الجنوبية. مجلة الكلية الإسلامية الجامعية، 1، 99-129.
- الفضل، مؤيد وآخرون. (2002). المشاكل المحاسبية المعاصرة. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- القنبيعي، عز الدين. (2020). تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبيئية دراسة حالة. مجلة إضافات اقتصادية، 4(2)، 129-149.
- النعيمي، شهاب الدين حمد. (2012). التنبؤ بأداء وربحية الشركات. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 7(20).
- النعيمي، عدنان تايه؛ التميمي، ارشد فؤاد. (2008). التحليل المالي والتخطيط المالي. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

- بريعة، فاتيح. (2020). مشاكل الاعتراف والقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية حسب النظام المحاسبي المالي. مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، 2(1)، 277-299.
- بلعور، سليمان. (2016). التسيير المالي. عمان، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- بن العياش، فاطمة. (2018). مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. مجلة دفاتر اقتصادية، 10(2)، 39-56.
- بن خليفة، حمزة. (2018). إمكانية استخدام معايير المحاسبة الدولية (IAS/Ifirs) في القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية. مجلة العلوم الإدارية والمالية، 2(2)، 60-70.
- بن ناصر، عيسى. (2016). قياس مستوى الإفصاح المحاسبي و المالي والعوامل المؤثرة فيه. مجلة العلوم الإنسانية، 46(4)، 209-227.
- بن يوسف، مريم؛ بن مسعود، آدم. (2021). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي-دراسة تطبيقية -مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، 1(4)، 13-33.
- بوسنة، حمزة. (2019). التوجه الاستراتيجي الحديث للشركات من خلال تبني معايير (GRI) للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وأثره على قيمة الشركة: أدلة من الشركات غير المالية الفرنسية المدرجة ب (CAC40). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 3(6)، 181-198.
- بوعزيز، رضا؛ بن موسى، كمال. (2022). الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 7(1)، 101-108.
- تونسي، أمنة؛ بورنان، ابراهيم. (2016). المراجعة الاجتماعية ودورها في تضيق فجوة التوقعات عن المسؤولية الاجتماعية من خلال المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 7(3)، 333-360.
- جلاية، علي؛ بن عمارة، منصور. (2018). الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة في العلاقات المتبادلة. جامعة باجي مختار عنابة، 2(2)، 120-138.
- حابية، أحمد. (2020). العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة لأراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة. مجلة المدبر، 7(2)، 37-69.
- حسام الدين غضبان. (2015). محاضرات في نظرية الحوكمة. عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع

خليل، عبد الرزاق؛ نقموش، عادل. (2016). تطبيق نموذج Esteo للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - مؤسسة سونطراك نموذجاً-. مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (6)، 107-97.

دادان، عبد الغني. (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة المؤسسات الاقتصادية. مجلة الباحث (4).

دادان، عبد الغني. (2007). قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3: الجزائر.

رمضان، زياد؛ الخلايلة، محمود. (2013). التحليل والتخطيط المالي. القاهرة، مصر: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

رميلي، سناء محمد رزق. (2016). أثر مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على قيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، 20(4).

زرعون، محمد؛ حجاج، نفيسة؛ حجاج، صليحة. (2018). دراسة قدرة مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة في تفسير عوائد الأسهم دراسة حالة الشركات المدرجة في بورصة قطر للفترة (2010-2015). مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، 2(3).

زغيب، مليكة؛ بوشنقىر، ميلود. (2010). التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

زلوم، نضال عمر عبد المعطي. (2011). نموذج مقترح لقياس أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي (أطروحة دكتوراه منشورة)، تخصص محاسبة، كلية الأعمال جامعة عمان العربية: عمان، الأردن.

سحنون، مصعب؛ زهراوي، عفاف. (2023). واقع الإفصاح المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق البورصة الجزائرية دراسة مقارنة مع متطلبات الإفصاح حسب معايير الإبلاغ المالي الدولية. مجلة المعيار، 27(1)، 395-419.

سعدي، عبد الحق. (2020). القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية نماذج مقترحة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، 5(3)، 27-48.

سعدي، عبد الحق؛ زعرور، نعيمة. (2021). محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأثرها على أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 6(1)، 104-125.

سفير، محمد؛ حمادة، يمينة؛ مولاي، بوعلام. (2018). أليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، 4(4)، 1-14.

قائمة المراجع

- سليمانى، عبد الحكيم. (2019). تشخيص واقع الإفصاح المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة: مجمع صيدال. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 3(2)، 157-178.
- شاهد، إلياس؛ دنفور، عبد النعيم. (2016). الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية وفق نظام المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 3(5)، 149-160.
- شعير، حاضر صباح؛ أحمد، خضير أحمد؛ فخري محمد، محمد. (2017). أثر النظم الخبيرة في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في السوق العراق المالي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 4(40)، 197-213.
- شكة، عبد الله. (2014). تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات، دراسة تطبيقية لعينة من الشركات (رسالة ماجستير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار تلجي، الأغواط: الجزائر.
- شنين، عبد النور؛ زرقون، محمد. (2015). دراسة قدرة المؤشرات التقليدية والحديثة على تفسير الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية المسعرة في البورصة دراسة حالة بورصة الجزائر للفترة (2000-2013). مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 1.
- شيخ، عبد القادر. (2021). مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 10(2).
- صديق، مسعود؛ صديقي، فؤاد. (2016). محددات الإفصاح المحاسبي في الحقل المحاسبي الجزائري وفق النظام المحاسبي المالي (scf). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 2(2)، 75-86.
- طحاح، فضيلة؛ قمان، عمر. (2020). دور النظام المحاسبي المالي (scf) في تعزيز الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(3).
- عادل نقموش. (2018). القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (أطروحة دكتوراه منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تليجي: الأغواط: الجزائر.
- عبد القادر، حوة. (2021). أبعاد ومعوقات محاسبة المسؤولية الاجتماعية والأساليب المحاسبية للإفصاح عنها. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 7(1)، 339-360.

قائمة المراجع

- عبد اللوي، يحي؛ فوحمة، يامن؛ بلال، نصيرة. (2020). المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية - عرض لمجموعة من النماذج-. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*، 3(1)، 127-141.
- عقون، شراف؛ كافي، فريدة؛ بوسراج، زهرة. (2017). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية: فلسفتها ومؤشرات قياسها. *مجلة الاقتصاد الصناعي*، 3(12)، 344-361.
- علواني، عومر عكي. (2012). *مدى ملاءمة مؤشرات الأداء المالي المشتقة من قائمة التدفقات النقدية لاتخاذ القرارات الائتمانية* (رسالة ماجستير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار: عنابة، الجزائر.
- علي، حنان؛ الصبري، محمد. (2017). *أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي في البنوك التجارية اليمينية* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الأعمال، جامعة عمان العربية: عمان، الأردن.
- غلاي، نسيمة. (2015). *الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للشركات دراسة حالة بعض مؤسسات تلمسان* (أطروحة دكتوراه منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بقايد تلمسان: تلمسان، الجزائر.
- فلاق، محمد. (2016). *المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال*. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- فلاق، محمد. (2014). *مساهمة المسؤولية الاجتماعية في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة: في منظمات الأعمال: دراسة ميدانية على المؤسسات الاقتصادية الحاصلة على شهادة الإيزو 9000* (أطروحة دكتوراه منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بو علي: الشلف، الجزائر.
- قريو، أسماء. (2016). *التفاعل بين الحوكمة ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية لتحقيق إستدامة منظمات الأعمال* (أطروحة دكتوراه منشورة). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3: الجزائر.
- كربوعة، أسماء. (2022). *أثر تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية*. *مجلة الاقتصاد الجديد*، (1) 13 .
- لوصيف، حياة؛ زرزار، العياشي. (2021). *مدى تطبيق مجالات محاسبة مسؤولية الاجتماعية وأثرها على تحسين جودة المعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية في مؤسسات قطب المحروقات بولاية سكيكدة*. *مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة*، 8(2)، 135-160.
- مرزق، عبد الله؛ دروم، أحمد. (2021). *معوقات الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية وأهم النماذج والطرق المقترحة*. *مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*، 6(3)، 1311-1332.
- نبو، مجيد؛ لوالبية، فوزي. (2021). *إشكالية القياس والإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالمؤسسة الاقتصادية - عرض مجموعة من النماذج-*. *مجلة مفاهيم الدراسات الفلسفية والانسانية المعمقة*، (9)، 245-258.

قائمة المراجع

هله، ليليا؛ شلابي، عمار؛ بوسنة، حمزة. (2023). أثر تبني والإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية على أداء الشركات الأمريكية المدرجة ضمن مؤشر (Wall Street 30). مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، 6 (02).

2- المراجع الأجنبية:

- Abu Mallouh, A. (2016). The Impact of Social responsibility disclosure on the liquidity of the Jordanian industrial Corporations. *Managerial and Financial Accounting*, 10(3).
- Adjirackor, T., Asare, D. D., & Gagakuma, w. (2017). financial ratio as Tool for profitability in Aryton drugs. *research journal of finance and Accounting*, 8(14).
- Alotaibi, k. (2016). *Determinants and consequences of crs disclosure Quantity and Quality: Evidence from Saudi arabia*. (publihed doctoral dissertation), plymouth university.
- Alotaibi, k. (2016). Determinants and consequences of crs disclosure Quantity and Quality: Evidence from Saudi arabia. (Doctor of philosophy), plymouth university.
- Andreas, T., Desmiyawati, B., & Liani, W. (2016). Determinants of Corporate Social Responsibility Disclosure and Investor Reaction. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 6(4), 11-17.
- Angelia, D., & Suryaningsih, R. (2015). The Effect of Environmental Performance And Corporate Social Responsibility Disclosure Towards Financial Performance (Case Study to Manufacture, Infrastructure, And Service Companies That Listed At Indonesia Stock Exchange). *Procedia - Social and Behavioral Sciences* (211), 348-355.
- Aquilino Felizardo ,Félix Elisabete & ,João Thomaz .(2017) .Organizational Performance Measurement and Evaluation Systems in Smes: the case of the transforming industry in Portugal .*Center for Studies and Advanced Training in Management and Economics (CEFAGE)*.
- Arrigoa, E., Assunta, D. V., Rohail, H., & Palladinoa, R. (2022). Followership behavior and corporate social responsibility disclosure: Analysis and implications for sustainability research. *Journal of Cleaner Production* , 1-19.
- Asif, S., Alnorib, F., & Gohar, Y. (2023). Corporate social responsibility, industry concentration, and firm performance: Evidence from emerging Asian economies. *Research in International Business and Finance*(64), 2-16.
- Ball, A. O., & Gray, R. (2000). External Transparency on Internal Capture ,The Role of Third Party Statements in Adding Value to Corporate Environmental Reports. *Business Strategy and the Environment*(1).
- Barakat, A., & Samhan, H. (2014). ACCOUNTING SOCIAL RESPONSIBILITY IN ISLAMIC BANKS. *International Journal of Economics Commerce and Management*, 2.
- Bayoud, N. S., Kavanagh, M., & Slaughter, G. (2012). Factors Influencing Levels of Corporate Social Responsibility Disclosure by Libyan Firms: A Mixed Study. *International Journal of Economics and Finance* , 4 (4), 13-23.
- Benlemlin, M., & Bitar, M. (2015). Corporate Social Responsibility and Investment Efficiency. *Journal of Business Ethics*.

- Botosan, c., & Plumlee, M. (2001). A Re-examination of Disclosure Level and the Expected Cost of Equity Capital. *Journal of Accounting Research*, 40(1), 22-40.
- Branco, M. C., & Rodrigues, L. (2008). Factors influencing social responsibility disclosure by portuguese companies. *Journal of business Ethics*.
- Carroll, A. (1991, July-August). The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders. *Business- Horizons*, 34, 39-48.
- Caterina, G. (2013). Corporate Social Responsibility and Financial Performance: An Empirical Evidence. *thesis Master In Finance & Strategic Management*. copenhagen business schoo.
- Chen, L., & Feldmann, A. T. (2015). The relationship between disclosures of corporate social performance and financial performance: Evidences from GRI reports in manufacturing industry. *International Journal of production economics* ELSEVIER.
- Chi-Kun, H. (2005). Corporate Governance and Corporate Competitiveness: An International Analysis. *Corporate Governance: An International Review* , 13 (2).
- Citeau, J. P. (2002). Gestion des ressources humains principes généraux et cas pratiques . *édition Armand Colin*.
- Dewi, K., & Monalisa. (2016). EFFECT OF CORPORATE SOCIAL RESPONSIBILITY DISCLOSURE ON FINANCIAL PERFORMANCE WITH AUDIT QUALITY AS A MODERATING VARIABLE. *Binus Business Review* , 7 (2), 149-155.
- Dhaliwal, D., Oliver, Z. L., Tsang, A., & Yong, G. Y. (2014). Corporate social responsibility disclosure and the cost of equity capital: The roles of stakeholder orientation and financial transparency. *J. Account. Public Policy*, 1-28.
- disclosure in Jordanian industrial corporate annual reports and risk. *Dirasat*, 27(2), 467-476.
- DOUGLAS, W. D., & VERRECCHIA, R. E. (1991). Disclosure, Liquidity, and the Cost of Capital. *THE JOURNAL OF FINANCE* , XLVI(4), 1325-1359.
- Dwekat, A., Seguí-Mas, E., Tormo-Carbó, G., & Carmona, P. (2020). Corporate Governance Configurations and Corporate Social Responsibility Disclosure: Qualitative Comparative Analysis of Audit Committee and Board characteristics. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management* , 1-14.
- Eachempati, P., Srivastava, P. R., khumar, A., Tan, K. h., & Gupta, S. (2021). Validating the impact of accounting disclosures on stock market: A deep neural network approach. *Technological Forecasting & Social Change*, 170, 1-14.
- Estes, R. W. (1976). Corporate Social Accounting. *N.Y.,Ailey Inter – science Publication* .
- Fang, S., Xiufang, L., Sha, C., Shaojian, C., & Shah, F. (2022). Assessment of parent-subsidiary companies' geographical distance effect on corporate social responsibility: a case of A-share listed companies. *ECONOMIC RESEARCH-EKONOMSKA ISTRAŽIVANJA*, 35(1), 4922-4946.

- Farvaque, E., Refait-Alexandre, C., & Saïdane, D. (2011). Corporate disclosure: a review of its (direct and indirect) benefits and Costs. *International Economics*(128), 5-32.
- FERRELL, A. (2007). MANDATED DISCLOSURE AND STOCK RETURNS: EVIDENCE FROM THE OVER-THE-COUNTER MARKET. 1-62.
- García-Sánchez, I.-M., Hussain, N., Khan, S.-A., & Ferrero, J. M. (2022). Assurance of corporate social responsibility reports: Examining the role of internal and external corporate governance mechanisms. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management* , 89-106.
- Gary, R. K. (1995). Corporate Social and Environmental Reporting A revieww of the literature and a longitudinal Study of UK Disclosure. *Accounting*.
- Gholami, S., Parvizi, M., Tamrineia, a., Nemati, S., Abgineh, M., & Emami, M. (2012). Social Responsibility Accounting: From Theory to Practice. *Journal of Basic and Applied Scientific Research*, 2(10), 10111-10117.
- Giegiel, A. W. (2014). The Evolution and the new frontiers of social responsibility accounting. *Peoblems Of Management in the 21 century*, 9(1), 95-102.
- GRI, G. R. (2016). GRI 101 Standards: Fundamentals 2016” GSSB Global Sustainability Standards Board.
- Hang, T. T. (2018). Effect of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance. *Asian Journal of Finance & Accounting* , 10 (1), 40-58.
- Heflin, F., Shaw, K. W., & Wild, J. J. (2005). DISCLOSURE QUALITY AND MARKET LIQUIDITY. 1-27.
- Hendrickson, E. S., & Bread, M. F. (1922). Accounting Theory. Richardson D, Boston.
- Hoje, J., & Harjoto, M. (2012). The causal effect of corporate Governance on corporate social responsibility. *Journal of business Ethics*, 22(12), 53-72.
- Hossain, M. I. (2006). Corporate social and environmental disclosure in developing countries: evidence from Bangladesh. *Proceedings of the Asian Pacific Conference on International Accounting*.
- Idowu, S., & Capaldi, N. (2013). Encyclopedia of Corporate Social Responsibility.
- Jamali, D., Asem, M. S., & Rabbath, M. (2008). Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Synergies and Interrelationships. *Journal compilation* , 16 (5), 443-459.
- Jitaree, W. (2015). Corporate Social Responsibility Disclosure and Financial Performance: Evidence From Thailand. *A theise submitted in fulfilment of the requirements for award of the degree* . School of Accounting, Economics And Finance .
- Jong-Seo, C., Kwak, Y.-M., & Choe, C. (2010). Corporate Social Responsibility and Corporate Financial performance: Evidence From Korea. *Australian Journal of Management*291-311 , 35 (3).
- Khan, A., Muttakin, M. B., & Javed, S. (2012). Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosures: Evidence from an Emerging Economy. *Journal Business Ethics* , 207-223.

- Khurana, I. k., Pereira, R., & Xiumin, M. (2009). Firm Growth and Disclosure: An Empirical Analysis. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 41(2).
- Klein, M., & Kaur, S. (2014). Firms Doing Good: How Do We Know ? Measurement Of Social and Environmental Results" The World Bank, policy Research working paper. *International Finance Corporation*(6773).
- Leuz, C., & Wysocki, P. (2006). The Economics of Disclosure and Financial Reporting Regulation: Evidence and Suggestions for Future Research. *Initiative on Global Markets* (132), 3-16.
- Linowes, D. (1972, July). The Accounting Profession and Social Progress. *The Journal of Accountancy* .
- Linowes, D. F. (1968). Socio-Economic Accounting . *The Journal Of Accountancy*.
- Luigi, L.-M., Aldo, A.-R., Esquerre-Botton, S., Almanza-Cruz, C., & Shyla, D.-A.-A. (2022). Effect of Corporate Social Responsibility on Consumer Satisfaction and Consumer Loyalty of Private Banking Companies in Peru. *Sustainability*, 14, 2-17.
- Lungu, C., Caraiani, C., & Dascălu, C. (2011). Research on Corporate Social Responsibility Reporting. *Amfiteatru Economic Journal*, XIII (29), 117-131.
- Malik, M., & Kanwal, L. (2016). Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance: Case Study of Listed Pharmaceutical Firms of Pakistan. *Journal Business Ethics* , 1-10.
- Mansaray, A. P., Yuanyuan, L., & Brima, S. (2017). The Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance of Firms in Africa. *International Journal of Economics and Financial* , 7 (5), 137-146.
- Matala, A. (2022). Reviewing the Performance Of Local Governments In Managing Corporate Social Responsibility Program. *AKADEMIK Jurnal Mahasiswa Humanis*, 2(2), 55-63.
- Mishiel, S. S., Moh'd Al-omari, A., & Haddad, R. H. (2004). Social responsibility disclosure and corporate characteristics: the case of Jordanian industrial companies. *Int. J. Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 1(4), 432-447.
- OECD, O. f. (1999). principles of corporate governance. Paris: OECD.
- Ould Daoud Ellili, N., & Nobanee, H. (2023). Impact of economic, environmental, and corporate social responsibility reporting on financial performance of UAE banks. *Environment, Development and Sustainability* (25), 3967-3983.
- Patel, S., & Dallas, G. (2002). Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results—United States. *Standard & Poor's Transparency and Disclosure*, 2-29.
- Platonova, E., Asutay, M., Dixon, R., & Sabri, M. (2018). The Impact of Corporate Social Responsibility Disclosure on Financial Performance: Evidence from the GCC Islamic Banking Sector. *Journal Business Ethics* , 145-471.
- Pratama, i. (2019). Corporate Social Responsibility Disclosure (CSR) Quality In Indonesian Public Listed Companies. 20 (1).

- Rahahleh, M. Y., & Sharairi, J. A. (2008). The Extent of Social Responsibility Accounting Application in the Qualified Industrial Zones in Jordan. *International Management Review*, 4(2), 5-17.
- Ranjan Weerakoon .(2016) .The Financial Performance Analysis of Nike Inc: with Special Reference Year 2015 Annual Report .*European Journal of Business and Management*. (18)8.
- Raynard, P., & Forstater, M. (2005). Corporate social responsibility: Implications for small and Medium Enterprises in developing countries. *United Nations industrial development organization*.
- Rujirutana, M., & Yaowalak, P. (2011). A model of customer loyalty and corporate social responsibility. *Journal of Services Marketing*, 25(2), 122-123.
- Sadoon, M. (2014). Social Responsibility Accounting and its Role in the Assessment of the Social Performance of the Business Organizations. *European Journal of Business and Management*, 6(19).
- Saeed, A., Alnori, F., & Gohar, Y. (2023). Corporate social responsibility, industry concentration, and firm performance: Evidence from emerging Asian economies. *Research in International Business and Finance* (64), 1-16.
- Sanusi, F. A., & Johl, S. K. (2022). Sustainable internal corporate social responsibility and sloving the puzzles of performance sustainability among medium size manufacturing companies: An empirical approach. *Heliyon*(8), 1-12.
- Saridakis, C., Angelidou, S., & Woodside, A. G. (2023). How historical and social aspirations reshape the relationship between corporate financial performance and corporate social responsibility. *Journal of Business Research* , 1-15.
- SCOTT, S. C., FERRERI, L. B., & PARKER, L. D. (1987). THE IMPACT OF CORPORATE CHARACTERISTICS ON SOCIAL RESPONSIBILITY DISCLOSURE: A TYPOLOGY AND FREQUENCY-BASED ANALYSIS. *Accounting, Organizations and Society*, 12(2), 11-22.
- Shin, C. K. (2015). The Effects of CSR in customer Satisfaction and loyalty in China: The Moderating Role of corporate Image. *Journal of Economics Business and Management*, 3(5).
- Shleifer, A., & Vishny, R. (1996). A survey of corporate governance. *The Journal of finance* .
- Subhabrata, B. B. (2007). *Corporate Social Responsibility (The Good, the Bad and the Ugly)*. Cheltenham, UK, Northampton, MA, USA: Edward Elgar Publishing.
- Suwaidan, M., & El-Khori, R. (2000). An empirical examination of the relationship between increased
- Bahimani, A., & Sonnawalla, K. (2005). From Conformance to Performance: The Corporate Responsibilities Continuum. *Journal of Accounting and Public Policy* (24).
- Taleb, B. (2013). Les motivations d'engagement des entreprises dans la responsabilité sociale : le cas du secteur industriel algérien. *Doctorat en sciences de gestion*. Aix-Marseille, France.

قائمة المراجع

- Virendra, B., Kottala, S. Y., & Reddy, K. (2022). Mandatory corporate social responsibility and firm performance in emerging economies: An institution-based view. *Sustainable Technology and Entrepreneurship*(1), 1-9.
- Virendra, B., Sri Yogi, K., & K. S, R. (2022). Mandatory corporate social responsibility and firm performance in emerging economies: An institution-based view. *Sustainable Technology and Entrepreneurship*, 1(23), 1-9.
- WBCSD, W. B. (2004). Meeting changing expectations. *Corporate social responsibility*.
- Weil, D., Fung, A., Graham, M., & Fagotto, E. (2006). The Effectiveness of Regulatory Disclosure Policies. *Journal of Policy Analysis and Management*, 25(1), 155-181.
- Yubing, Y., Jiawei, X., Baofeng, H., Zhang, J. Z., & Cao, Y. (2023). The impact of supply chain social responsibility on sustainable performance. *Journal of Cleaner Production*(385).

الملاحق

الملاحق

الملحق (01): قائمة الشركات الاقتصادية الجزائرية محل الدراسة

الرقم	اسم الشركات	الرقم	اسم الشركات
01	شركة الديوان الوطني للإسكان (LNH)	54	شركة موبيليس
02	شركة التعبئة (Botling company)	55	الشركة الوطنية للمحطات البرية
03	شركة وايص تكنولوجي (Wise tech Company)	56	الشركة المتحدة للتبغ
04	شركة كوتا إس جي إس (Cota SGS)	57	الشركة الوطنية لتوزيع وتسويق المنتجات البترولية (NAFTAL)
05	شركة ذات أسهم سبوت ديفيندوس (Spa Spote Divindus)	58	شركة مطاحن سيدي رغييس
06	الشركة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI)	59	شركة الزيبان
07	مركب تربية الدواجن بالشرق هضاب عليا سطيف	60	شركة اتصالات الجزائر
08	ملبنة صومام	61	شركة ديفاندوس مواد البناء
09	مؤسسة ميناء مستغانم	62	شركة الدراسات والإنجاز
10	مؤسسة ميناء الجزائر	63	شركة بناء الهياكل المعدنية
11	مؤسسة ميناء عنابة	64	شركة إنتاج مواد البناء
12	مؤسسة ميناء بجاية	65	مجمع صيدال
13	مؤسسة ميناء تنس	66	شركة بيوفارم
14	مؤسسة ميناء أرزيو	67	فندق الأوراسي
15	شركة صوماتال	68	مجمع الدواجن بالشرق
16	الشركة الجزائرية للمحاجر والأشغال العمومية	69	شركة (SATHO)
17	الشركة الصناعية لطحن الحبوب	70	شركة مخازن سكيكدة
18	شركة كوسيدار المحاجر	71	الشركة الوطنية لاتصالات الجزائر

الملاحق

شركة ألترو سكيكدة	72	شركة ثيفيست فارم (Thevest Pharm)	19
مؤسسة ميناء سكيكدة	73	مؤسسة الأشغال الصناعية والصيانة	20
شركة ذات مسؤولية محدودة بورجبية	74	المؤسسة الاقتصادية صناعية للسياج	21
حصى الشرق جيكا -قالمة-	75	شركة المياه المعدنية السلسبيل	22
شركة مطاحن مرمورة	76	شركة المياه المعدنية بوغلاز	23
الشركة الوطنية لبناء السيارات الصناعية (سوناكوم)	77	ملبنة نوميديا	24
شركة بوكابو	78	ملبنة ساحلي	25
شركة عمر بن عمر	79	ملبنة أميزور	26
شركة حجر السود جيكا	80	شركة أعمال الطرقات	27
شركة سونطراك	81	الشركة الوطنية للميكانيك وتحويلات الحديد (صوميك)	28
شركة روبية	82	ملبنة إيدوغ عنابة	29
مجموعة سيفيتال	83	شركة إسمنت متيجة	30
شركة (Africaver)	84	شركة فارما (Hup Pharma)	31
شركة الوطنية للنقل	85	الشركة الوطنية للرخام - سكيكدة	32
مكتب الدراسات	86	شركة الحبوب	33
فندق بيات (Bayat)	87	شركة إسمنت الشلف	34
شركة سونلغاز	88	شركة التخطيط والتنفيذ	35
شركة إسمنت عين الكبيرة	89	شركة المياه المعدنية غواديليا	36
شركة الأثاث (Sarl Meubles)	90	شركة أسميدال (Asmidal)	37
شركة أسمىدال للتنظيف (Neoclean)	91	شركة إسمنت تبسة	38
شركة (spa d'architecture)	92	المؤسسة الاقتصادية الكاتمية للفلين	39
المخبر الوطني للإسكان والبناء	93	ملبنة هارون	40

الملاحق

قسنطينة			
شركة ليند غاز الجزائر (spa d'linde gaz)	94	شركة الإسمنت سور الغزلان	41
الاتحاد الصيدلاني (Union pharmacitique)	95	ملبنة عريب	42
شركة عمير للطاقة	96	المؤسسة العمومية الاقتصادية موستافي (Mostavi Spa)	43
شركة (entreprise de realisation d ouvrage)	97	الشركة الوطنية للصناعات الإلكترونية (Sonaric)	44
شركة الاستثمار الفندقي	98	شركة دانون جرجرة (Danone Djurdjura)	45
شركة ديكوبا (Dicopa)	99	شركة (Red Med)	46
شركة (Snax)	100	شركة (Ferme M)	47
شركة حاوية خدمات سكيكدة	101	شركة التضامن عياشي	48
شركة (EMB)	102	مؤسسة تعبئة الغاز	49
شركة ديفيندوس سكيكدة للمنطقة الصناعية (Divindus skikda Zi)	103	شركة صوماتال	50
شركة السهم الأزرق (La Fleche Bleue)	104	شركة سدر الحجار	51
وحدة (GNP)	105	شركة مركبات مصنعة	52
شركة هيبروك (Hyproc)	106	الشركة ذات الشخص الوحيد نوميديا	53

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على العينة النهائية للدراسة.

الملاحق

الملحق (02): نتائج نماذج الانحدار لمعدل العائد على الأصول (ROA)

VARIABLES	Model a1	Model a2	Model a3	Model a4
SI	-0.060		-0.020	
	(-1.079)		(-0.375)	
WI	0.049		0.062	
	(1.107)		(1.369)	
ENVI	0.019		-0.004	
	(0.536)		(-0.114)	
CI	0.019		0.011	
	(0.468)		(0.245)	
GVLI	0.121		0.112	
	(1.100)		(1.075)	
LEV	-0.078*	-0.078**	-0.079**	-0.080**
	(-1.951)	(-2.053)	(-2.033)	(-2.198)
AGE	-0.001	-0.000	-0.000	-0.000
	(-0.734)	(-0.738)	(-0.510)	(-0.580)
GROW	0.025	0.025	0.043	0.220***
	(1.162)	(1.123)	(0.113)	(7.048)
PM	0.057***	0.061***	0.062***	0.063***
	(2.862)	(3.224)	(3.171)	(3.462)
SI*GROW			-0.153	
			(-1.622)	
WI*GROW			0.140	
			(0.936)	
ENVI*GROW			-0.026	
			(-0.362)	
CI*GROW			-0.064*	
			(-1.764)	
GVLI*GROW			-0.008	
			(-0.020)	
CRSD		0.048		0.063*
		(1.265)		(1.698)
CRSD*GROW				-0.323***
				(-6.121)
Constant	-0.077	0.009	-0.098	0.004
	(-0.759)	(0.250)	(-1.127)	(0.115)
Observations	106	106	106	106
Industry FE	YES	YES	YES	YES
Equity FE	YES	YES	YES	YES
R-squared	0.351	0.334	0.428	0.405
Adj. R ²	0.251	0.264	0.302	0.335
F test	3.286	4.998	17.14	9.385
Prob>F	0.000***	0.000***	0.000***	0.000***

Robust t-statistics in parentheses/ *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

الملاحق

الملحق (03): نتائج نماذج الانحدار لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)

VARIABLES	Model b1	Model b2	Model b3	Model b4
SI	-0.016 (-0.106)		0.090 (0.758)	
WI	0.364 (1.414)		0.392 (1.471)	
ENVI	0.082 (0.740)		0.019 (0.193)	
CI	-0.101 (-0.695)		-0.143 (-0.987)	
GVLII	-0.002 (-0.006)		0.006 (0.017)	
LEV	-0.257 (-1.394)	-0.256 (-1.370)	-0.264 (-1.435)	-0.262 (-1.409)
AGE	-0.002 (-1.301)	-0.002 (-1.326)	-0.002 (-1.144)	-0.002 (-1.195)
GROW	0.100 (1.249)	0.111 (1.476)	-1.059 (-0.744)	0.604*** (3.342)
PM	0.108** (2.622)	0.110*** (2.846)	0.136*** (3.002)	0.116*** (3.114)
SI*GROW			-0.485* (-1.884)	
WI*GROW			1.208 (1.212)	
ENVI*GROW			-0.245 (-0.799)	
CI*GROW			-0.305 (-0.981)	
GVLII*GROW			0.872 (0.757)	
CRSD		0.210 (1.394)		0.247* (1.668)
CRSD*GROW				-0.815*** (-3.030)
Constant	-0.019 (-0.059)	0.019 (0.125)	-0.113 (-0.388)	0.005 (0.038)
Observations	106	106	106	106
Industry FE	YES	YES	YES	YES
Equity FE	YES	YES	YES	YES
R-squared	0.240	0.214	0.322	0.255
Adj. R ²	0.123	0.131	0.172	0.168
F test	2.145	2.489	4.490	3.583
Prob>F	0.016**	0.011**	0.000***	0.000***

Robust t-statistics in parentheses/ *** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج (STATA.17).

الملاحق

الملحق (04): نتائج مصفوفة الارتباط بيرسون

	ROA	ROE	SI	WI	ENVI	CI	GVLI	CRSD	LEV	AGE	GROW	PM
ROA	1.000											
ROE	0.644***	1.000										
SI	0.065	0.123	1.000									
WI	0.191**	0.245**	0.557***	1.000								
ENVI	0.067	0.095	0.691***	0.515***	1.000							
CI	0.085	0.008	0.517***	0.352***	0.524***	1.000						
GVLI	0.299**	0.221**	0.442***	0.550***	0.350***	0.246**	1.000					
CRSD	0.151	0.142	0.843***	0.703***	0.843***	0.786***	0.572***	1.000				
LEV	-0.234**	-0.224**	-0.256***	-0.196**	-0.202**	-0.266***	-0.252***	0.306***	1.000			
AGE	-0.038	-0.049	0.209**	0.189*	0.339***	0.088	0.215**	0.262***	-0.157	1.000		
GROW	0.180*	0.194**	-0.09	-0.016	-0.119	-0.155	-0.061	-0.133	0.176*	-0.283***	1.000	
PM	0.494***	0.306***	0.083	0.151	0.051	0.091	0.322***	0.150	-0.064	0.004	0.158	1.000

Note: ***,** and * indicates %1, %5 and %10 significance respectively

المصدر: مخرجات برنامج (STATA.17).

الملاحق

الملحق (05): نتائج المؤشرات الفرعية للنموذج المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

obs	SI	WI	ENVI	CI	LI	GVI	GVLI
1	0.8889	0.9091	0.0769	0.8750	1.0000	1.0000	1.0000
2	0.5556	0.6364	0.1538	0.1250	1.0000	0.7000	0.8500
3	0.2222	0.7273	0.1538	0.3750	1.0000	0.7000	0.8500
4	0.5556	0.9091	0.5385	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000
5	0.6667	0.6364	0.1538	0.8750	1.0000	0.8000	0.9000
6	0.6667	0.6364	0.0000	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000
7	0.7778	1.0000	0.0000	0.8750	1.0000	0.9000	0.9500
8	0.6667	0.9091	0.3846	0.6250	1.0000	0.7000	0.8500
9	0.3333	0.6364	0.0000	0.0000	1.0000	0.7000	0.8500
10	0.3333	0.8182	0.3846	0.6250	1.0000	0.6000	0.8000
11	0.6667	0.9091	0.3846	0.7500	1.0000	0.7000	0.8500
12	0.8889	0.9091	0.5385	1.0000	1.0000	1.0000	1.0000
13	0.7778	0.9091	0.3077	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000
14	0.5556	0.9091	0.2308	0.2500	1.0000	0.7000	0.8500
15	0.4444	0.6364	0.3077	0.8750	1.0000	0.9000	0.9500
16	0.3333	0.8182	0.0000	0.0000	1.0000	0.8000	0.9000
17	0.6667	0.6364	0.1538	0.0000	1.0000	0.7000	0.8500
18	0.4444	0.6364	0.0000	0.5000	1.0000	0.7000	0.8500
19	0.4444	0.8182	0.2308	0.7500	1.0000	0.7000	0.8500
20	1.0000	1.0000	0.8462	0.5000	1.0000	0.8000	0.9000
21	0.3333	0.4545	0.2308	0.5000	1.0000	0.6000	0.8000
22	0.8889	0.8182	0.4615	0.8750	1.0000	0.6000	0.8000
23	0.4444	0.6364	0.3077	0.7500	1.0000	0.9000	0.9500
24	0.2222	0.9091	0.2308	0.3750	1.0000	0.6000	0.8000
25	0.6667	0.5455	0.3077	0.6250	1.0000	0.4000	0.7000
26	0.7778	0.8182	0.5385	0.8750	1.0000	0.4000	0.7000
27	0.7778	0.8182	0.8462	0.8750	1.0000	0.8000	0.9000
28	1.0000	0.9091	0.9231	1.0000	1.0000	0.9000	0.9500
29	0.6667	0.8182	0.7692	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000
30	1.0000	0.9091	0.6154	1.0000	1.0000	0.9000	0.9500
31	0.3333	0.5455	0.3077	0.8750	1.0000	0.7000	0.8500
32	0.2222	0.6364	0.0000	0.1250	1.0000	0.8000	0.9000
33	0.4444	0.7273	0.0000	0.3750	1.0000	0.7000	0.8500
34	0.4444	0.7273	0.6154	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000
35	0.5556	0.8182	0.3846	0.8750	1.0000	0.9000	0.9500

الملاحق

36	0.7778	0.9091	0.7692	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000
37	0.5556	0.5455	0.0000	0.7500	1.0000	0.4000	0.7000
38	0.7778	0.6364	0.5385	0.8750	1.0000	0.4000	0.7000
39	0.3333	0.7273	0.1538	0.1250	1.0000	0.7000	0.8500
40	0.3333	0.7273	0.0000	0.0000	1.0000	0.7000	0.8500
41	0.3333	0.6364	0.5385	1.0000	1.0000	0.7000	0.8500
42	0.5556	0.8182	0.5385	1.0000	1.0000	0.9000	0.9500
43	0.5556	0.8182	0.7692	0.8750	1.0000	0.8000	0.9000
44	0.3333	0.9091	0.2308	0.1250	1.0000	0.8000	0.9000
45	0.5556	0.7273	0.3077	0.1250	1.0000	0.9000	0.9500
46	0.3333	0.8182	0.0000	0.5000	1.0000	0.7000	0.8500
47	0.5556	0.7273	0.0000	0.7500	1.0000	0.7000	0.8500
48	0.3333	0.6364	0.0000	0.6250	1.0000	0.8000	0.9000
49	0.2222	0.6364	0.3846	0.7500	1.0000	0.7000	0.8500
50	0.4444	0.6364	0.0000	0.0000	1.0000	0.7000	0.8500
51	0.5556	0.5455	0.0769	0.1250	1.0000	0.8000	0.9000
52	0.4444	0.6364	0.0000	0.0000	1.0000	0.9000	0.9500
53	0.2222	0.6364	0.0000	0.3750	1.0000	0.8000	0.9000
54	0.7778	0.7273	0.4615	0.7500	1.0000	0.9000	0.9500
55	0.6667	0.5455	0.3077	0.7500	1.0000	0.7000	0.8500
56	0.4444	0.6364	0.2308	0.2500	1.0000	0.8000	0.9000
57	0.3333	0.9091	0.6154	0.2500	1.0000	0.8000	0.9000
58	0.3333	0.7273	0.0000	0.2500	1.0000	0.7000	0.8500
59	0.4444	0.7273	0.3077	1.0000	1.0000	0.7000	0.8500
60	0.6667	0.9091	0.9231	1.0000	1.0000	0.9000	0.9500
61	1.0000	0.9091	0.9231	1.0000	1.0000	0.9000	0.9500
62	1.0000	1.0000	0.9231	1.0000	1.0000	0.9000	0.9500
63	0.8889	1.0000	0.9231	1.0000	1.0000	0.9000	0.9500
64	0.7778	0.7273	0.8462	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000
65	0.6667	0.6364	0.6154	0.7500	1.0000	0.7000	0.8500
66	1.0000	0.9091	0.8462	1.0000	1.0000	0.9000	0.9500
67	0.6667	0.7273	0.6154	0.5000	1.0000	0.8000	0.9000
68	1.0000	0.9091	0.7692	0.7500	1.0000	0.8000	0.9000
69	1.0000	1.0000	0.7692	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000
70	0.7778	0.8182	0.6154	0.8750	1.0000	0.8000	0.9000
71	0.5556	0.8182	0.1538	1.0000	1.0000	0.9000	0.9500
72	0.4444	0.4545	0.2308	0.2500	1.0000	0.7000	0.8500
73	0.4444	0.4545	0.3077	1.0000	1.0000	0.5000	0.7500
74	0.4444	0.7273	0.3077	1.0000	1.0000	0.7000	0.8500
75	0.4444	0.8182	0.3077	0.8750	1.0000	0.8000	0.9000
76	0.4444	0.8182	0.3077	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000

الملاحق

77	0.6667	0.9091	0.3077	1.0000	1.0000	0.7000	0.8500
78	0.6667	0.6364	0.0000	1.0000	1.0000	0.9000	0.9500
79	0.2222	0.5455	0.0769	0.3750	1.0000	0.5000	0.7500
80	0.7778	0.9091	0.5385	0.8750	1.0000	0.8000	0.9000
81	0.5556	0.9091	0.2308	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000
82	0.6667	0.7273	0.3846	1.0000	1.0000	0.9000	0.9500
83	0.4444	0.5455	0.3077	0.8750	1.0000	0.8000	0.9000
84	0.3333	0.8182	0.2308	0.8750	1.0000	0.6000	0.8000
85	0.3333	0.7273	0.0769	0.7500	1.0000	0.7000	0.8500
86	0.5556	0.8182	0.3077	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000
87	0.1111	0.6364	0.0000	0.1250	1.0000	0.6000	0.8000
88	0.5556	0.9091	0.3846	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000
89	0.5556	0.7273	0.6154	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000
90	0.5556	0.9091	0.3077	0.8750	1.0000	0.7000	0.8500
91	0.5556	0.7273	0.4615	0.6250	1.0000	0.7000	0.8500
92	0.3333	0.4545	0.0000	0.7500	1.0000	0.4000	0.7000
93	0.4444	0.8182	0.2308	0.6250	1.0000	0.7000	0.8500
94	0.4444	0.8182	0.0000	0.8750	1.0000	0.6000	0.8000
95	0.2222	0.4545	0.0000	0.8750	1.0000	0.6000	0.8000
96	0.2222	0.6364	0.0000	0.8750	1.0000	0.7000	0.8500
97	0.5556	0.9091	0.2308	1.0000	1.0000	0.8000	0.9000
98	0.2222	0.7273	0.0000	0.1250	1.0000	0.7000	0.8500
99	0.3333	0.4545	0.0000	0.7500	1.0000	0.6000	0.8000
100	0.2222	0.4545	0.2308	0.6250	1.0000	0.3000	0.6500
101	0.4444	0.7273	0.0000	0.6250	1.0000	0.7000	0.8500
102	0.2222	0.3636	0.0000	0.2500	1.0000	0.4000	0.7000
103	0.3333	0.5455	0.2308	0.1250	1.0000	0.6000	0.8000
104	0.1111	0.8182	0.0000	0.1250	1.0000	0.7000	0.8500
105	0.4444	0.6364	0.0000	0.1250	1.0000	0.7000	0.8500
106	0.2222	0.3636	0.0000	0.0000	1.0000	0.5000	0.7500

المصدر: من إعداد الباحث.

الملاحق

الملحق (06): نتائج المؤشر الكلي (CRSD) للنموذج المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية

Obs	CRSD
1	0.7917
2	0.5285
3	0.5297
4	0.8005
5	0.6886
6	0.6838
7	0.7588
8	0.7142
9	0.4449
10	0.6269
11	0.7351
12	0.8894
13	0.7991
14	0.6076
15	0.6939
16	0.4919
17	0.5261
18	0.5468
19	0.6572
20	0.8577
21	0.5198
22	0.7739
23	0.6731
24	0.5562
25	0.5908
26	0.7349
27	0.8529
28	0.9554
29	0.8423
30	0.9041
31	0.6269
32	0.4639
33	0.5411
34	0.7645
35	0.7556

الملاحق

36	0.8760
37	0.5418
38	0.7046
39	0.5066
40	0.4601
41	0.7014
42	0.8020
43	0.8030
44	0.5664
45	0.6026
46	0.5586
47	0.6221
48	0.5658
49	0.6155
50	0.4635
51	0.5172
52	0.4968
53	0.5056
54	0.7694
55	0.6616
56	0.5603
57	0.6513
58	0.5018
59	0.6966
60	0.8998
61	0.9554
62	0.9705
63	0.9520
64	0.8585
65	0.7281
66	0.9425
67	0.7182
68	0.8714
69	0.9282
70	0.8144
71	0.7379
72	0.5133
73	0.6178
74	0.6966
75	0.7076
76	0.7284

الملاحق

77	0.7639
78	0.7005
79	0.4533
80	0.8167
81	0.7492
82	0.7798
83	0.6621
84	0.6429
85	0.5979
86	0.7469
87	0.4121
88	0.7749
89	0.7830
90	0.7246
91	0.6782
92	0.4896
93	0.6364
94	0.6229
95	0.5253
96	0.5723
97	0.7492
98	0.4624
99	0.5230
100	0.4721
101	0.5828
102	0.3726
103	0.4724
104	0.4590
105	0.4843
106	0.3476

المصدر: من إعداد الباحث.

الملاحق

الملحق (07): التباين في القطاعات الاقتصادية وهيكل الملكية للمؤسسات المدروسة

Obs	Industry_code	Equity_code
1	200	2
2	200	2
3	400	2
4	500	2
5	400	2
6	400	2
7	200	2
8	300	2
9	200	2
10	300	1
11	400	2
12	400	2
13	400	2
14	200	2
15	400	2
16	200	2
17	200	2
18	200	2
19	200	2
20	200	2
21	400	1
22	400	2
23	400	2
24	400	2
25	400	2
26	400	1
27	400	2
28	500	2
29	400	1
30	400	1
31	400	2
32	200	2
33	200	2
34	200	2
35	200	2
36	400	2
37	100	1

الملاحق

38	200	2
39	200	2
40	200	2
41	500	2
42	400	1
43	500	1
44	200	2
45	200	1
46	200	2
47	400	1
48	200	2
49	400	2
50	400	2
51	200	1
52	200	2
53	200	2
54	400	2
55	400	1
56	400	1
57	200	1
58	400	2
59	400	2
60	400	1
61	200	2
62	200	2
63	200	2
64	200	2
65	200	2
66	200	2
67	200	2
68	300	2
69	400	2
70	300	2
71	400	2
72	200	2
73	400	2
74	400	1
75	400	1
76	400	2
77	400	1
78	400	1

الملاحق

79	200	1
80	200	2
81	400	1
82	400	2
83	400	1
84	400	2
85	400	2
86	400	2
87	200	2
88	400	2
89	400	2
90	400	2
91	400	2
92	400	1
93	400	2
94	400	1
95	400	1
96	400	2
97	100	1
98	200	2
99	400	1
100	400	1
101	400	2
102	200	1
103	400	2
104	400	2
105	200	2
106	200	2

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على العينة التي تم جمعها.

الملاحق

حيث تمثل رموز الجداول الخاصة بالملاحق ما يلي:

الملحق (08): توضيح معنى الرموز

الرمز	معنى الرمز
Obs	المشاهدات (شركات العينة)
Industry code	الرمز الخاص باختلاف القطاعات
CS /100	رمز أعطي للقطاع التجاري
SS/200	رمز أعطي لقطاع الخدمات
CPS/300	رمز أعطي لقطاع البناء والأشغال العمومية
IS/400	رمز أعطي لقطاع الصناعة
ES/500	رمز أعطي لقطاع الطاقة
Equity Code	الرمز الخاص باختلاف الملكية
1	الشركات التابعة للقطاع الخاص
2	الشركات التابعة للقطاع العام
SI	المؤشر الاجتماعي
WI	المؤشر الخاص بالعمال
ENVI	المؤشر البيئي
CI	المؤشر الخاص بالمستهلك
LI	المؤشر القانوني
GVI	مؤشر حوكمة الشركات
GVLI	مؤشر حوكمة الشركات والمؤشر القانوني
CRSD	المؤشر الكلي للإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية (النموذج المقترح)

